جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة بعنوان:

تطور كفاءة البنوك التجارية الجزائرية

دراسة مقارنة بنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية.
تخصص: إدارة الأعمال.

من إعداد الطالبتين:
- بوقاسي دليلة
- قداش آسيا

تحت إشراف الأستاذ:
- د. بن عيشوش محمد

لجنة المناقشة:

الدكتور بوعرار أحمد شمس الدين	رئيسا
الدكتور بن عيشوش محمد	مشرفا ومقررا
الدكتور يرقي كريم	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد الله الذي انار علينا دربا العلم والمعرفة ووفقنا لا نجاز هذا العمل.

اتقدم بالشكر والعرفان الى سادة الاساتذة اعضاء الجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث و تقييمه.

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى الدكتور: بن عيشوش محمد على قبوله الاشراف على مذكرتنا ، وصبره الجميل علينا طيلة فترة البحث.

كما نشكر كل من ساعدنا على انجاز هذا العمل من قريب او بعيد.

إهـــــداء

- الحمد لله الذي وفقنا لصالح الاعمال ويسر لنا الوصول الى النجاح وجعل العلوم فريضة وافضل العبادات.
- إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه إلى كل من صلى على خير البرية محمد علية الصلاة والسلام.
- الى من زرع في قلبي حب العلم والمعرفة والذي كان سندي في هذه الحياة إلى أعز وأغلى إنسان على قلبي "أبي الغالي".
- الى نبع الحنان الذي لا يعرف الجفاف، رمز التضحية والعطاء إلى من تطيب أيامي بقربها ويسعد قلبي بهنائها "أمي الحبيبة".
- إلى من هم سندي في الوجود أخواتي: "صفية، مليكة، لمياء، إيناس".
- إلى الشموع التي تحترق من اجل إضاءة طريقي إخوتي: "محمد، منير"
- إلى زميلاتي ومن رافقوني وأعانوني: "اسيا، حنان، أمال، نورة، مليكة، سميرة، صبرين".
- وإلى كل من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبي، إلى كل من عرفني من بعيد أو من قريب

دلال

اهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك وذكرك ولا تطيب الاخرة الا بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك "الله جل جلاله".

❖ *الى من بلغ الرسالة وادى الامانة ونصح الامة الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم*

❖ *. الى من أحمل اسمه بكل فخر، الى من فقدته منذ الصغر، الى من يرتعش قلبي لذكره، الى روح ابي الطاهرة*

❖ *. الى حكمتي وعلمي، الى ادبي وحلمي، الى الطريق المستقيم والهداية، الى ينبوع الصبر والتفائل والامل، الى أغلى من في الوجود بعد الله ورسوله "أمي الغالية".*

❖ *الى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، الى من اثروني على نفسهم، الى من اظهروا لي ما هو اجمل من الحياة "اخوتي" .الى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة الى رياحين حياتي أخواتي "جميلة وسعاد".*

❖ *الى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها الى من عرفت معها معنى الحياة "هدى".*

❖ *الى أخي ورفيق دربي، الى من أرى التفاؤل بعينيه الى من تطلع لنجاحي بنظرات الامل ، الى من بمحبته أزهرت أيامي وتفتحت "اخي سعيد ".*

❖ الى توأم روحي ورفيق دربي الى صاحب القلب الطيب والنوايا الصادقة الى من رافقني منذ أن حملنا حقائب صغيرة وسرنا الدرب معا خطوة بخطوة ومازلت ترافقني حتى الآن أخي العزيز "يـــاسيـــن".

❖ الى من أرى السعادة في ابتسامتها، الى الوجه المفعم بالبراءة والنور، الى من ساعدتني في انجاز هذا العمل "لـــــيـــلـيـــــــــا"

❖ شكـري الجـــــزيل وامتنـــــــاني لكـــــي. الى من أشرقت شمسه في سماء حياتي، الى من كان نورا غط على أحزاني وبدلها أفراح، الى من اصبحت الحياة جميلة بوجوده "زوجي يوسف".

❖ الى من تحلو بالاخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء، الى ينابيع الصدق الصافي، الى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة سرت صديقاتي: "حنان، أمال، دلال، حياة، منال لندة، ايمان، ، نسرين، حفيضة، نورة

آسيا

الملخص.

تهدف هذه المذكرة الى دراسة كفاءة البنوك الجزائرية وذلك من خلال المقارنة بين بنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري، فالكفاءة هي مدى الاستغلال الامثل للموارد المتاحة باقل التكاليف، وعلى هذا الاساس تم استخدام مؤشرات الاداء المصرفي لمعرفة كفاءتهما خلال الفترة 2013 الى 2016، ولمعالجة اشكالية الموضوع واختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، اضافا الى مؤشرات الاداء المصرفي، ومن خلال هذه الدراسة توصلتا الى ان البنوك الخاصة تتمتع بالكفاءة الجيدة مقارنة مع البنوك العمومية خلال فترة الدراسة الممتدة من 2013 الى 2016، وهذا راجع الى تعزيز مكانتها التنافسية وتوسيع شبكتها عبر التراب الوطني مما ادى الى زيادة عدد زبائنها اضافة الى المعاملة الجيدة والخدمات الحديثة التي تقدمها البنوك الخاصة.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، الجهاز المصرفي، مؤشرات الاداء، الكفاءة المصرفية.

Résumé.

Le but de ce mémorandum est d'examiner l'efficacité des banques algériennes en comparant la Banque d'Alger et la Banque nationale algérienne. l'efficience est l'optimisation des ressources disponibles au coût le plus bas et, sur cette base, les indicateurs de performance de la Banque ont été utilisés pour déterminer leur efficacité au cours de la période 2013 à 2016, afin d'aborder le sujet problématique et les tests d'hypothèses, l'approche descriptive analytique a été invoquée dans l'étude, ajoutant aux indicateurs de rendement de la Banque et Pendant l'étude, ils ont constaté que les banques privées étaient bien qualifiées par rapport aux banques publiques pendant la période d'étude de 2013 à 2016, cela est dû au renforcement de sa position concurrentielle et à l'expansion de son réseau à travers le territoire national, qui a augmenté le nombre de ses clients, ainsi que le bon traitement et les services modernes fournis par les banques privées.

Mots-clés: banques commerciales, système bancaire, indicateurs de performance, efficacité bancaire.



فهرس المحتويات

الفهرس العام

العنوان	الصفحة
الشكر **الاهداء** **مستخلص الدراسة** **الفهرس العام** **قائمة الجداول** **قائمة الاشكال**	**I** **III** **IV**
مقدمة عامة	أ
الفصل الاول: عموميات حول البنوك التجارية	
مقدمة الفصل الاول	**02**
المبحث الاول: الاطار النظري للبنوك التجاري	**03**
المطلب الاول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية	**03**
المطلب الثاني: أهمية البنوك التجارية وأنواعها	**09**
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية وأهدافها	**13**
المبحث الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية الجزائرية والمبادئ التي تحكم أعمالها.	**17**
المطلب الاول: موارد البنوك التجارية	**17**
المطلب الثاني: استخدامات البنوك التجارية	**19**
المطلب الثالث: المبادئ التي تحكم اعمال البنوك التجارية	**24**
خاتمة الفصل الاول	**26**
الفصل الثاني: قياس الكفاءة المصرفية في البنوك الجزائرية	
مقدمة الفصل الثاني	**28**
المبحث الاول: ماهية الكفاءة المصرفية	**29**
المطلب الاول: مفهوم الكفاءة وأنواعها	**29**
المطلب الثاني: تعريف الكفاءة المصرفية	**33**
المطلب الثالث: أنواع الكفاءة المصرفية	**37**

المبحث الثاني: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام ادوات التحليل المالي	**39**
المطلب الاول: ماهية التحليل المالي	**39**
المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام النسب المالية	**41**
المطلب الثالث: النسب المالية المستعملة في قياس كفاءة البنوك التجارية	**46**
خاتمة الفصل الثاني	**51**
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة	
مقدمة الفصل الثالث	**53**
المبحث الاول: النظام المصرفي الجزائري.	**54**
المطلب الاول: ماهية النظام المصرفي الجزائري ومكوناته	**54**
المطلب الثاني: تطور النظام المصرفي الجزائري احصائيا	**57**
المطلب الثالث: التعريف بالمؤسسات محل الدراسة	**61**
المبحث الثاني: أنشطة وميزانية بنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري والمقارنة بينهما.	**71**
المطلب الاول: أنشطة بنك خليج الجزائر AGB والبنك الوطني الجزائري BNA	**71**
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاداء المصرفي لبنك الخليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري	**73**
المطلب الثالث: المقارنة بين مؤشرات الاداء المصرفي لبنك الخليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري	**87**
خاتمة الفصل الثالث	**94**
خاتمة عامة	**96**
قائمة المراجع	**101**
الملاحق	**109**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1_1)	ميزانية البنك التجاري	22
(1–2)	الشكل العام لميزانية البنك التجاري	23
(3–3)	توزيع المصارف العاملة في الجزائر	58
(3–4)	بيانات اكبر 10 مصارف جزائرية	59
(3–5)	تطور الميزانية المجمعة للمصارف الجزائرية	60
(3–6)	تطور المؤشرات المالية الاساسية للقطاع المصرفي الجزائري	61
(3–7)	تطور نسبة العائد على الموجودات لبنك خليج الجزائر	75
(3–8)	تطور نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك خليج الجزائر	76
(3–9)	تطور نسبة هامش الدخل الصافي لبنك خليج الجزائر	77
(3–10)	تطور نسبة معدل العائد على الموجودات لبنك خليج الجزائر	78
(3–11)	تطور نسبة معدل العائد على الاموال المتاحة لبنك خليج الجزائر	79
(3–12)	تطور نسبة دوران الموجودات لبنك خليج الجزائر	80
(3–13)	تطور نسبة العائد على الموجودات للبنك الوطني الجزائري	81
(3–14)	تطور نسبة العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري	82
(3–15)	تطور نسبة هامش الدخل الصافي للبنك الوطني الجزائري	83
(3–16)	تطور نسبة معدل العائد على الودائع للبنك الوطني الجزائري	84
(3–17)	تطور نسبة معدل العائد على الاموال المتاحة للبنك الوطني الجزائري	85
(3–18)	تطور نسبة دوران الموجودات للبنك الوطني الجزائري	86
(3–19)	تطور نسبة الموجودات لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري	87
(3–20)	تطور نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري	88
(3–21)	تطور نسبة هامش الدخل الصافي لبنك خليج الجزائر و البنك الوطني الجزائري	89
(3–22)	تطور نسبة معدل العائد على الودائع لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري	90
(3–23)	تطور نسبة معدل العائد على الاموال المتاحة لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري	91
(3–24)	تطور نسبة دوران الموجودات لبنك الخليج الجزائر و البنك الوطني الجزائري	92

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	يمثل البنك كوسيط مالي.	07
(2-1)	الهيكل التنظيمي للبنك التجاري.	08
(3-1)	أهم أنشطة البنوك التجارية.	15
(4-3)	الهيكل التنظيمي لبنك خليج الجزائر.	65
(5-3)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.	68
(6-3)	تطور نسبة العائد على الموجودات لبنك خليج الجزائر	75
(7-3)	تطور نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك خليج الجزائر	76
(8-3)	تطور نسبة هامش الدخل الصافي لبنك خليج الجزائر	77
(9-3)	تطور نسبة معدل العائد على الودائع لبنك خليج الجزائر	78
(10-3)	تطور نسبة العائد على الاموال المتاحة لبنك خليج الجزائر	79
(11-3)	تطور نسبة العائد على دوران الموجودات لبنك خليج الجزائر.	80
(12-3)	تطور نسبة العائد على الموجودات للبنك الوطني الجزائري.	82
(13-3)	تطور نسبة العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري.	83
(14-3)	تطور نسبة هامش الدخل الصافي للبنك الوطني الجزائري.	84
(15-3)	تطور نسبة العائد على الودائع للبنك الوطني الجزائري.	85
(16-3)	تطور نسبة العائد على الاموال المتاحة للبنك الوطني الجزائري.	86
(17-3)	تطور نسبة العائد على دوران الموجودات للبنك الوطني الجزائري.	87
18-3)	تطور نسبة العائد على الموجودات لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري.	88
(19-3)	تطور نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري.	89
(20-3)	تطور نسبة هامش الدخل الصافي لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري.	90
(21-3)	تطور نسبة العائد على الودائع لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري.	91
(22-3)	تطور نسبة العائد على الاموال المتاحة لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري.	92
(23-3)	تطور نسبة العائد على دوران الموجودات لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري.	93



مقدمة عامة

مقدمة عامة:

عرف الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين تحولات عالمية فرضتها التطورات الاقتصادية، والتي حتمت على غالبية الدول احداث اصلاحات اقتصادية لمواجهة المنافسة الدولية ومن بينها الجزائر، حيث شرعت هذه الاخيرة بالقيام بإصلاحات اقتصادية هيكلية قصد الشروع في عملية الانتقال نحو اقتصاد السوق فكان لزاما عليها وعلى نظامها البنكي خصوصا التكيف مع الياته وقواعده، مما استدعى ذلك خلق علاقات جديدة مع مختلف القطاعات الاقتصادية القائمة على النظام الحر والمنافسة وكذا توفير الوسائل اللازمة واعداد استراتيجية فعالة على مستوى البنوك العمومية لتحقيق تنمية اقتصادية، وفي سياق انتقال الجزائر الى اقتصاد السوق جاء قانون النقد والقرض(10/90)كاهم خطوة اصلاح مالي عرفته الجزائر، انطلاقا من ذلك شهد المحيط البنكي في الجزائر تطورا مما ادى الى احداث تغيرات سريعة وجذرية سواء على مستوى التشريعات او على مستوى المعاملات، وهذا التغيير يقتضي وضع سياسة تسيير استراتيجية وعقلانية للموارد البنكية باعتبار البنوك جزء من القطاع المالي فعلينا ادراك اهمية تحسين مردوديتها التي تؤدي حتما الى تنمية الاقتصاد الوطني لكونها بمثابة محرك اقتصادي اذا استخدمت فيها معايير الكفاءة لهذا اهتم الاقتصاديون قديما وحديثا بموضوع الكفاءة لما له من اهمية كبيرة بالنسبة للصناعة المصرفية.

ولاشك ان الكفاءة وعبر مراحل التطور الاقتصادي اصبحت هدفا للمسيرين وصناع القرار في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والادارية والاجتماعية وتعد الصناعة المصرفية اكثر المجالات والقطاعات حيوية واهمية لأي مجتمع لذلك تعددت طرق وادوات قياس الكفاءة المصرفية وقد استخدمت العديد من النماذج المالية والرياضية...الخ لتقدير و قياس مؤشرات الكفاءة المصرفية

و في الاخير يمكن القول انه حتى يكون هناك اقتصاد قائم على اساس صحيح لابد من جهاز مصرفي ذو كفاءة عالية...

الاشكالية الرئيسية:

ما هو واقع تطور الكفاءة في كل من بنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري؟

الاسئلة الفرعية:

ومن خلال الاشكالية الرئيسية للدراسة يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية

1-مالمقصود بالبنوك التجارية؟ وماهي انواعها؟

2-ماذا نقصد بالكفاءة المصرفية؟ وما هي طرق قياسها؟

3-هل تتمتع البنوك الجزائرية العمومية بالكفاءة العالية في ادارة تكاليفها وارداتها؟

الفرضيات:

-تتجسد مهمة البنوك التجارية في تلقي الودائع ومنح القروض.

-الكفاءة المصرفية هي الاستغلال الأفضل للموارد المتاحة للبنك من اجل تحقيق اقصى ربح وباقل تكاليف ممكنة.

-تتمتع البنوك الجزائرية العمومية بكفاءة عالية مقارنة بالبنوك الخاصة باعتبارها تمتلك حصة الاسد من السوق المصرفية الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع:

-يدخل هذا الموضوع في التخصص محل الدراسة، وهو ما يجعل تخصيصه بالدراسة و البحث امرا مستحسن من الناحية الموضوعية.

-الرغبة الشخصية في معالجة مثل هذه المواضيع تمثل سبب رئيسي في اختياره.

-اهمية الموضوع وبعده النظري والتطبيقي .

-يعتبر موضوع الكفاءة في البنوك من الموضوعات الحديثة التي لم تنل نصيبها من البحث و الدراسة الكافية.

اهمية الدراسة:

-يلعب القطاع المصرفي دورا هاما في تمويل الاقتصاد للدول التي ليدها سوق مالية ضعيفة نوعا ما؛ حيث تمثل البنوك اساس هذا القطاع وكلما كانت هذه الاخيرة ذات كفاءة عالية فإنها تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

-تسليط الضوء على مدى تطور كفاءة البنوك التجارية الجزائرية العمومية و كيفية المحافظة على هذا المستوى من اجل مساعدة وتمهيد الطريق امام المستخدمين.

-نتطرق في هذه الدراسة الى اهمية الكفاءة بالنسبة للمؤسسات المالية ومدى مساهمتها في بقائها واستمرارها.

اهداف الدراسة:

التعريف بخصوصيات البنوك التجارية وكذا التعرف على مختلف خصائصها وانواعها.

-ابراز مفهوم الكفاءة المصرفية من خلال اعطاء مفهوم لها والتعرف على انواعها.

-محولة الخوض في دراسة تطبيقية و معرفة اثر و دور الكفاءة المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية.

-معرفة الكفاءة في البنك الخاص والبنك العام.

-المقارنة بين البنكين محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى:

قام الاستاذ قريشي احمد الجموعي بدراسة تحت عنوان "**قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية و ميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003**"، حيث استخدم التحليل المالي كوسيلة لتقيم اداء المؤسسات المصرفية، وقد جمع في هذه الدراسة بين ادوات التحليل المالي وتحليل الاقتصادي، وذلك من خلال تحليل مؤشر هامش الربح كنسبة مالية لقياس كفاءة ادارة التكاليف وقد

تم التوصل إلى أن البنوك صغيرة الحجم أكثر قدرة على التحكم في تكاليفها، خاصة (تكاليف الاستغلال) من البنوك كبيرة الحجم.

الدراسة الثانية:

هدفت الدراسة التي اجراها كل من الاستاذين، **شيبي عبد الرحيم وبن بوزيان جازية المعنونة** ب:"**تقيم كفاءة اداء النظام المصرفي**"، الى تقييم كفاءة اداء النظام المصرفي الجزائري في ظل الظروف الاقتصادية، حيث قام الباحثان بالتحليل بعض المؤشرات الرقمية المتعلقة بالموضوع معتمدين في ذلك على الإحصائيات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي وتوصلا الى ان الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر لا تتأتى إلا بتعميق اصلاح النظام المصرفي.

الدراسة الثالثة:

قام **الاستاذ محمد بن عيشوش** بدراسة تحت عنوان "**قياس كفاءة البنوك الحكومية في الجزائر باستعمال النسب المالية ونموذج تحليل المحتوى المعلوماتي خلال الفترة 2001-2006**"، حيث هدفت هذه الدراسة الى قياس كفاءة البنوك الحكومية في الجزائر باستخدام طريقة تحليل المحتوى المعلوماتي لكل من النسب المالية والمدخلات والخراجات التقليدية وقد توصل الا ان البنوك الحكومية في الجزائر، في تحسن مستمر في كفاءة النظام المصرفي بشكل عام، كما اوصت بتخفيض التكاليف من غير الفائدة.

الدراسة الرابعة:

قامت الباحثة **خمقاني ياسمينة** بإعداد مذكرة الماستر تحت عنوان "**قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2013-2014**"، بالجامعة قاصدي مرباح ورقلة، ولقد هدفت هذه الدراسة الى الى معرفة ما مدى تمتع البنوك الجزائرية بالكفاءة المصرفية .

وتتميز دراستنا عن الدراسات السابقة كونها تتمثل في المقارنة بين بنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري ومعرفة درجة الكفاءة لكل منهما.

الاطار المكاني و الزماني:

تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة على نطاق البنوك العمومية والتجارية كالبنك الوطني الجزائري وبنك خليج الجزائر، اما الحدود الزمانية فتمثلت في الفترة الممتدة من 2013 الى 2016 وهذا حسب التقارير المالية الموجودة لدى كل من البنك الوطني الجزائري و بنك خليج الجزائر.

منهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي: الذي نستخدمه في وصف وتحليل البيانات المرتبطة بهدف الدراسة، من خلال الاعتماد على القوائم المالية للبنوك بغرض الوصل الى نتائج يمكن تعميمها.

المنهج التاريخي: والذي نستخدمه في عرض تطور البنوك والبنوك التجارية، وكذا نشأة الكفاءة.

المنهج المقارن: والذي نستخدمه في دراسة الاختلافات الجوهرية بين البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، وفي تطور مؤشرات المالية لكل بنك على حدى حسب السنوات.

ادوات الدراسة:

–تمت الاستعانة بالمكتبات بما تحمله من مراجع علمية عامة و متخصصة في هذا المجال.

–مواقع الانترنت.

–التقارير الميدانية للبنوك والملتقيات العلمية الوطنية والدولية.

صعوبات الدراسة:

–صعوبة توفر المراجع فيما يخص جانب البنوك الخاصة.

–صعوبة الحصلة على التقارير من الهيئات و المؤسسات المصرفية والمالية الجزائرية لانتشار البيروقراطية وعدم الشفافية و الافصاح باعتبار هذه التقارير معلومات سرية.

–قصر الوقت مما صعب علينا اعداد الذكرة بالشكل الجيد.

هيكل الدراسة:

قمنتا بتقسيم البحث الى ثلاث فصول جاءت بالشكل التالي:

الفصل الاول تحدثنا فيه عن عموميات حول البنوك والبنوك التجارية وقسما هذا الفصل الى مبحثين:

- المبحث الاول: الإطار النظري للبنوك التجارية.
- المبحث الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية الجزائرية والمبادئ التي تحكم اعمالها.

اما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان قياس الكفاءة المصرفية في البنوك التجارية وتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الاول: ماهية الكفاءة المصرفية .

المبحث الثاني: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام ادوات التحليل المالي.

كما عنونا الفصل الثالث بدراسة حالة لبنك خليج الجزائر و البنك الوطني الجزائري وقمنا بتقسيمه الى ما يلي:

المبحث الاول: النظام المصرفي الجزائري .

المبحث الثاني: انشطة وميزانيات بنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري و المقارنة بينهما.



الفصل الأول:

عموميات حول البنوك التجارية

مقدمة الفصل الأول:

تعتبر البنوك وسيلة من وسائل المستعملة في العلاقات التجارية والمالية بين مختلف الدول، وهي عبارة عن أداة ربط بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي من خلال الآليات والإدارات التي أخذت والتي قامت باستخدامها البنوك لتنفيذ وظائفها و مهامها و ساهمت بشكل كبير على سهولة تبادل الأموال، كما عرفت البنوك العديدة من التطورات في مجال عملها وذلك نتيجة التغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم، وبمطابقة هذه التطورات على البنوك الجزائرية، فلقد كان الجهاز المصرفي الجزائري تعرف عزلة تامة من حيث سلطة القرارات وبهذا ظهرت عدة التغيرات أدخلت لتعديل النقص الذي شهده النظام خلال تلك الفترة لضبط نماذج التسيير المهام المرتبطة به وكذلك من اجل حسن ادارتها لمصادر اموالها واستخداماتها بما يحقق اكبر نفع ممكن، ولقد ارتأينا ان نقسم هذا الفصل الى مبحثين وهي كالتالي:

- ✓ **المبحث الاول:** في هذا المبحث يتم التعرف على البنوك التجارية وانواعها واهدافها.
- ✓ **المبحث الثاني:** يتم فيه شرح موارد واستخدامات البنوك التجارية الجزائرية المبادئ التي تحكمها أي تحكم أعمالها.

المبحث الاول: الاطار النظري للبنوك التجارية.

عرفت البنوك منذ القدم، ويعود أول ظهور لها على يد العراقيين في القرن الرابع قبل الميلاد، وكانت مهمتها تتمثل في جميع الودائع ومنح القروض، ولقد تطورت هذه الوظائف مع التطور الاقتصادي لتصبح في وقتنا الحالي مصدر هام لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية والاقتصادية الكبيرة.

المطلب الاول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية

أولا: نشأة البنوك التجارية.

كلمة بنك اشتقت من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية وأمستردام، فمن حيث الأصل اللغوي للكلمة، هو الكلمة الايطالية " banco " والتي تعني مصطبة، ويقصد بها في البدء المصطبة

التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، بعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود[1].

نشأت البنوك كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، ولعل الصيارفة في أوربا وإيطاليا هم أول من طرق هذا الباب، فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك على إيداع الأموال، فإذا كان المودع ذهبا سيعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب، ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدس في خزائن الصائغ، ولقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يعرض ما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا أنشئت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنك وهي الإقراض[2]، أما خلق النقود أو إصدارها فقد نشأت عندما صار القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ بدلا من الذهب الحقيقي ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاءون، كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة جراء تعاملهم بالبضائع، وقيام الصائغ بهذه الأعمال كان نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلا واكبه ازدياد كبير في ثقة جمهور المتعاملين مع الصائغ مما حول مؤسسته إلى النواة الأولى للبنوك التجارية، ولعل أول بنك قام كان بالبندقية سنة 1157، ثم توالى ظهور البنوك بعد ذلك فظهر بنك أمستردام سنة 1609 وبنك إنجلترا سنة 1694 وبنك فرنسا سنة 1800[3].

---

[1] شاكر القزويني، "**محاضرات في اقتصاد البنوك**"، الجزائر، بدون طبعة، 2008، ص25.

[2] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، "**ادارة البنوك**"، دار المسيرة للنشر والطباعة، الطبعة الثانية ، عمان، الاردن، 1996، ص11.

[3] محمد محمود العجلوني، "**البنوك الاسلامية**" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2008، ص73.

منذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع إلى الاموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة افلاسها، وخلال القرن التاسع عشر تم اجراء تعديلات على قوانين انشاء البنوك بحيث سمحت تلك التعديلات

بتكوين بنوك متخذة شكل شريكات المساهمة ويرجع ذلك إلى انتشار اثار الثورة الصناعية في دول اوروبا مما أدى إلى نمو الشريكات وكبر حجمها واتساع نشاطها وبالتالي برزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت اعمالها وصارت موجودة في كل مكان تقريبا وكان لها أثر كبير في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية العاملات[1].

تجدر الاشارة إلى انه قد برزت بعد ذلك اختلافات جوهرية بين سياسة البنوك التجارية في انجلترا وسياسة البنوك التجارية في القارة الاوربية وبالذات في المانيا وبلجيكا وإلى حدما في سويسرا وإيطاليا ففي انجلترا حيث بدأت فيها الثورة الصناعية قبل غيرها وما ترتب على ذلك من نمو الشركات ورواج التجارة وقد مكنها هذا من تكوين أموال طائلة في صورة احتياطات ومخصصات وارباح ساعدت على تمويل الجزء الاكبر من استثماراتها بحيث لم تكن في حاجة لالتجائها إلى البنوك التجارية للمشاركة في تمويل القروض طويلة الاجل ومن ثم استقر مبدأ اقتصار سلفات البنوك التجارية في انجلترا على القروض والسلفيات القصيرة الاجل[2]، أما في داخل القارة الاوربية فقد جاءت الثورة الصناعية متأخرة عن انجلترا نظرا لاستفادة هذه الدول من خبرات المملكة المتحدة فقد أخذت الثورة الصناعية في الانتشار بمعدل اسرع نسبيا بالمقارنة مع الفترات الاولى من نمو الثورة الصناعية في المملكة المتحدة ونتيجة لذلك برزت الحاجة إلى الالتجاء إلى البنوك التجارية للمشاركة في تمويل الشركات الصناعية وبصفة عامة يمكن القول النظم المصرفية في أروبا قد تأثرت في وظائفها إلى حد ما باختلاف مراحل تطورها الاقتصادي[3].

ثانيا: تعريف البنوك.

إن اصل كلمة "مصرف"، "في اللغة العربية" يعود الى كلمة "الصرف" بمعنى "بيع النقد بالنقد" وتقابلها كلمة "بنك" ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف، حيث أن "كلمة بنك (Bank-Banque) اصلها الكلمة الايطالية بانكو (Banco)، وتعني مصطبة، وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المفهوم فيما بعد، لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل

[1] ضياء مجيد، "**الاقتصاد النقدي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص274.

[2] رشاد العصار، رياض الحلبي، "**النقود والبنوك**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2000، ص ص63-64.

[3] فؤاد توفيق سيف، "**المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والاسلامية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص ص1-3.

العملات (Comptoir)، ثم اصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجرى فيه المتاجرة بالنقود"[1].

هذا وتوجد عدة تعاريف للبنك منها اقتصادية وقانونية، يمكن أن نذكر منها ما يلي:

- ✓ "البنك هو المنشاة التي تتخذ من الاتجار بالنقود حرفة لها[2]".
- ✓ "البنك هو الوسيط بين الاموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم"[3].
- ✓ أما في الجزائر، فقد عرفت المادة 114 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض البنوك كما يلي: "البنوك أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون"[4].
- ✓ إلا أن الامر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض قد عرف البنوك من خلال العمليات التي تقوم بها حيث نصت المادة 70 منه على أن: "البنوك مخولة دون سواها بالقيام بجميع العمليات المبينة في المواد من 66 إلى 68 من هذا الامر، بصفة مهنتها العادية"[5]، وتتضمن هذه العمليات التي تقوم بها البنوك طبقا للمواد 66، 67، 68 ما يلي:
  - تلقي الاموال من الجمهور.
  - عمليات القرض.
  - وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وادارتها.
- ✓ كما نصت المادة 72 من الامر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على انه: "يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تجري جميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها كالعمليات الاتية[6]:
  - عمليات الصرف.
  - عمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة.
  - توظيف القيم المنقولة وكل منتوج مالي، واكتتابها وشرائها وتسييرها وحفظها وبيعها.
  - الاستشارة والمساعدة في مجال تسيير الممتلكات.

---

[1] كامل بكري وأحمد مندور، "**علم الاقتصاد**"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1989، ص320.

[2] خيرت ضيف، "**محاسبة البنوك**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1979، ص1.

[3] حسين جمال البديري، "**البنوك: مدخل محاسبي واداري**"، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2003، ص16.

[4] المادة 114، "**القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض**"، المؤرخ في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990.

[5] المادة70، "**الامر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض**"، المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ27 أوت 2003.

[6] المادة 72، نفس المرجع السابق.

- الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل انشاء المؤسسات أو التجهيزات وانمائها مع مراعاة الاحكام القانونية في هذا المجال".

ثالثا: تعريف البنوك التجارية.

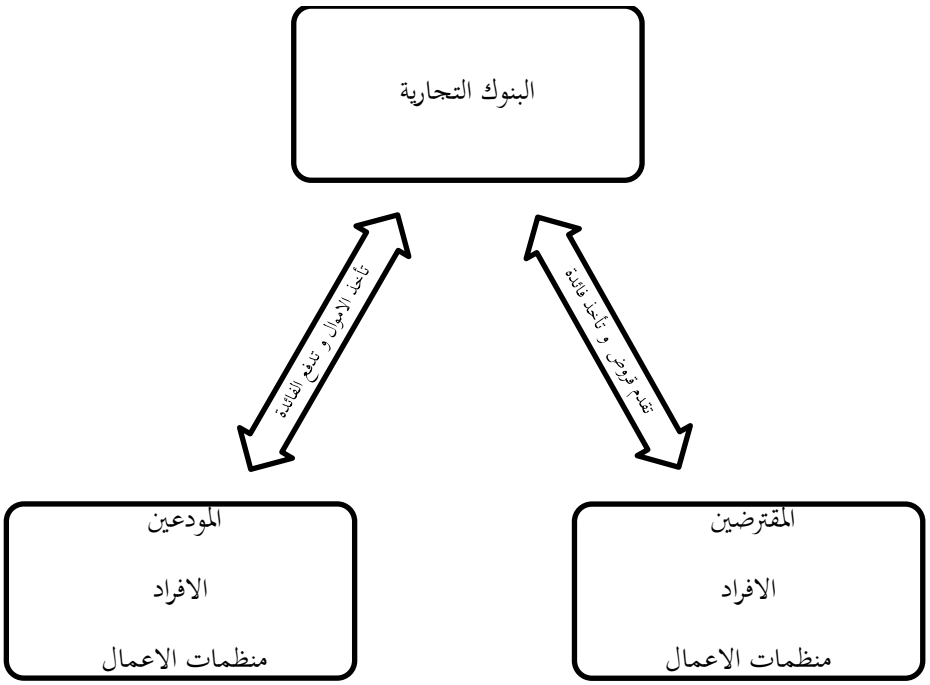
نظرا لاختلاف القوانين والبنيات الاقتصادية للدول، وبناءا على التطور الاقتصادي في العالم وتعدد الخدمات التي يقدمها البنك، وتوزع هذه الخدمات على مختلف الانشطة الاقتصادية اضافة الى الاهمية التي تكتسبها البنوك في القيام باقتصاد الدول، لذا فمن الصعب إيجاد تعريف واحد كامل وشامل للبنك وبالتالي سنقوم بعرض مجموعة من التعاريف للبنك.

- ✓ عرف الدكتور رشاد العصار البنوك التجارية كما يلي: "البنوك التجارية هي البنوك التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الاوراق التجارية ومنح القروض وما شابه ذلك، وأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الاخرى هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الاموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي"[1].
- ✓ كما يعرف الدكتور محمد عبد الفتاح الصيرفي البنك على أنه: "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو في أجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وتباشر عملية تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفق للأوضاع التي يقررها البنك المركزي"[2]، والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سابق، ص69.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، "**إدارة البنوك**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2006، ص20.

الشكل رقم (1-1): يمثل البنك كوسيط مالي:



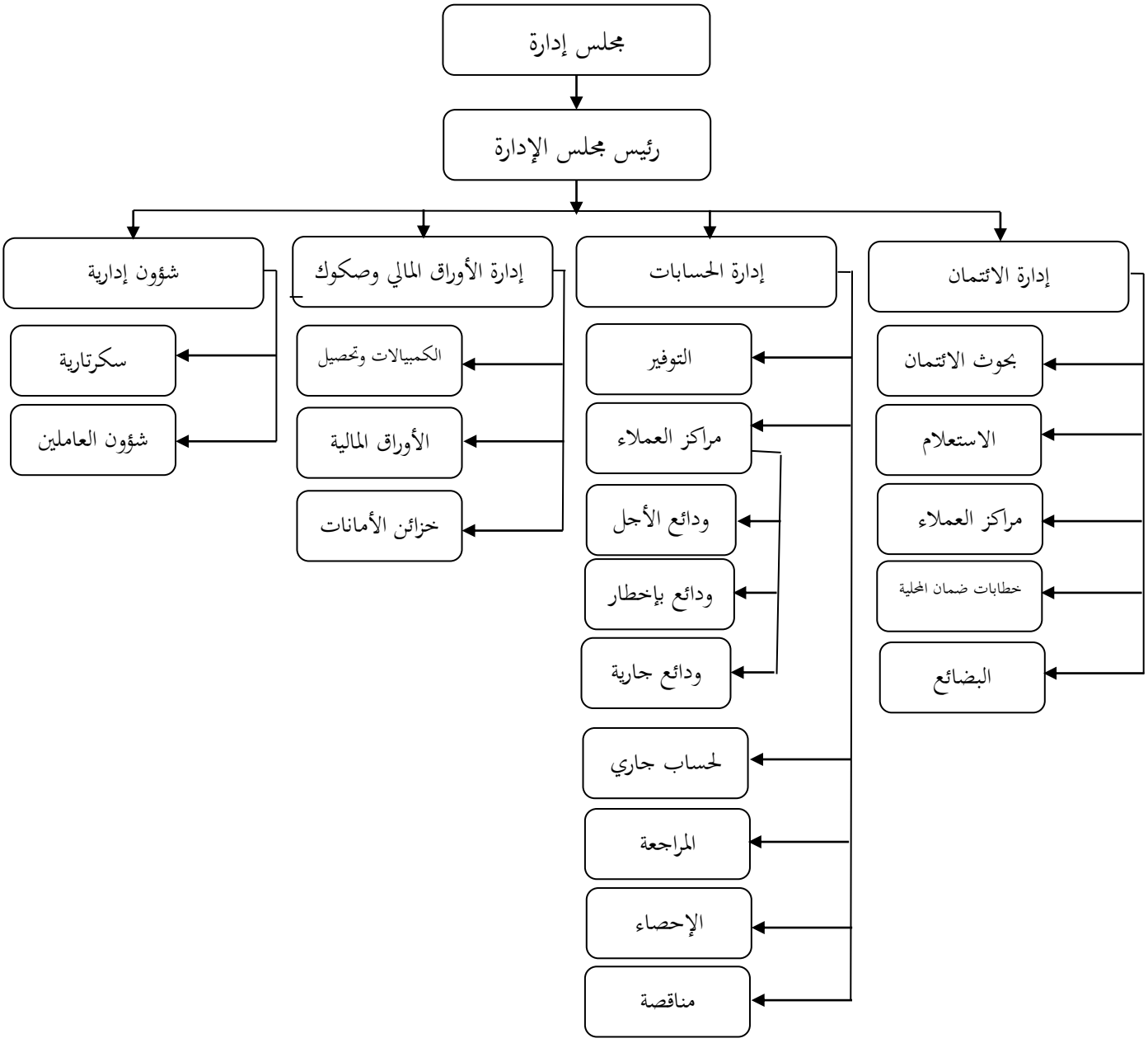
المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي،" إدارة المصارف دار الوفاء للطباعة والنشر الطبعة الأولى 2007 ص 08

- ✓ كما عرفها الدكتور منير ابراهيم هندي بانها: "نوع من انواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع بالإضافة إلى منح الائتمان"[1].
- ✓ كذلك عرف الدكتور مذهل مطر شوتر البنوك التجارية بانها: "المؤسسات التي تتعامل في الدين أو الائتمان، والتي تتمتع بسلطة اصدار نقود الودائع، وتمثل البنوك التجارية القسم الاكبر من النظام البنكي، حتى يطلق عليه في بعض الاحيان اصطلاح النظام البنكي"[2]، والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للبنك التجاري كما يلي:

[1] منير ابراهيم هندي، "**ادارة البنوك التجارية**"، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، 2000، ص5.

[2] مذهل مطر ذيب شوتر، رضوان العمار، "**النقود والبنوك**"، مؤسسة ألاء للطبع والنشر، الطبعة الاولى، 1996، ص182.

الشكل رقم (1-2): الهيكل التنظيمي للبنك التجاري



المصدر: مذهل مطر ذيب شوتر، رضوان العمار، **"النقود والبنوك"**، مؤسسة ألاء للطبع والنشر، الطبعة الاولى، 1996، ص182

المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية وأنواعها

أولا: خصائص البنوك التجارية

إن السمة الاساسية للبنوك التجارية تتمثل في قدرتها على خلق الائتمان وإضافتها بذلك إلى كمية النقود الدفترية أي النقود البنكية وهذه الخاصية للبنوك التجارية تميزها عن البنوك المتخصصة وتتمثل الموارد المالية للبنوك التجارية في رأس المال المدفوع، الاحتياطات، مخصصات البنك مع ملاحظة أن المخصص المحتجز على ذمة توريده لمصلحة الضرائب مقابل ضرائب مستحقة عن الربح العام، لا يدخل في الموارد الذاتية للبنك، بنسبة صغيرة من المجموع الكلي لمواردها ومعنى ذلك أن الموارد الخارجية أي الموارد الغير ذاتية للبنوك التجارية تمثل نسبة ضخمة من المجموع الكلي لموارد تلك البنوك، هذا وتمثل عادة نسبة ضخمة من الموارد الغير ذاتية وهناك نوع يمثل الجزء الأكبر من تلك الودائع ألا وهي الودائع تحت الطلب وهذا النوع من شأنه أن يجعل لمسألة السيولة أهمية خاصة لدى البنوك التجارية[1].

بصفة عامة يمكن إيجاز خصائص البنوك التجارية في النقاط التالية[2]:

- تتأثر برقابة البنك المركزي و لا تأثر عليه.
- تعدد البنوك التجارية أمام وحدانية البنك المركزي.
- تختلف النقود القانونية عن النقود المصرفية فالأولى إبراءيه وغير نهائية والثانية نهائية بقوة القانون.
- تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق الربح على عكس البنك المركزي.

ثانيا: أهمية البنوك التجارية.

تظهر أهمية البنوك التجارية في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على أساس الوفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي[3]:

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.
- بدون البنوك تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
- نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الامكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية.
- يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الارصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الاجل.
- أن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص36.

[2] أحمد علي دغيم، "**اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد**"، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1989، ص ص16-17

[3] شاكر القزويني، "**محاضرات في اقتصاد البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 1992، ص57.

ثالثا: أنواع البنوك التجارية:

لا يقوم البنوك التجارة جميعها بأعمال مصرفية من نوع واحد، كما أنها ليست كلها خاضعة لنضام واحد، ولقد اقتضى تعدد الفعاليات المصرفية من حيث اختصاص أن تصنف إلى الأنواع التالية:

1. **من حيث شموليتها:** تقسم البنوك حسب شموليتها إلى[1]:

- **البنوك ذات الفروع المتعددة:** وهي التي تشمل فعاليتها عدة مناطق بالدولة الواحدة ويكون لها فروع في أكثر المراكز التجارية والصناعية الهامة وتلعب هذه البنوك في الواقع دورا اقتصاديا هاما إذ تتلقى القسط الأكبر من الودائع وتقوم بتقديم القسط الأكبر من الاعتمادات والتسهيلات.
- **البنوك الإقليمية:** وهي التي تنحر فعاليتها ومهمتها في حدود منطقة معينة وليس في جميع المناطق.
- **البنوك المحلية:** وهي التي تنحصر مهمتها في مدينة واحدة أو مركز واحد وتقوم عادة بدور الوسيط بين مختلف الزبائن والبنوك الإقليمية والمركزية.

2. **من حيث الاستخدامات:** ويمكن تقسيمها إلى[2]:

- **البنوك الصناعية:** وهي بنوك متخصصة في إنشاء وتدعيم الصناعات المختلفة وإمدادها بالأموال اللازمة لشراء المواد الخام والآلات وغير ذلك من وسائل المساعدة وعادة لا يسمح لهذا النوع من البنوك بفتح حسابات دائنة أو قبول ودائع ولذلك فهي تعتمد في تمويلها للصناعة على رأس مالها وما تستطيع الحصول عليه من قروض من البنك المركزي أو البنوك الأخرى أو السندات التي تصدرها وطالما أن البنك الصناعي لا يسمح له بقبول الودائع فإن قدرته على تمويل الصناعات تتحدد على أساس إمكانية حصوله على قروض طويلة الأجل بفوائد أقل نسبة من تلك التي يمنحها لإقامة المشروعات الصناعية فإذا حددت الدولة حد أقصى للمبالغ التي يمكن أن يقرضها وحددت له الحد الأقصى للسنوات التي يمكن أن يصدرها فإن قدرته على التمويل تكون محددة.
- **بنك التنمية الزراعية:** نضرا لأهمية القروض في التنمية الريفية ولأن ظروف تمويل أو إقراض الكثير من مشروعات التنمية الريفية تختلف عن غيرها من المشروعات التجارية، لذلك فقد اهتم الكثير من الدول بإنشاء مؤسسات ائتمانية متخصصة في تقديم القروض في مجال التنمية على مستوى الدولة عامة وعلى مستوى الريف خاصة وتختلف أهداف

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص36.

[2] محمد سعيد أنور سلطان، **"ادارة البنوك"**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص20.

هذه المؤسسات وسياستها وأساليب أعمالها عن غيرها من مؤسسات التمويل مما يسهل عملية الحصول على القروض اللازمة للتنمية الريفية مع ضمان مستوى كفاءة مرتفعة في استخدام هذه القروض وضمان سدادها والبنوك الزراعية هي منشآت مالية متخصصة في تمويل النفقات الزراعية والحصاد وفي شراء الآلات الزراعية واستصلاح الأراضي وهي بهذا تقوم بمنح ثلاثة أنواع من القروض:

- **قروض قصيرة الأجل**: وتقوم بتمويل المحاصيل الزراعية.
- **قروض متوسطة الأجل**: وتوجه لشراء الآلات الزراعية ورفع الكفاءة الإنتاجية بصفة عامة.
- **قروض طويلة الأجل**: وهي موجهة للاستصلاح الأراضي.

تختلف سياسة البنك في منح هذه القروض وفق لظروف الدولة التي يعمل في نطاقها هذا البنك وكذلك وفقا للسياسات المتبعة في هذه الدولة.

3. البنوك التجارية: وهي إحدى المنشآت المالية المخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح، وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عارض الأموال بطالبها، إذ أنها توفر نضام ذو كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت كما أن يقع على عاتقها تسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين منشآت الأعمال والأفراد[1].

4. بنوك الادخار: نشأت أساسا لغرض تجميع المدخرات الشعبية، وهي بالتالي بنوك شعبية تتكون من وحدات صغيرة الحجم وتتميز اساسا بانخفاض الحد الأدنى للإيداع حتى تتمكن من جذب مدخرات القاعدة الشعبية العريضة وبالتالي تعتبر هذه البنوك أقرب وسيلة للمدخرين ذوي الدخول الضعيفة لإيداع أماله فيها وهذه البنوك لا تستهدف الربح بصفة عامة، ولكن غايتها الأصلية هي تجميع المدخرات صغيرة الحجم، وقد كانت هذه البنوك الشعبية الضخمة في مختلف دول العالم ووجدت مؤازرة من الأفراد ومن الحكومات التي تؤديها وتدعمها وتمنحها تسهيلات لا توفرها لغيرها من وحدات الجهاز المصرفي، ولقد لاقت هذه البنوك نجاحا كبيرا في كل من الدول الاستراتيجية وتنتشر هذه البنوك في دول الرأس مالية مثل ألمانيا الغربية حيث تستحوذ على 60% من إجمالي الودائع[2].

5. البنوك العقارية: هي منشآت مالية يقتصر عملها على تقديم سلفيات بضمان أراضي أو عقارات مبنية وتقديم قروض للجمعيات أو لمنشآت الإسكان، ما ساهم في تأسيس هذه المنشآت وتعتمد هذه البنوك في تمويل نشاطها على رؤوس أموالها والقروض طويلة الأجل التي تحصل عليها من البنك المركزي والبنوك الأخرى والسندات التي تصدرها ومعظم القروض التي تمنحها هذه البنوك تكون طويلة الأجل والقليل منها

[1] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص14.

[2] نفس المرجع، ص47.

تكون متوسطة وقصيرة الأجل وينتشر هذا النوع من البنوك في كافة أنحاء العالم باستثناء معظم الدول الاشتراكية حيث يقوم البنك المركزي بمنح القروض العقارية للمنشآت العامة بدون ضمان[1].

6. بنوك الاستثمار: من الصعب وضع تعريف محدد لبنوك الاستثمار وذلك لتعدد الأنشطة التي تقوم بها في الوقت الحالي ولاختلاف وظائفها من بنك لأخر حتى داخل دولة واحدة، ولقد نشأ هذا النوع من البنوك في إنجلترا وكانت تقتصر أعماله على قبول الأوراق التجارية لهدف تمويل التجارة الخارجية وتوفير الأموال اللازمة للمقترضين في الخارج بطرح أسهم وسندات في الأسواق المحلية لرأس المال، أما في الوقت الحالي فقد امتد نشاط هذه النوع من البنوك خاصة في الدول الرأسمالية ليشمل تمويل المحلي وإدارة استثمارات وتقديم المشورة في المجالات الاندماجية بين الشركات وتمويل عمليات البيع الأجل، كما تلعب دورا هاما في الأسواق المالية[2].

7. البنوك الإسلامية: هي مؤسسات مصرفية لا تتعامل إلا بأخذ أو عطاء، وهدفها هو تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بفائدة ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية وبعض دعم الأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع[3].

8. البنوك الإلكترونية: هناك العديد من المصطلحات التي تطلق على البنوك الإلكترونية على اختلاف المصطلحات فجميعها تشير الى قيام العمل الادارة حساباته أو أنجاز أعمال المتصلة بالبنك عبر شبكة الأنترانت سواء كان في المنزل أو المكتب وهي الى مكان ووقت يرغبه ويعبر عنها بالخدمة المالية عن بعد فالمقصود اذا بالصيرفة الالكترونية هو إجراء عمليات مصرفية بشكل إلكتروني و التي تعد الأنترنت من أهم أشكالها وبذلك فهي بنوك افتراضية تنشأ لها مواقع إلكترونية على شبكة الأنترنت لتقديم نفس خدمات موقع البنك من سحب ودفع وتحويل دون انتقال العميل إليها[4].

9. البنوك ذات وحدة واحدة: يقصد بها (Unit Bank) تلك البنوك التي ليس لها فروع ويقصد بالفرع في هذا الصدد الوحدة التي تقبل جميع أنواع الودائع وبالنسبة لوحدات الإيداع وصرف الألية (Electronic computer terminale) فإنها تعتبر في بعض التشريعات بمثابة الفروع إذا ما زادت المسافة بينها وبين المركز الرئيسي عن عدد معين من الكلومترات، باختصار يضل البنك ذات وحدة واحدة حتى ولو أنشأت وحدات تقوم بجميع الخدمات المصرفية عدى قبول الودائع كما لا ننفي عنه هذه الصفة إذا ما قام

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص31.

[2] رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سابق، ص68.

[3] أرشيد محمود عبد الكريم أحمد، "**الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، 2001، ص14.

[4] دريد كامل ال شبيب، "**ادارة البنوك المعاصرة**"، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2012، ص67.

بإنشاء وحدات ألية للصرف والإيداع على مسافة من المركز الرئيسي تقل عما يشترطه القانون لاعتبار الوحدات المذكورة في حكم الفروع[1].

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية و أهدافها:

اولا: وظائف البنوك التجارية: تعد البنوك التجارية عصب السوق النقد وجهازه التنفيذي، ويتمثل دورها في التوسط المالي على تجميع المدخرات ووضعها في متناول الراغبين في الاقتراض وتوظيف بعض مواردها في أوجه معينة من الاستثمار.

و من هنا يمكن القول أنه هناك ثلاثة وظائف أساسية للبنوك التجارية وهي:

1- قبول الودائع:

تعتبر هذه الوظيفة مهمة للغاية لأن البنوك تعتمد أساسا على الأموال المودعة لديها بواسطة الجمهور، وتقسم هذه الودائع إلى ثلاثة أنواع[2]:

- ودائع جارية أو تحت الطلب.
- ودائع ثابتة أو أجلة.
- ودائع ادخارية.

يجري العمل المصرفي على أن البنك لا يدفع أية فائدة على الودائع الجارية أو تحت الطلب باعتبار أنه يمكن سحبها جزئيا او بالكامل في أي وقت بإصدار شيكات، أما الودائع الثابتة، فإنها سميت كذلك لأنها تترك لدى البنك لمدة ثابتة ومعينة لا يمكن أن نسحب قبل انقضائها إلا بعد إخطار البنك، والبنك يدفع على مثل هذه الودائع فائدة أعلى، أما الودائع الادخارية فيمكن أن تسحب مرة أو مرتين أسبوعيا وهناك حدود لجملة المسحوبات الاسبوعية.

2- تقديم قروض:

لا يقتصر إقراض البنك على الاموال المودعة لديه فعلا بواسطة عملائه وإنما يمكن للبنك أن يخلق ودائع ومن ثم يقدم سلفيات تزيد كثيرا عن المبالغ التي أودعت لديه، ويجري العمل المصرفي على أن البنك بعد أن يقتنع بأن الغرض الذي يكون القرض مطلوبا من اجله معقولا اقتصاديا وبعد أن يتخذ احتياطاته فيما يتعلق بالضمان فإنه يعطي للعميل الحق في أن يحسب شيكات، فالقرض يصبح وديعة لصالح العميل المعني، فإذا سحب العميل هذا المقدار عن طريق الشيك أو من الشيكات، فإن الدفع يتم لشخص ما وهذه الشيكات تعود بدورها إما لنفس البنك أو البنوك الأخرى في البلد أو المدينة، ومن ثم تخصم الودائع لصالح مختلف الأفراد الذين تم الدفع لهم، أي أن القروض هي التي خلقت الودائع[3].

---

[1] منير ابراهيم الهندي، **"ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات"**، الاسكندرية، 2010، ص39.

[2] محمد علي جمال هلالي، عبد الرزاق قاسم شحادة، **"محاسبة المؤسسات المالية"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2007، ص8.

[3] بوعتروس عبد الحق، **"الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات"**، جامعة منتوري، قسنطينة، بدون طبعة، ص16.

ويتحمل البنك مسؤولية كبيرة بشأن القروض، فإذا كان يحقق أرباحا عن طريق تقديم قروض، إلا أنه يتعين مراعاة أنه يتعامل في أموال المودعون، وعليه أن يحتفظ بنقد سائل لمقابلة طلبات المودعون، لذلك يتعين مراعاة قدر كبير من الحرص في مسألة الإقراض والاحتفاظ باحتياطات نقدية، فالبنك يجب عليه أن يحقق توازن بين السيولة والربحية فاذا هو احتفظ بأصوله في شكل زائد السيولة فانه يخسر الربح واذا هو حاول أن يحقق ربح اكثر من اللازم فانه قد لا يكون قادرا على مقابلة طلبات المودعين ومن ثم يجب عليه أن يستهدف كل من السيولة والربح[1].

3- خصم الاوراق التجارية:

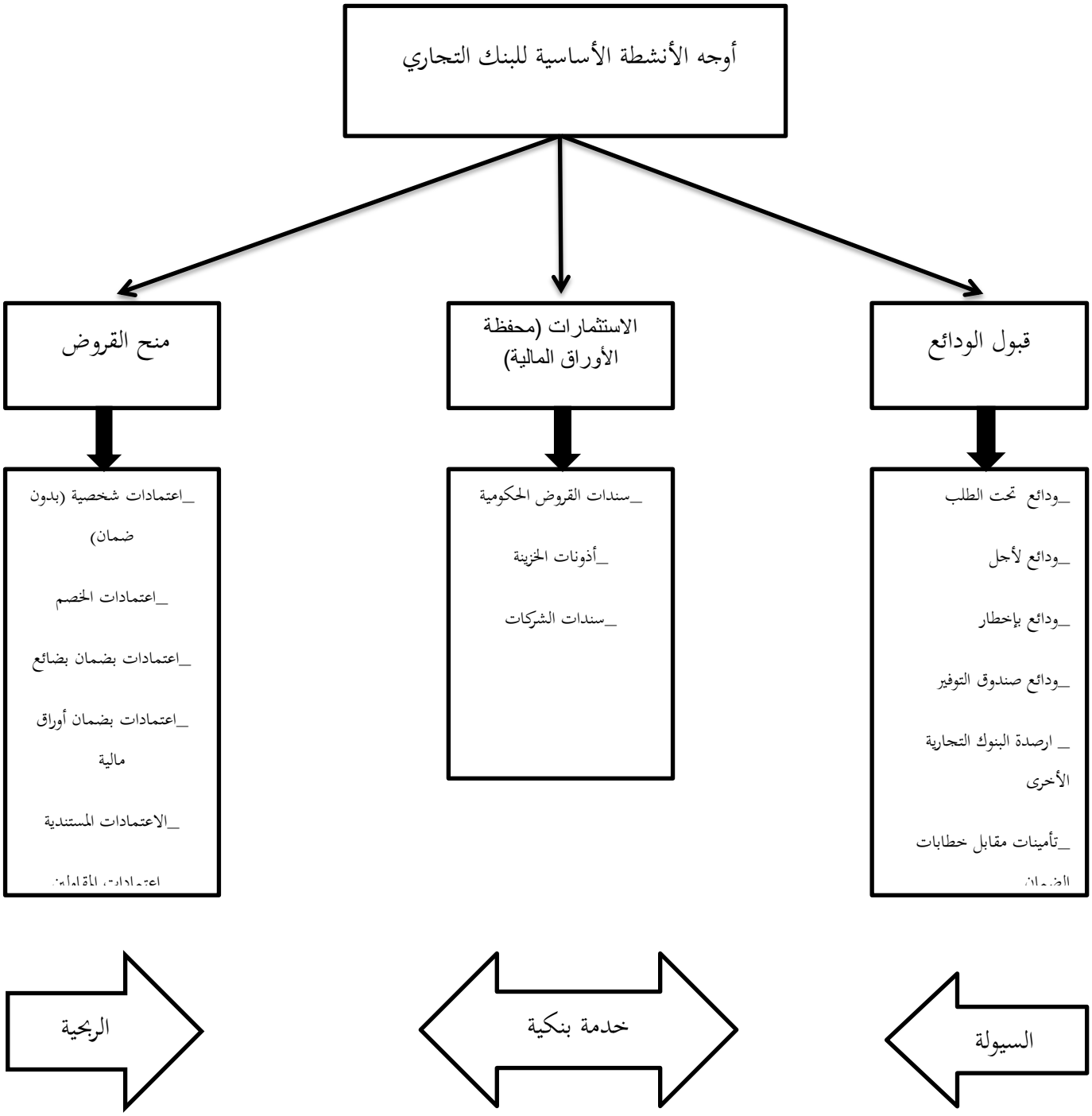
هو عبارة عن اقراض لفترات قصيرة فعلى سبيل المثال قد يسحب التاجر الذي لا يرغب في تجميد اموال كبيرة في الديون التجارية على مدينه، وبعد أن يتم قبولها بواسطة او نيابة عن المدين فانه يمكن ان يقوم بخصمها لدى بنكه مما يسمح للتاجر في الحال بان يتحصل على النقود المستحقة له وتكون هذه الكمبيالات عادة لمدة ثلاثة اشهر وعندما يحين معاد استحقاقها فان البنك يحصل على القيمة الاسمية للكمبيالة وهكذا يكسب البنك ربحا بالإضافة إلى تسهيل التجارة وتستحق هذه الكمبيالات بعد فترة قصيرة وإذا حدث الأسوأ فانه يمكن أن يعاد خصمها لدى البنك المركزي[2]. ويمكن أن نلخص الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية في جملة واحدة وهي:

- ❖ البنوك تقترض لتقرض، فهي تقترض في صورة ودائع (ودائع ثابتة، ودائع ادخارية، ودائع جارية في حسابات) كما أنها تقترض بثلاث طرق وهي: السحب على المكشوف، منح القروض، وخصم الاوراق التجارية، والشكل التالي يوضح أهم انشطة البنك التجاري.

[1] بوعتروس عبد الحق، مرجع سابق، ص17.

[2] أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، **"اقتصاديات النقود والتمويل"**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص184.

الشكل رقم (1-3): يوضح أهم أنشطة البنوك التجارية



المصدر: عبد الغفار الحنفي السياسات المصرفية جامعة الاسكندرية مصر سنة 2000 ص 23

ثانيا: أهداف البنوك التجارية.

تسعى البنوك التجارية لتحقيق مجموعة من الاهداف نذكر منها ما يلي:

1- هدف الربحية.

يقوم مبدأ الربحية على تعظيم أرباح البنوك أو المشروع والربحية هي الفرق بين النفقات والايرادات، ومنه تعظيم الربح يتحقق بطريقتين هما: تخفيض النفقات إلى أدنى حد ممكن وزيادة الايرادات وهذه الاخيرة قد لا تتحقق إلا باتساع حجم معاملات البنك وزيادة نشاطه المصرفي وتنوع محفظة الاوراق المالية، وتوسيع أوجه الاستثمارات التي يساهم في تمويلها كما قد تزداد هذه الايرادات بزيادة الحوافز التي يقدمها البنك لعملائه فب صورة سحب على أرقام حساباتهم[1].

2- هدف السيولة.

يعتبر هدف السيولة من أهم اهداف البنك التجاري وقبل التعرض لهذا الهدف يمكن تعريف السيولة على أنها مجموعة التدفقات أو الارصدة النقدية الدورية المتاحة للبنك والتي تحدد قدرته على مواجهة الظروف الطارئة والتي تتطلب أموال اضافية فورية، وبذلك نجد أن احتفاظ البنك بالقدر المناسب من السيولة، من العوامل الرئيسية في زيادة مقدرة البنك في الحصول على ودائع إضافية من العملاء واستقطاب مزيد من المدخرات[2].

3- تحقيق الامان.

يتسم رأسمال البنك التجاري بصغر حجمه وهذا يعني صغر حافة الامان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على اموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة راس المال فاذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من امال المودعين ونتيجة تكون الاعلان عن الافلاس[3].

تلعب هذه الاهداف دور في تشكيل سياسة البنك في مجال جذب الودائع وتقديم القروض والاستثمار في الاوراق المالية ويلاحظ على هذه الاهداف التعارض الواضح بينها فمثلا المزيد من السيولة يمكن أن يكون هدفا مرغوبا من وجهة نظر المودعين إلا أن له أثر عكسي على الربحية الامر الذي لا يرضى عنه الملاك[4].

---

[1] عبد الغفار عبد السلام أبو قحف، **"الادارة الحديثة في البنوك التجارية"**، دار الجامعة، الاسكندرية، 1991، ص93.

[2] نفس المرجع، ص95.

[3] منير ابراهيم الهندي، **"ادارة الاسواق والمنشآت المالية"**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 1991، ص95.

[4] منير ابراهيم الهندي، مرجع سابق، ص96.

المبحث الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية والمبادئ التي تحكم أعمالها

تتنوع موارد البنوك التجارية من حيث المصادر المتحصل عليها حيث تمثل هذه الموارد التزام للبنك اتجاه الغير أما استخداماته فتتمثل في الطريقة أو الكيفية التي من خلالها يشغل البنك الموارد المتاحة لديه من أجل تحقيق أرباح وعوائد وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى مصادر كل من موارد واستخدامات البنوك التجارية.

المطلب الاول: موارد البنوك التجارية

تنقسم موارد البنوك التجارية إلى موارد ذاتية وموارد غير ذاتية وهي كالتالي:

أولا: الموارد الذاتية وتتمثل في:

1- رأس المال المدفوع.

أي راس المال الذي يدفعه الملاك والمساهمون عند انشاء البنك والذي يدفعه أيضا عند التفكير بزيادة رأس المال فهو ضروري لبداية عمل البنك ويقسم راس المال المدفوع في البنك إلى[1]:

- ✓ قسم يستطيع مدير البنك أن يطلبه في أي وقت.
- ✓ قسم يسمى راس المال الاحتياطي يستطيع المدير أن يطلبه في حالة فشل البنك وهذه المسؤولية للمساهمين بقيمة راس المال الاحتياطي تقوي مركز البنك لدى المودعين.

2- الاحتياطات.

هو مبلغ من صافي الربح للمؤسسات المالية يقتطع لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له البنك في المستقبل وتنقسم إلى[2]:

أ. الاحتياطي القانوني.

هو نسبة مئوية يقتطعها البنك كل عام من صافي ارباحه وبشكل اجباري وفي الغالب تكون هذه النسبة 10% ويبقى البنك يقتطع هذه النسبة حتى تعادل القيمة الإسمية لأسهم البنك (أي حتى يتساوى الاحتياطي القانوني مع رأس المال المدفوع بالكامل) ويعد الاحتياطي القانوني وسيلة للوقاية من أي خسارة قد تتبع عن قيام البنك لعملية مختلفة.

ب. الاحتياطي الاختياري.

هو احتياطي يكونه البنك ممن تلقاء نفسه بشكل اختياري وذلك بأن يقتطع نسبة معينة من صافي الارباح كل عام كاحتياطي اختياري يودع لدى البنك المركزي لتحقيق هدفين:

- تدعيم المركز المالي للبنك وكسب ثقة المتعاملين

---

[1] علي حافظ منصور، "**اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الدولية**"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص ص74-75.

[2] أحمد محمد غنيم، "**ادارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل**"، المكتبة العصرية، الطبعة الاولى، 2007، ص ص110-111.

- مواجهة أي خسارة طارئة تواجه البنك زيادة على الاحتياطي القانوني كانخفاض في قيمة الأصول وغيرها

ج. الاحتياطي العام.

هو احتياطي آخر يقتطعه البنك من صافي ارباحه بنسبة معينة لمواجهة أي خسارة قد يتعرض لها وتزيد هذه الخسارة عن احتياطي القانوني والاختياري.

3- الارباح الغير موزعة.

عادة ما يترتب على نشاط البنك ارباح في نهاية السنة لا يقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها والباقي يضاف الى رأس مال البنك[1].

4- المخصصات.

تستخدم المخصصات في تعديل الأصول لتجعلها مماثلة لقيمتها الحقيقية في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها، ومن أمثلة المخصصات نجد: مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الاستهلاك، مخصص هبوط أسعار الاوراق المالية[2].

ثانيا: الموارد الغير ذاتية: وتتمثل في:

1. **الودائع:** تمثل المصدر الرئيسي لأموال البنك ويمكن تصنيفها الى الانواع التالية[3]:

- **ودائع التوفير:** هي المبالغ التي يدخلها صغار المدخرين وتلجأ إليها البنوك لتشجيع ذوي الدخل المحدود على الادخار، و في نفس الوقت تكون مصدرا من مصادر البنك واجراءات الايداع والسحب على هذا النوع من الودائع يكون أسهل ولكن معدل الفائدة عليها يكون أقل مقارنة بالودائع الاخرى.
- **الودائع الجارية:** وتعرف كذلك باسم ودائع تحت الطلب حيث ان الزبون يستطيع ان يسحبها في أي لحظة من الزمن وبدون اخبار البنك بذلك، وهي ودائع لا تدفع عنها فوائد.
- **ودائع لأجل:** وتكون لأجل محدد ولا يمكن سحبها قبل انتهاء المدة وتدفع البنوك فوائد لأصحاب هذه الودائع.
- **الودائع بإخطار:** وهذه الودائع تكون عليها فائدة لكن يتعين على صاحبها ان يخبر البنك قبل سحبها لزمن معين، والفائدة تكون أعلى مقارنة بودائع لإخطار.

2. **الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية والمراسلون.**

وتشمل الارصدة الدائمة للبنوك المحلية سواء التجارية أو المتخصصة وكذلك الارصدة الدائنة للبنوك

[1] أسامة كامل، عبد الغني حامد، "**البنوك والنقود**"، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص110.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص39.

[3] سامي عفيفي حاتم، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، النسر الذهبي للطباعة، الطبعة الثانية، مصر، 2004، ص344.

والمراسلين بالخارج والناتجة عن التعامل المصرفي فيما بينهم[1].

3. **موارد من البنك المركزي والبنوك الاخرى.**

يعتبر البنك المركزي مصدرا اساسيا من مصادر تمويل البنوك التجارية عن طريق تقديم قروض لها بضمان أصولها أو اعادة خصم ما لديها من اوراق تجارية، وتعتبر هذه العملية من الوظائف الاساسية للبنك المركزي التي يلتزم بأدائها لهذه البنوك في أوقات الأزمات او العسر المالي، وهذا لا يعني التزام البنك المركزي بتمويل نشاطات هذه البنوك، ولكن المقصود من قيامه بمهمة تقديم العون المالي لها هو توفير القدر الكافي من الاموال النقدية السائلة للوفاء بالتزاماتها اتجاه المودعين في أوقات الازمات الاقتصادية فقط، ذلك للحفاظ على النظام المصرفي وحمايته من الانهيار في هذه الظروف، كذلك من اجل توفير العلاقات بين البنوك التجارية الاخرى العاملة معه في حقل النشاط المصرفي[2].

المطلب الثاني: استخدامات البنوك التجارية:

تتمثل استخدامات البنوك التجارية فيما يلي:

أولا: القروض.

وتمثل القروض أهم استخدامات البنوك التجارية لمواردها ويمكن تصنيف استخدامات البنوك إلى ما يلي:

أ. **قروض طويلة الأجل.**

هو الائتمان الذي تفوق مدته سبع سنوات، وهذا النوع من القروض موجه لتمويل الأصول الثابتة، أي الاستثمارات الثقيلة المباني والمعامل والتجهيزات الضخمة...إلخ، أي الاستثمارات التي فترة استهلاكها تتجاوز السبع (7) سنوات، وهذا النوع يمكنه أن يرتفع في بعض الأحيان إلى (20) سنة أما الضمانات المقدمة لهذا النوع من الائتمان فهي الرهن الرسمي بالدرجة الأولى، الرهن العقاري والرهن الحيازي. أما الفائدة عن هذا النوع من القروض فتحددها سلطات معنية[3].

ب. **قروض متوسطة الأجل.**

هذا النوع من القروض تزيد فترته عن سنة وتقل عن عشرون سنة فبعد ما كان يقتصر التعامل المالي على التمويل القصير الأجل اتجهت البنوك التجارية إلى تمويل المشروعات والمنشآت بقروض متوسطة الأجل تصل إلى خمس سنوات وغالبا ما يتم هذا النوع من القروض في شكل اقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها وقيمتها في شروط عقد الإقراض ويكون سعر الفائدة فيها أعلى من سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل[4].

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، "**الاقتصاد النقدي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص276.

[2] ضياء مجيد الموسوي، "**اسس علم الاقتصاد**"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص54.

[3] السيد عبد الفتاح عبد السلام، "**المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية**"، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 1999، ص267.

[4] نفس المرجع، ص267.

ج. قروض قصيرة الأجل.

هي نوع من أنواع القروض التي لا يتجاوز أجلها سنة ويشكل هذا النوع من القروض الجزء الاكبر من انواع القروض التي تقدمها البنوك التجارية ويتم الوفاء بها مع نهاية العملية التي استهدفت تمويلها وله عدة صور أهمها: الخصم، تسهيلات الصندوق، القرض الموسمي الذي يمنح للمؤسسات التي تقوم بنشاط موسمي وليس هناك خطورة من زيادة هذا النوع من القروض في المجتمع لأنه يتجاوز أجلها سنة حيث يدل التوسع فيها على زيادة مستوى النشاط الاقتصادي[1].

ثانيا: المستحقات على المصارف.

تتمثل هذه المستحقات في السندات الحكومية المصنوعة بواسطة الحكومة وكذلك الأوراق المالية الأخرى مثل: الاسهم والسندات التي تصدرها المشروعات والمؤسسات الغير حكومية المختلفة حيث أن استثمار البنوك التجارية بجز من مواردها في مثل هذا النوع يعطيها عائد كبير او مرتفع نسبيا الا أن هذا النوع من الأصول المالية تتوقف درجة سيولته على مدى نمو واتساع وتطور السوق المالية فكلما كان هذا الاخير واسعا ونشطا أصبح الاستثمار فيه مناسبا وأكثر انتشارا واستقرارا في مستويات اسعار هذه الأوراق[2].

ثالثا: الارصدة النقدية الجاهزة.

تتمثل في النقود الموجودة في صندوق البنك المركزي والغرض منها مواجهة عملياته اليومية ويحتفظ بها البنك كاحتياطات اولية ولا يترتب على وجودها أي عائد وان كانت اعتبارات الامان هي السبب في وجودها، الرغم من اهمية الدور الذي تلعبه هذه الاصول في اعمال البنوك التجارية الا ان دورها يعتبر ثانويا في انشطة البنوك التجارية بالمقارنة مع دورها في المشروعات الاخرى[3].

رابعا: الأوراق الحكومية قصيرة الاجل: وتكون عادة في شكل اذونات الخزينة وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة وتقدمها الى البنك التجاري مقابل حصولها على قرض من هذا الاخير تتميز بتوفير الضمان في استرداد قيمتها مع تحقيقها للعائد مقبول، ويكون البنك المركزي على استعداد دائم لتحويل قيمتها الى نقود جاهزة[4].

سادسا: الأوراق التجارية القابلة للخصم: يعتبر خصم الاوراق التجارية من اهم المجالات التي يستثمر فيها البنك التجاري وذلك للحصول على نقود جاهزة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الورقة التجارية التي لم يحن تاريخ استحقاقها بعد اذ يقوم البنك التجاري بتقديم قيمة الورقة الى الزبون مقابل حصوله على عمولة والمتمثلة

---

[1] عبد الهادي نجار، "**اقتصاديات النشاط الحكومي**"، كلية الحقوق بجامعتي منصورة والكويت، 1982، ص319.

[2] سناء مسعودي، "**تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حمص لخضر، الوادي، 2014-2015، ص16.

[3] مطاهري كمال، "**دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والكبيرة**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2011_2012 ص7.

[4] أسامة كامل وعبد الغني حامد، مرجع سابق، ص114.

في سعر الخصم ويحتفظ بالورقة التجارية حتى موعد استحقاقها كما يستطيع إذا احتاج الى السيولة ان يقوم بإعادة الخصم لدى البنك المركزي مقابل سعر إعادة الخصم اقل من سعر الخصم الذي حصل عليه من العملاء[1].

تقبل البيئة الخارجية على التعامل بهذه الاوراق الكمبيالة والسند الاذني كأداة لتسوية الديون نظرا لسهولة تحويلها الى نقود قبل حلول أجال الوفاء بتقديمها للخصم لدى البنوك، ويقصد بالخصم دفع البنك لقيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها بعد خصم مبلغ معين يمثل فائدة القيمة المذكورة عن المدة بين تاريخ الخصم وميعاد الاستحقاق، مضاف اليها عمولة البنك ومصاريف التحصيل فيسمى سعر الفائدة الذي تخصم بمقتضاه سعر الخصم[2]، والجدول التالي يوضح استخدامات وموارد البنك التجاري.

[1] اسامة كامل وعبد الغني حامد، مرجع سابق، ص115.

[2] نفس المرجع، ص115.

الجدول رقم(1-1): ميزانية البنك التجاري.

الاستخدامات			الموارد		
.....	....	**– الارصدة النقدية:**	.....	.....	**– الموارد الداخلية**
.	.	• الارصدة النقدية بالخزينة	.	.	• رأس المكتتب فيه و المدفوع
.....	.	• الارصدة النقدية لدى البنك المركزي	.....	.....	• الاحتياطي القانوني
.	....		.	.	• الاحتياطي العام
.....	.	• الارصدة النقدية لدى البنوك الاجنبية	.....	.....	• أرباح السنة السابقة
..	.		.	.	• أرباح السنة الحالية
.....	....	• شيكات تحت التحصيل	.....	.....	• المخصصات
.	.	• اذونات الخزينة	.	.	
.....	.		.....	.....	
.	....	**– الاصول المتداولة**	.	.	**– الموارد الخارجية**
.....	.	• الأوراق التجارية المخصومة	.....		• الودائع لأجل و بإخطار
...	.	• محفظة الأوراق المالية	.	.....	• ودائع صندوق التوفير
	....	• الحسابات التجارية المدينة	.....	.	• الحسابات الجارية الدائنة
	.	• الحسابات المدينة المتنوعة		.....	• قروض من البنك المركزي
	.		.	.	
	....		.....	.....	
...	..	**– الاصول الثابتة (بعد الاستهلاك)**	.	.	**– الحسابات الدائنة المتنوعة**
...			....	.....	
	....	• العقارات	.	.	• الشيكات المستحقة الدفع
	..	• الأثاث	.....	.....	• المصروفات المستحقة
		• الأجهزة و المعدات	..		• دائنون متنوعون
	....		.....		
		الحسابات النظامية المتقابلة			**الحسابات النظامية المتقابلة**

المصدر: اسامة كامل، عبد الغاني حامد، "البنوك والنقود"، مؤسسة لورد العالمية لشؤون الجامعية، البحرين، 2006،

الجدول رقم(1-2): الشكل العام لميزانية البنك التجاري.

الأصول (الاستخدامات)	مبلغ	الخصوم (الموارد)	مبلغ
• الأرصدة النقدية لدى الصندوق	.....	• رأس المال	.....
• الأرصدة النقدية للبنك المركزي		• الاحتياجات	.....
• الارصدة النقدية لبنوك أخرى	.....	• المخصصات	.....
• الأوراق التجارية المخصومة		• الأرباح الغير موزعة	.....
• الأوراق المالية (خزينة)	.....		
• الاقتراض لبنوك أخرى (مستحقات للبنك)	.....		
• محفظة القروض (متوسطة و طويلة)	.....	• الودائع ← _جارية _توفير _ اجل	....
• محفظة أوراق مالية (أسهم و سندات)	.....		
• الأصول الثابتة الأخرى	.....		
	.....	• الاقتراض من البنك المركزي	.....
		• اقتراض البنوك التجارية (مستحقات على البنك)	.....
	.....		.....
		• خصوم أخرى	.....
Σ	.....	Σ	.....

المصدر: اسامة كامل، عبد الغاني حامد، "**البنوك والنقود**"، مؤسسة لورد العالمية للشؤن الجامعية، البحرين، 2006، ص 20.

المطلب الثالث: المبادئ التي تحكم أعمال البنوك التجارية

يوجد عدة مبادئ هامة تلتزم بها البنوك لأداء وظائفها وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها ومن اهم هذه المبادئ نذكر ما يلي:

1- السرية: وتكون السرية من خلال الثقة المطلقة بين عملائه وعدم إفشاء قيم الودائع والقروض المختلفة ويستثنى من مبدأ السرية طلب إحدى الجهات الرقابية في دول استعلام عن حسابات احدى الجهات وكذلك بالنسبة للمقترضين عندما يلجؤون إلى البنك عند حاجتهم إلى قرض، فلا يجوز للبنك إذاعة ذلك لأنها تضرب سمعة العميل وتزعزع ثقة المتعاملين معه لهذا فالتزام البنك بالسرية التامة في معاملاته تعتبر شيء مهم للحفاظ على سمعته.

كذلك هو التزام عام تقتاضيه أصول المهنة وظروف معاملاته التي تتسم بحساسية فائقة الحد، ولا يجوز للبنك أن يمد معلومات و بيانات لأي شخص كان، عن أحد المتعاملين معه إلا بإذن من هذا الأخير ويستثني الالتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانات عن أحد المتعاملين مع البنك[1].

2- حسن المعاملة: إن المعاملة الحسنة التي يلقاها عميل البنك من العاملين فيه هي أساس في تحويل العميل إلى عميل دائم وهي التي تجذب أكبر شريحة ممكنة من العملاء، بالرغم من أن الخدمات التي تقدمها البنوك هي نفسها، فواجب البنك هنا اختيار العاملين فيه و الاعتناء بهم وتدريبهم بما يمكنهم من تقديم الخدمات المصرفية الممتازة إلى عملائه، يجب أن يكون المصرف صريحا وحازما في عمله، كما يجب أن يتصف بالشجاعة التي تجعله يقول لا دون حرج مهما كانت العلاقة الشخصية التي تربطه بالعميل أي الابتعاد عن التحيز أو التفرقة بين العملاء، أثناء العمل كذلك يجب أن يتسم عامل البنك بالبشاشة التي تجذب الناس إليه[2].

3- الراحة و السرعة: إن احساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك يغريه على كثرة التردد عليه والتعامل معه لهذا تسعى البنوك إلى توفير اكبر قدر من الراحة للعملاء كإعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم وكذلك السرعة في تقديم الخدمة شيء مهم بالنسبة للعميل، فالمتردد على البنك يهمه أن ينصرف في أسرع وقت مهما كانت الراحة التي يتمتع بها أثناء الانتظار، لهذا يجب أن توضح الاجراءات الروتينية داخل البنك لتفادي التعقيدات، ومما يساعد كذلك على الراحة والسرعة في انجاز الاعمال داخل البنك هو استعمال الاجهزة الحديثة التي تكفل استخدام البيانات المعقدة في لحظات وتحقيق الدقة في تلك البيانات، وتساعد على حفظ المستندات بالأسلوب السليم مما يمكن من استخدام ما يلزم في اقصر وقت ممكن وتتيح الاتصالات السريعة مع الفروع او المراسلين[3].

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص26.

[2] سناء مسعودي، مرجع سابق، ص18.

[3] نفس المرجع، ص19.

4- كثرة الفروع: إن البنوك العامة والتجارية خاصة تسعى دائم إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطها فانتشار وكثرة الفروع في مناطق جغرافية مختلفة يعود بفوائد كثيرة نذكر منها[1]:

- ✓ تسيير وتسهيل على عملاء البنك إجراء معاملاتهم وذلك من ناحية الوقت والمال.
- ✓ البنك ذا الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة ويمكن من تقييم العمل على نطاق واسع ويقل عنده الاحتياطي النقدي اعتمادا على تبادل المساعدات بين الفروع.
- ✓ توزيع المخاطر التي يواجهها البنك على الجهات المختلفة، مثلا: إذا تعرضت صناعة ما في منطقة جغرافية معينة الى كساد، فان هذا الكساد ان يؤثر الا على الفرع الموجود بهذه المنطقة وحدها وبالتالي يمكن تعوض خسارة هذا الفرع بالأرباح الناتجة عن عمليات الفروع الاخرى.
- ✓ سهولة وسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة الى اخرى وذلك بعدم الاستعانة بمراسلين ومنحهم عمولات عن عمليات التحويل.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص29.

خاتمة الفصل الاول:

لم تعد نشاطات البنوك التجارية محصورة في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من المتعاملين فقط، بل اصبحت عمليات يومية تظم قطاعات واسعة من أفراد ومؤسسات ومنظمات، وتزداد أهميتها يوما بعد يوم وذلك بسبب مختلف التطورات والتحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وفي ظل هذه التحولات تلعب البنوك التجارية دورا اساسيا نظرا لما تقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح لهذا الاقتصاد بالتطور في وضع يتميز بالاستقرار، نظرا لكونه القطاع الذي يعمل على تدبير وتوفير وسائل التمويل اللازمة ولا يمكن ان نهمل في الوقت الحاضر الدور الذي يقوم به النشاط البنكي في ظل الافتتاح الداخلي الواسع على اقتصاد السوق، وعمولة مالية متزايدة سمتها الاساسية اندماج الاسواق المالية وترابطها.

الفصل الثاني:

قياس الكفاءة المصرفية في البنوك التجارية

مقدمة الفصل الثاني:

تعد الكفاءة من المفاهيم الاقتصادية التي تم استخدامها في العديد من المجالات المختلفة، إذ أن لها أهمية ودور كبير على مستوى القطاع العام والخاص وعلى العديد من المنظمات والمنشأة ومن أمثلتها القطاع المصرفي، والتي يطلق عليها الكفاءة المصرفية، التي تعتبر من المؤشرات التي تدل على نجاح أو فشل هاته المؤسسات والتي يمكن من خلالها تقييم أدائها، إذ أن كفاءة أداء المصرف يمكن التعبير عنه بمدى امكانية هذا الأخير في ايجاد التوازن والتوافق ما بين غايته في تحقيق الربحية والقيود المفروضة عليه، والمتمثلة في الاحتفاظ بالسيولة اللازمة وتقليل المخاطر والتكاليف وتحقيق الأمان، تقاس الكفاءة المصرفية بالعديد من الأدوات إذ نجد منها أدوات القياس التحليلية الإحصائية (الكمية)، وعلى ضوء ذكر أدوات القياس المستخدمة في قياس الكفاءة المصرفية سوف نخص بالدراسة النموذج العائد على حقوق الملكية لاعتباره المؤشر المستخدم في هذا البحث.

نستعرض في هذا الفصل الأدبيات النظرية والتطبيقية لذلك تم تقسيم الفصل إلى مبحثين اثنين: يتضمن المبحث الأول ماهية الكفاءة المصرفية، أما المبحث الثاني فيتضمن قياس الكفاءة المصرفية باستخدام أدوات التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية الكفاءة المصرفية.

تنبع أهمية الكفاءة المصرفية من ارتباط كفاءة القطاع المصرفي مباشرة بإنتاجيته الاقتصادية التي تجعل من تحدي مستويات الكفاءة لدى البنوك أمرا في غاية الأهمية لمستخدمي القرار داخل القطاع أو خارجه، كون أن القطاع المصرفي هو أكثر حساسية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، لذى ارتئينا تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب:

- المطلب الأول يتضمن مفهوم مصطلح الكفاءة وأنواعها.
- المطلب الثاني يتضمن مفهوم الكفاءة المصرفية وأنواعها.
- المطلب الثالث يتضمن العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية.

المطلب الاول: مفهوم مصطلح الكفاءة وأنواعها.

أولا: نشأة وتطور مصطلح الكفاءة.

ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية الاساسية والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع، من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة والمتكررة، ويعود مفهوم الكفاءة تاريخيا الى الاقتصادي الايطالي VILFREDO PARETO (1848_1923) الذي طور صياغة هذا المفهوم وأصبح يعرف بأمثلية "باريتو" وحسب باريتو فان أي تخصيص ممكن للموارد فهو اما تخصيص كفء أو تخصيص غير كفء، وأي تخصيص غير كفء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة، والتخصيص الكفء للموارد هو الذي يؤدي الى تحسين حال الفرد أي جعل حاله أفضل مما كان أو جعله أكثر غنى، دون جعل فرد اخر اسوء حالا أو أكثر فقرا[1].

دراسة الكفاءة لدى المستهلك أو المنتج أو للاقتصاد ككل يطلق عليها عملية توزيع السلع على المستهلكين، على أنها مثلى وفقا لأمثلية باريتو اذا كان من الممكن اعادة تنظيم هذا التوزيع من أجل زيادة اشباع مستهلك أو عدة مستهلكين دون ان ينخفض اشباع مستهلك اخر، كما يطلق على عملية توزيع عوامل الانتاج على السلع والخدمات المنتجة أنها مثلى وفقا لأمثلية باريتو اذا كان من غير الممكن اعادة تنظيم الانتاج من اجل زياد انتاج سلعة ما او عدة سلع دون ان ينخفض انتاج سلعة اخرى، ويكون الاقتصاد ككل في توازن عام وفي وضع امثل اذا تم توزيع عوامل الانتاج بشكل امثل على السلع والخدمات المنتجة، وتوزيع السلع والخدمات (توزيع الدخل) بشكل امثل على المستهلكين[2].

[1] Dominik Salvatore, Microéconomique : cours et problèmes, Ediçience International, pairs 1978, p246

[2] Robert. T, lbid, p246

ثانيا: مفهوم الكفاءة.

يتميز مصطلح الكفاءة شأنه شأن أغلب مصطلحات العلوم الانسانية والاجتماعية بعدم الاتفاق بين الكتاب والباحثين حول تعريفه، ومن ثم فلا غرابة ان وقفنا على حالة التقاطع بين هذا المصطلح وبعض المصطلحات الاخرى المستخدمة في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير مثل: الانتاجية، المردودية، الأمثلية.....، وعليه سنقتصر هنا على تناول وتحليل بعض الإسهامات في مجال تعريف الكفاءة بما يفي بالغرض من الدراسة، وهي:

- ✓ يعرف(Wilber et ruekertsz) الكفاءة بانها: "قدرة مردودية المؤسسة"، بمعنى ان الكفاءة هي مقياس المردودية في المؤسسة، أي انها تتعلق بالمخرجات مقارنة بالمدخلات، وهي ما يقترب من معنى الانتاجية[1].
- ✓ يعرف (Vincent plauchet) بانها: "القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الامكانيات، ونشاط الكفء هو النشاط الاقل تكلفة"، ونستنتج من هذا التعريف ان الكفاءة ترتبط بتحقيق ما هو مطلوب بشرط تدنيه التكاليف (أي استعمال مدخلات أقل)[2].
- ✓ عرفها الدكتور فلاح حسن الحسني على انها: "نظرا لتوجه الادارة نحو الحصول على اكبر العوائد من استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة لمنشأة ما" فان الاهتمام يوجه نحو زيادة الكفاءة التي تعني الوصول الى افضل علاقة بين المدخلات والمخرجات، كما يشير الى ان الكفاءة هي انجاز الكثير باقل ما يمكن أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة[3].
- ✓ كما يعرف الدكتور صالح خالص على انها: "الكفاءة تعبر عن الاستخدام العقلاني والرشيد في المفاضلة بين البدائل واختيار افضلها، الذي يقلل التكاليف او يعظم العائد الى اقصى درجة ممكنة ويكون عند اختيار اسلوب عملي معين للوصول الى هدف معين"[4].
- ✓ قال الدكتور حبيب الصحاف ايضا: "الكفاءة بهذا المعنى تعني القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت والربحية"[5].
- ✓ عرفها الدكتور خالد امين عبد الله كذلك بانها: "الاستخدام الامثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق قيمة مضافة ضمن سلسلة قيمة في المنظمة"[6].

---

[1] Jean-Emile-Danis et autres," **orientation marche et performance**", www.orient.fv consulte le 27/03/2009 p11

[2] Vincent plauchu," **mesure et amélioration des performances industrielles**", 3éme édition, France,2008 p7

[3] فلاح حسن الحسني، مؤيد عيد الرحمان الدوري، "**ادارة البنوك**"، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، 2008 ص227

[4] صالح خالص، "**تقييم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي**"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، ص288

[5] حبيب الصحاف، "**معجم ادارة الموارد البشرية وشؤون العاملين**"، مكتبة لبنان ناشرون، ص45

[6] خالد امين عبد الله، "**البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية**"، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية،2007، ص5

- ✓ كما تعرف الكفاءة أيضا على انها: "الاستخدام الامثل للمواد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة دون حصول أي هدر يذكر" ويضح لنا من هذا التعريف أن الكفاءة صفة ملازمة لكيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها، حيث ينبغي أن يكون هناك استغلال عقلاني ورشيد أي القيام بعملية مزج عوامل الانتاج بأقل تكلفة ممكنة[1].
- ✓ هناك تعريف آخر ينظر للكفاءة على انها: "الحصول على ما هو كثير نظير ما هو أقل، أي ابقاء التكلفة في حدودها الدنيا والارباح في حدودها القصوى، وهي مفهوم يقتصر على استخدام الموارد الانتاجية المتاحة للمؤسسة، أي انه يرتبط بالدرجة الاولى بعنصر التكلفة والعلاقة بين المدخلات والمخرجات"، ونستنتج من هذا التعريف ان الكفاءة يمكن ترجمتها وتمثيلها في الثنائية (تعظيم الارباح وتدنية التكاليف)[2].

- اذن نستنتج مما سبق من تعريفات لهذا المصطلح ان الكفاءة تعني عمل الاشياء بطريقة صحيحة، كما ان جوهر الكفاءة يتمثل في تعظيم الناتج وتدنية التكاليف، بمعنى اخر يمكن تمثيل الكفاءة بمعادلة يحتوى احد طرفيها على بلوغ أقصى ناتج بتكاليف محدودة ومعينة، بينما يحتوي الطرف الآخر على بلوغ الحد المقرر من الناتج بأقل تكلفة و تقاس الكفاءة عادة كما يلي[3]:

$$\text{الكفاءة(النسبية)} = \frac{Rm}{\text{Mr}} = \text{المخرجات/المدخلات}$$

حيث:

Rm: النتائج المحققة (الاهداف المحققة).

Mr: الموارد المستخدمة (الوسائل المستعملة).

هذه النسبة تقيس لنا الكفاءة المتحصل عليها، كما يمكن ان تقاس الكفاءة (النسبية) وفقا لما يلي:

$$\text{الكفاءة(النسبية)} = \frac{RP}{\text{MP}}$$

حيث:

RP: هي النتائج المتنبئ بها.

MP: هي الموارد المتنبئ استخدامها لتحقيق النتائج المتنبئ بها.

ثالثا: أنواع الكفاءة.

يمكن شرح وتوضيح مفهوم الكفاءة بشكل دقيق من خلال دراسة هذا المفهوم وفق مستويات التحليل الاقتصادي الثلاث، وهي مستوى المؤسسة أو المشروع، مستوى الصناعة ومستوى الاقتصاد ككل و عليه نجد

[1] حسن ابراهيم بلوط ،"**المبادئ والاتجاهات الحديثة في ادارة المؤسسات**"، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص41

[2] علي عبد الله، "**أثر البيئة على اداء المؤسسات العمومية الاقتصادية "(حالة الجزائر)**، اطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص6

[3] الداوي الشيخ، "**تحليل اسس النظرية لمفهوم الاداء**"، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة، الجزائر،2010، ص220

امامنا ثلاث انواع رئيسية من الكفاءة وهي: الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة أو المشروع، الكفاءة الهيكلية للصناعة وكفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل.

1.الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة.

تتمثل الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة في مجالات انتاج وتوزيع وتخصيص الموارد ولا يختلف مفهوم الكفاءة في توزيع وتخصيص الموارد هنا على مفهوم باريتو الذي اشرنا اليه سابقا، بينما الكفاءة في مجال الانتاج هي محصلة الكفاءة التقنية والكفاءة السعرية او ما يعرف بكفاءة التكلفة[1].

- ✓ تعرف الكفاءة التقنية بأنها: "انتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات، أو تحقيق اقصى انتاج ممكن من عوامل الانتاج المتاحة"[2].
- ✓ تعرف الكفاءة السعرية بأنها: "انتاج كمية معينة من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة لمدخلات الانتاج"[3].

2.الكفاءة الهيكلية.

يعبر مفهوم الكفاءة الهيكلية على الكفاءة التقنية للصناعة، ويهدف هذا النوع من الكفاءة الى قياس مدى استمرار تطور الصناعة وتحسنها بالاعتماد على افضل مؤسساتها، وتقاس الكفاءة الهيكلية لصناعة ما حسب Farrell بحساب المعدل المرجح أو المعدل الموزون للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل الصناعة، ويكون الترجيح بعامل الكمية لكل مؤسسة داخل الصناعة، والذي يمثل الكمية المنتجة للمؤسسة الى الكمية المنتجة للصناعة، وعليه تكون الكفاءة الهيكلية للصناعة هي محصلة الكفاءة التقنية للمؤسسات مضروبة في معاملاتها الكمية على عدد المؤسسات[4].

3.كفاءة تخصيص الموارد.

يهدف هذا النوع من الكفاءة الى قياس خسارة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الناتجة عن عدم استخدام او تخصيص الموارد بشكل امثل، حيث يرى معظم الاقتصاديين ان اللاكفاءة في تخصيص الموارد ينتج عنها خسارة في رفاهية المجتمع، ويعتمد في تحليل كفاءة تخصيص الموارد على عملية تقدير الخسارة الاجتماعية عن طريق مقارنة حالة الاحتكار التام بحالة المنافسة التامة، وذلك من اجل قياس فائض المستهلك و فائض المنتج الناتج عن التحول من حالة الاحتكار التام الى حالة المنافسة التامة[5].

---

[1] نوال تومي، **"كفاءة البنوك التجارية الجزائرية"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة المدية، 2012_2013، ص48.

[2] محمد الجموعي قريشي، **"قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسة المصرفية دراسة نظرية وميدانية البنوك التجارية"**، اطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص24.

[3] بوقافلة فاطمة الزهراء، **"تقييم كفاءة اداء المؤسسات المصرفية باستخدام اسلوب التحليل المغلق للبيانات"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص نقود وبنوك جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص49.

[4] نوال تومي، **"كفاءة البنوك التجارية الجزائرية"**، مرجع سبق ذكره، ص ص48، 49.

[5] نفس المرجع، ص49.

المطلب الثاني: مفهوم الكفاءة المصرفية و أنواعها.

أولا: مفهوم الكفاءة المصرفية.

تختلف الآراء حول تحديد مفهوم الكفاءة، وذلك باختلاف الجهة الباحثة واختلاف الظروف وطبيعة الحقل الدراسي، فالكفاءة الاقتصادية لدى الاقتصاديين غيرها لدى متخذي القرار أو المهندسين أو المحاسبين، فالكفاءة الاقتصادية لمنشأة معينة تتأتى باختيار مجموعة مثلى لمدخلات معينة، ونجاح المنشأة بإنتاج أعلى مستوى من المخرجات من تلك المدخلات، وبغياب الصفة الاقتصادية تصبح الكفاء مفهوم غامضا قد يعني تحقيق الاهداف أيا كانت، ويذهب محاسب الكلفة في قياس الكفاءة الى استخدام نسبة التكلفة المعيارية الى الكلفة الحقيقية لقياس الكفاءة الانتاجية، اما مفهوم الكفاءة المصرفية فقد حددته الدراسات التقليدية وفق اعتبارات اهمها المنافسة والاحتكار في قطاع الصيرفة، الا ان الدراسات الحديثة كانت قد اهملت عنصري المنافسة والاحتكار في هذا القطاع، واتجهت لتأخذ أبعاد اخرى أهمها: حجم الجهاز المصرفي وهيكل الوحدات المصرفية واقتصادية الوحدات المصرفية، والجهاز المصرفي ككل وكفاءة الاداء المصرفي، ولقد نفذت معظم هذه الدراسات في الدول المتقدمة، باستثناء بعض المحاولات القليلة جدا عن الدول النامية[1].

ركزت تلك الابعاد في دراسة الكفاءة المصرفية نحو تقويم الكفاءة المصرفية في ايطار الكلفة التشغيلية للمصارف، وكذلك دراسة الكفاءة المصرفية في ايطار الربح والربحية المصرفية وقد حاول بعض الدارسين استخدام مفهوم الكفاءة الاقتصادية وتطبيقها على المصارف وذلك بقياس الكفاءة التقنية لمصرف معين، أو مجموعة من المصارف من خلال مطابقة مخرجات هذه المصارف المتمثلة في الخدمات المصرفية مع مدخلاتها كذلك قياس الكفاءة السعرية من خلال قياس درجة تعظيم رباح تلك المصارف وقد جابهت كل هذه المحاولات مشكلات كثيرة منها المنهجية ومنها كمية البيانات المتاحة في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وفضلا عن ذلك فان تلك المحاولات كانت ذات ايطار ضيق ومحدود يتحدد اما بأرباح، وهذه غالبا ما ترفض مقياس للكفاءة المصرفية في الدول النامية وخاصة الدول ذات النهج الاشتراكي او بكلفة وهي لا تعد باي شكل من الاشكال مقياسا موضوعا للكفاءة المصرفية أو لمنشأة مصرفية تختلف كل الاختلاف عن باقي المنشآت الانتاجية والتسويقية[2].

- مفهوم الكفاءة في المؤسسات المصرفية لا يختلف عنه في المؤسسات الاقتصادية الاخرى، خاصة من حيث المبدأ والمتمثل في الاستغلال الامثل للموارد المتاحة، ولكن قد يبرز الاختلاف عند قياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنها في المؤسسات الاقتصادية الاخرى، وذلك نتيجة

[1] سرمد كوكب الجميل، **"تقويم الكفاءة العملية المصرفية"**، جامعة الموصل، العراق، العدد 26، 1989، ص ص 78،80.

[2] سرمد كوكب الجميل، **"تقويم كفاءة العمليات المصرفية"**، مرجع سبق ذكرة، ص 80.

لاختلاف طبيعة المصارف اضافة الى صعوبة تحديد مدخلاتها ومخرجاتها، ويهتم الاقتصاديون كثيرا بتأثير التغيرات الاقتصادية والقانونية على كفاءة البنوك ومدى قيامها بوظيفة تحويل الموارد الى خدمات متعددة وعلية فلا كفاءة في المؤسسات المصرفية تعبر ايضا على ان هناك هدر وتضييع في الموارد، وان هذه المؤسسات تنتج أقل من المستوى الممكن للموارد المستخدمة، أو انها تستخدم توفيقة مكلفة نسبيا من الموارد لإنتاج مزيج معين من المنتجات أو الخدمات المالية[1].

- مفهوم الكفاءة المصرفية له معنى واسع، ولا يمكن حصره في نطاق ضيق وكخلاصة يمكن اعطاء التعريف الاتي: "تكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة اذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن العوائد باقل قدر ممكن من الهدر، أي تحكم ناجح في طاقاتها المادية والبشرية هذا من جهة، وتحقيقها للحجم الامثل وعرضها لتشكيلة واسعة المنتجات المالية من جهة اخرى"[2].

ثانيا: أنواع الكفاءة المصرفية.

هناك عدة انواع للكفاءة المصرفية والمتمثلة في الكفاءة إكس، كفاءة التكاليف، كفاءة وفرات الحجم، كفاءة وفرات النطاق.

1. كفاءة إكس.

تعرف بالكفاءة التشغيلية، وتعرف على أنها الكفاءة في استخدام المدخلات، ويرى بعض الاقتصاديين بان هذا النوع من الكفاءة في العمل المصرفي يتأثر بعوامل عديدة منها[3]:

- مشاكل الوكالات المصرفية المتعلقة بين المالكين ومسيري هذه الوكالات.
- التشريعات والتنظيمات والبنية القانونية للمصارف.
- حجم ونطاق العمليات المصرفية.

يرى بعض الاقتصاديين ان هذا النوع من الكفاءة المصرفية له آثار أكبر على عملية القدرة التسييرية لمراقبة التكاليف أو تعظيم الارباح، من آثار كل من حجم ونطاق (مجال) الانتاج على التكاليف، حيث تقدر بالنسبة لإكس كفاءة بـ:20% او اكثر من التكاليف، في حين اللا كفاءة تعبر عن حجم انتاجية ومزيج المنتجات عندما يتم تقديرها بشكل دقيق، فهي أقل من 5% من التكاليف وتمثل اللا كفاءة إكس الانحراف عن الحد الكفء، وتقاس كفاءة إكس بعدة طرق منها:

- ✓ البنية الدنيا للمدخلات أو المخرجات.

[1] شوقي بورقية، **"الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية"**، اطروحة الدكتورة، جامعة سطيف، 2010، ص52.

[2] خمقاني ياسمينة، **"قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2014، ص4.

[3] قريشي محمد الجموعي، **"قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية"**، مرجع سبق ذكره، ص96.

- ✓ البنية الدنيا للتكاليف الكلية على الاصول الاجمالية او ما يعرف بمتوسط التكلفة الكلية.
- ✓ بأقصى المخرجات الى المدخلات.
- ✓ باستخدام طرق التقدير فهي تقاس بمدى انحراف القيم الحالية على القيم المتوقعة التي تمثل الحد الكفء.

2. كفاءة التكاليف.

تقيس هذه الكفاءة التغير في تكاليف البنك بالنسبة للتكاليف المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الاداء الافضل وتتميز بها البنوك الكفؤة إداريا من خلال ممارستها للرقابة على التكاليف واستخدامها لمدخلات بأسعار مع القدر اللازم للتشغيل الامثل للبنك، كما ان كفاءة التكلفة يمكن أن تنتج من اعتماد ادارة البنك على تقنيات وتكنولوجيا انتاجية تحقق تكاليف عند حدها الادنى، وعمليا تقيس كفاءة التكلفة درجة اقتراب البنك من تكاليف أفضل ممارسة ويعود نقص الكفاءة في هذه الحالة الى استخدام كمية أكبر من المدخلات، في ظل الاسعار السائدة لها وكمية المخرجات[1].

عمليا تقيس كفاءة التكلفة درجة اقتراب البنك من تكاليف افضل ممارسة وبمنحنى تكاليف عند حده الادنى، أو مدى اقتراب البنوك من البنك الاقل تكلفة والافضل ممارسة ضمن العينة، وذلك لنفس المتغيرات ووفقا لنفس الظرف فالبنك الذي يتميز بالكفاءة على مستوى التكلفة هو ذلك البنك الذي يعمل على استخدام اسعار تعمل على خفض التكاليف، او استخدامه لتقنيات وتكنولوجيا انتاجية تعمل على جعل التكاليف عند حدها الادنى، وبشكل نسبي فان الانحرافات الصغيرة عن حد التكلفة يمكن أن تكون خارجة عن نطاق رقابة ادارة البنك (بسبب تأثيرات عشوائية لبعض الظروف الجديدة او السيئة)، أدت الى انحرافات بسيطة، اما الانحرافات الكبيرة عن حد التكلفة الامثل فالأرجح انها تشير الى عدم قدرة الادارة وضعفها في الرقابة على تكاليف وتحكم فيها، وتشير ايضا الى انخفاض مستوى التخطيط لمدخلات العملية الانتاجية، وبهذا تنخفض كفاءة التكاليف بحيث تكون مدخلات البنك اكبر من الحد الادنى اللازم لإنتاج مخرجات بأقل تكلفة ممكنة ينتج عنها مستويات من عدم كفاءة تسهم في زيادة المخاطرة وتخفيض معدلات أداء البنك[2].

تصنف كفاءة التكاليف الى صنفين هما الكفاءة التخصيصية والكفاءة الفنية(التقنية)[3]:

أ. الكفاءة التخصيصية: تقيس قدرة المؤسسة على استعمال المزيج الامثل للمدخلات مع الأخذ بعين الاعتبار اسعار هذه المدخلات، وبالتالي تسمح بقياس القدرة على تخصيص المدخلات في نشاطات الاكثر مردودية.

[1] شوقي بورقية، **"الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية"**، مرجع سبق ذكره، ص53.

[2] تومي نوال، **"كفاءة البنوك التجارية الجزائرية"**، مرجع سبق ذكره، ص ص52،53.

[3] مرجع سبق ذكره، ص27.

ب. الكفاءة الفنية (تقنية): تقيس قدرة المؤسسة على انتاج اعظم مستوى من المخرجات من خلال استعمال مستوى معين من المدخلات أو انتاج مستوى معين من المخرجات باستخدام أدنى مستوى من المدخلات، وبالتالي فان الكفاءة الفنية تركز على قياس الانحراف بين مستوى الانتاج المحقق والقدرة الحقيقية للإنتاج.

3. كفاءة وفرات الحجم.

تشير كفاءة الحجم في البنك الى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة وبذلك تشير وفرات الحجم الى زيادة الكفاءة او انخفاضها بناء على الحجم[1].

تعرف وفرات الحجم ايضا بانها: تلك الارباح الناتجة عن انخفاض في تكاليف الانتاج نتيجة الزيادة والتوسع في حجم المشروع[2]، وبالتالي فان وفرات الحجم ترتبط بغلة الحجم، التي تعتبر مقياس للتغير النسبي في الانتاج الى التغير النسبي في عناصر الانتاج[3].

- ✓ فاذا كانت هذه النسبة اكبر من الواحد تكون لدينا حالة غلة الحجم متزايدة.
- ✓ اذا كانت النسبة تساوي الواحد فتكون لدينا حالة ثبات غلة الحجم.
- ✓ اذا كانت النسبة اقل من الواحد فتكون لدينا حالة تناقص غلة الحجم.

وفرات الحجم اذن ترتبط بثبات غلة الحجم عند مستوى الحد الادنى الكفء وبالتالي فان:

$$\text{وفرات الحجم} = \text{غلة الحجم} - 1$$

- تكون وفرات الحجم معدومة اذا كانت غلة الحجم ثابتة.
- تكون وفرات الحجم موجبة اذا كانت غلة الحجم متزايدة.
- تكون وفرات الحجم سالبة اذا كانت غلة الحجم متناقصة.

4. كفاءة وفرات النطاق.

تكتسي وفرات النطاق اهمية كبيرة ايضا للمؤسسة المصرفية حيث تتم عن طريقها تحديد كدى قدرة المؤسسة المصرفية على تنويع منتجاتها، ومن خلال دراسة وفرات النطاق يتم تحديد المزيج الامثل للمنتجات التي تقدمها المؤسسة المصرفية لعملائها، ويتحقق هذا المزيج الامثل عندما تكون تكلفة انتاج المزيج اقل من مجموع تكلفة انتاج كل منتوج (من المزيج) على حدى، فمثلا: البنك الذي تخصص (سابقا) في منح قروض تجارية صناعية قد يجد ان مسير القروض ومحللي الائتمان لديه بإمكانهم استخدام مهاراتهم المتخصصة في فتح قروض استهلاكية ايضا، وكنتيجة لذلك فان البنك بمفرده يمكنه انتاج نوعين او ثلاثة من القروض بتكلفة اقل

---

[1] خمقاني ياسمينة، **"قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على الحقوق الملكية"**، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] بن ساحة علي، بوخاري عبد الحميد، **"التحرير المالي وكفاءة الاداء المصرفي في الجزائر مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات"**، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص134.

[3] محمد الجموعي فريشي، **"قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية"**، مرجع سبق ذكره، ص ص86،87.

وادنى من انتاج بنكين او ثلاثة متخصصة في هذا النوع من القروض، اذن يمكن للبنك ان يوسع نطاق اعماله ورفع وزيادة مجال عملياته المصرفية وبالتالي يستطيع تخفيض تكلفته المتوسطة عن طريق تحوله الى بنك كبير بدلالة مزيج منتجاته ويرفع حجمه دون الضرورة لفتح مزيد من الفروع وتركيب المزيد من اجهزة الصراف الالكتروني ولكن من خلال توسيع النطاق في المنطقة الجغرافية المتواجدة بها، وبالتالي اذا كان بإمكان المصرف تحقيق ادخار على مستوى التكاليف من خلال عملية التنويع في المنتجات والخدمات المقدمة، ويرى الاقتصاديون بان المصرف قد حقق وفرات النطاق.

ولإيضاح المجال الذي تصل اليه وفرات النطاق عادة ما يتم استخدام المعيار التالي:

$$0 < \text{س} = \frac{\text{ت(ك1)} + \text{ت(ك2)} - \text{ت(ك1 + ك2)}}{\text{ت(ك1 + ك2)}}$$

حيث:

س: هي درجة وفرات النطاق.

ت(ك1): هي تكلفة انتاج الكمية ك1 من المنتوج الاول على حدى.

ت(ك2): هي تكلفة انتاج الكمية ك2 من المنتوج الثاني غلى حدى.

ت ك1+ك2: هي تكلفة انتاج الكمية ك1 وك2 من المنتوج الاول و الثاني معا.

وتتحقق وفرات النطاق عندما تكون قيمة س اكبر من الصف، لان تكلفة انتاج المنتوجين معا: (ت ك1+ت ك2) اقل من تكلفة انتاج كل منتوج على حدى. ت(ك1)+ت(ك2)[1].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية.

تعتبر العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية من بين العوامل المؤثرة على الاداء المصرفي المتمثلة في المخاطرة، الربحية، العوامل الادارية، درجة المنافسة، الانظمة والتشريعات، كما انه يمكن تقييم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية الى عوامل داخلية وعوامل خارجية.

1.العوامل الداخلية.

تتكون من السياسات المالية والادارية المتبعة من قبل البنك والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك، كفاءة البنك، حجم النشاط الاقتصادي، وهذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة وتركيز على العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار وكذلك حجم الموجودات[2].

[1] ادوين مانسفيلد، **"الاقتصاد التطبيقي في ادارة الاعمال"**، ترجمة جورج فهمي رزق، الطبعة الاولى، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، مصر، 1999، ص251.

[2] خالد عبد المصلح عمايرية، **"اثر اداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية"**، اطروحة الدكتورة في الادارة المصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الاردن، 2005، ص56.

2.العوامل الخارجية.

هي العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك ومختلف النظم والتشريعات المالية والنقدية المفروضة من قبل الحكومة والبنك المركزي تحديدا، والمتعلقة بأسعار الفوائد وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك، والمتعلقة كذلك بحجم الائتمان الممنوح من قيل هذه البنوك[1].

[1] خمقاني ياسمينة، **"قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية"**، مرجع سبق ذكره، ص7.

المبحث الثاني: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام التحليل المالي.

يعتبر اسلوب التحليل المالي من اهم الاساليب في تقييم المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات المصرفية لذلك سوف نتطرق الى مفهوم التحليل المالي، انواعه، خطواته واهم النسب المالية المتعلقة به.

المطلب الاول: ماهية التحليل المالي.

التحليل المالي له اهمية كبيرة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين في المحيط الاقتصادي لذا سنقوم بعرض لمحة تاريخية حول التحليل المالي.

1.اللمحة التاريخية للتحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات، وبالتحديد في مرحلة الكساء الاقتصادي الذي ساد الاقتصاد الرأسمالي أنداك (1929م_1933م) لهذا تعتبر هذه المرحلة البداية الواضحة للتحليل المالي حيث انتشرت فيها عمليات الغش بشكل كبير وادى هذا الى انهيار بعض المؤسسات، مما نتج عنه الحاجة الى دراسة محتويات القوائم المالية في اطار علمي هادف، حيث يستخلص منها المؤشرات المختلفة التي يمكن تفسيرها بشكل علمي يعتمد على المفاهيم والخبرات العلمية لتقييم الاداء الفعلي للوحدات الاقتصادية، مهما اختلفت أو تعددت انشطتها، وهنا نجد ان الازمة الاقتصادية كان لها أثر كبير في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي 1933م اسست الولايات المتحدة الامريكية لجنة الامن والصرف، عملت على نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسة وكذلك الاحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية لكل قطاع، ومع تطور المؤسسة اصبحت هناك نظرة جديدة للتحليل المالي الذي حول من التحليل الساكن الذي يدرس الحالة المالية للمؤسسة لسنة معينة الى التحليل الديناميكي الذي يدرس الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات أقلها ثلاثة سنوات، وهذا من اجل مقارنة بين نتائجها لاستنتاج التسيير المالي لها، وادى تعميم التحليل المالي في المؤسسة الى تطوير نشاطها وتحقيق تطورات هامة في الانتاج والانتاجية.

2.تعريف التحليل المالي.

دراسة الكتابات في مجال التحليل المالي يتضح ان هناك مجموعة من التعاريف التي تتسنى له، وتختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع، يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

- ✓ التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم اداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل[1].
- ✓ يعتبر التحليل المالي من اهم مواضيع الادارة المالية وهو ضروري للتخطيط المالي السليم حيث يعتبر وسيلة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بفترة زمنية بالاعتماد على القوائم والوثائق المالية المتاحة[2].

[1] محمد عثمان البطمة، **"التحليل المالي (الايطار النظري وتطبيقاته)"**، الطبعة الاولى، دار حنين للنشر، الاردن،1996، ص22.

[2] محمد مطر، **"التحليل المالي والائتماني"**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2003، ص3.

- ✓ التحليل المالي هو عملية فنية تهدف الى فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة عن منشأة معينة خلال فترة زمنية معينة، بهدف استنتاج معلومة عن مدى تقدم المنشأ خلال تلك الفترة والتنبؤ بنتائج أعمالها لفترات مستقبلية وتتعدد مجالات التحليل المالي بتعدد الجهات المستفيدة من نتائجه[1].
- ✓ كما يقصد بالتحليل المالي تحويل الكم الهائل من البيانات والمعلومات المالية التاريخية التي تحتويها القوائم المالية الى كم أقل واكثر فائدة في عملية اتخاذ القرار[2].

3.اهمية التحليل المالي.

تنبع اهمية التحليل المالي باعتباره احد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة القوائم المالية، بشكل تحليل مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، اضافة الى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمنشأة، واثار هذا التغير بشكل واضح، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الاجابة عن كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية، ويمكن القول ان اهمية التحليل المالي تتدرج في النقاط التالية[3]:

- ❖ يعتبر احد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة، ويساعده في اداء مهامه بشكل فعال.
- ❖ تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة.
- ❖ يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبة المختلفة، سواء كانت في منشآت تجارية او صناعية او خدماتية او غيرها، وبالتالي يمد متخذي القرار في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- ❖ يساعد التحليل المالي في تقييم اداء المصرف من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية اخرى، اضافة الى اخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسات من الانحرافات المحتملة.
- ❖ تساعد النسب المالية والاحصائية والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي اداة فعالة لزيادة فعالية التدقيق.
- ❖ يساعد التحليل المالي في تقييم الشريكات والمنشآت المختلفة تقييما شاملا، يمكن من خلاله الحكم عليها، وبالتالي معرفة ما اذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية ام انها متعثرة وسيتم تصنيفها او تعديل نشاطها الذي تمارسه او غير ذلك.

---

[1] نبيل عبد السلام شاكر، **"الاساليب الحديثة في التحليل المالي وكفاية التقارير المالية"**، مكتبة عين الشمس، مصر، 1998، ص6.

[2] تامر دادي عدون، **تقنيات ومراقبة التسيير"**، الجزء الاول، دار البحث للنشر، الجزائر، 1998، ص11.

[3] تومي نوال، **"كفاءة البنوك التجارية الجزائرية"**، مرجع سبق ذكره، ص ص 71،72.

- ❖ يساعد في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الاعمال المتعلقة بها من ربح او خسارة، وبالتالي معرفة الاجراءات المناسبة لملفات اشهار افلاسها وانقاذ الملاك من الخسائر المحتملة.

ختاما يمكن القول انه في ظل التوجه الى الاساليب العملية في المجالات الادارية المختلفة تزداد اهمية التحليل المالي وكلما كان التوجه متقدما نحو الاساليب العلمية الادارية، فانه بالتبعية سيتم التحول من الاساليب التقليدية في التحليل المالي الى الاساليب العلمية والرياضية الاكثر تقدما.

4.اهداف التحليل المالي.

تمثل القوائم المالية مخرجات النظام الحاسبي ومدخلات عملية التحليل المالي لان العناصر الواردة بشكلها المطلق لا توفر اجابات مقنعة حول استفسار الجهات المستفيدة منها لهذا لابد من اللجوء الى اسلوب يفسر ما تخفيه تلك العناصر والارقام وراءها من حقائق ذات دلالات، اضافة الى ابراز الارتباطات فيما بينها، ويهدف التحليل المالي بالقطاع المصرفي الى تحقيق وبشكل جذري من سلامة المركز المالي، ايضا تبيان مقدار السيولة التي يحتفظ بها المصرف لأداء الالتزامات المترتبة عليه عند الطلب وبيان كفاءته في مجال التوظيف والاستثمار[1].

المطلب الثاني: أنواع وخطوات التحليل المالي في البنوك التجارية.

أولا: أنواع التحليل المالي للبنوك التجارية.

يمكن النظر الى التحليل المالي باعتباره ان له عدة انواع يكمل بعضها الاخر وهذه الانواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استناده الى اسس مختلفة والتطرق كذلك الى المراحل المختلفة له وفي آخر هذا المطلب يشير الى التحليل المالي في البنوك.

1.الجهة القائمة بالتحليل.

استنادا الى الجهة القائمة بالتحليل المالي يمكن تبويب التحليل المالي الى ما يلي[2]:

أ. التحليل الداخلي: يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف او قسم او ادارة او اية وحدة تنظيمية اخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمنشأة، مثل الادارة المالية، قسم المحاسبة، التدقيق الداخلي...الخ، وعادة ما يهدف هذا التحليل الى خدمة ادارة المنشاة في مستوياتها الادارية المختلفة، ويحظى المحلل الداخلي بإمكانيات اكبر من غيره لمعرفته بالسياسات الادارية والطرق المحاسبية المتبعة في المنشأة، اضافة الى قدرته على الحصول على البيانات اللازمة للتحليل المالي بدقة اكبر وبتفاصيل أدق، ولديه الفرصة للاطلاع على مصادر

[1] خالد الراوي، **"التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي"**، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان، الاردن، 2000، ص17.

[2] تومي نوال، **"كفاءة البنوك التجارية الجزائرية"**، مرجع سبق ذكره، ص 73.

البيانات بشكل مباشر أو غير مباشر، والاهم من ذلك لديه فرصة حقيقية للحصول على مساعدة كافة المعنيين في المنشأة، وبشكل خاص مركز الحاسوب والاحصائيين...الخ.

ب. التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به الجهات من خارج المؤسسة ويهدف هذا التحليل الى خدمة هذه الجهات الخارجية ولتحقيق اهدافها، ومن امثلة هذه الجهات: القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية والتجارية ومدقق الحسابات الخارجي...الخ، وبالنسبة للبيانات المستخدمة فغالبا ما تعدها المنشأة لهذه الجهات الخارجية دون المعرفة بأهدافها التفصيلية، ويكون حظ المحلل المالي الخارجي قليلا في الحصول على بيانات دقيقة وشاملة، ويصعب الحصول على بيانات شاملة ودقيقة، ويصعب الحصول على تعاون معديها في المنشأة المالية.

2.طبيعة البيانات والمعلومات.

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا الى طبيعة المعلومات المستخدمة في التحليل من زوايا مختلفة من أهمها[1]:

أ. مصدر الحصول على البيانات والمعلومات: حيث ان هناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المنشأة، بمعنى انها موجودة في تقارير اعدتها المنشأة لأغراض مختلفة، قد يكون التحليل المالي احدها، وقد تكون اعدت في الخارج باعتبارها معايير قطاعية او ما شابه ذلك.

ب. مدى تدقيق البيانات من عدمه: يمكن تبويب البيانات خضوعا لإجراءات تدقيق الحسابات سواء كانت بواسطة المدقق الداخلي أو المدقق الخارجي الى ما يلي:

- بيانات تم تدقيقها.
- بيانات لم يتم تدقيقها.

ويعتبر الفئة الاولى أكثر دقة من الثانية وبالتالي تكون نتائج التحليل التي تعتمد عليها اكثر دقة كذلك بعكس الثانية.

ج. مدى نشر البيانات من عدمه: يلاحظ ان البيانات بناء على هذا الاسس تبوب الى:

- بيانات منشورة.
- بيانات غير منشورة.

ويلاحظ الفرق بينهما، حيث ان البيانات المنشورة عادة تكون ملخصة وعامة بينما تكون البيانات غير منشورة أكثر تفعيلا.

3.الاسلوب المتبع في التحليل.

تتعدد الاساليب المتبعة في التحليل ومن امثلة ذلك نجد[1]:

[1] وليد ناجي الحيالي، **"من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك"**، 2007، ص30.

- ✓ اسلوب التحليل بالنسب المالية.
- ✓ اسلوب التحليل بالمقارنات.
- ✓ اسلوب التحليل بالأرقام القياسية.
- ✓ اسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.

هناك اساليب اخرى متعددة وبشكل عام يعتمد اسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها، الغرض الذي يهدف اليه التحليل، نطاق وحجم البيانات المالية المتاحة، اضافة الى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي.

4.البعد الزمني للتحليل.

التحليل المالي له بعد زمني يمثل الماضي والحاضر وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته مع الزمن الى ما يلي[2]:

أ. التحليل الرأسي: بمعنى ان يتم التحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها الى المجموع الاجمالي لهذه العناصر، او الى مجموعة جزئية منها، بمعنى انه يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على اساس كلي، وفي تاريخ معين، ويمكن وصفة بالثبات او السكون، كما يمكن وصفه بالتوزيع النسبي الذي يساعد المحلل المالي في اكتشاف ظواهر ذات مدلولات معينة يهتم بها المحلل المالي، ويجدر التذكير ان تحديد الاهمية النسبية للعناصر او البند في القائمة المالية ليس من الصعوبة بمكان ولا يمثل الاهمية النهائية التي يسعى المحلل المالي للوصول اليها، وانما الاهمية الحقيقية تمثل في تفسيرها والربط فيما بينها والتعرف على اسباب قيامها والتوصل الى الاهداف التي يسعى التحليل المالي الى تحقيقها.

ب. التحليل الافقي: يهتم هذا التحليل بدراسة كل عنصر من عناصر القائمة المالية، وفي زمن متغير بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة او نقصانا عبر فترة زمنية، وخلافا للتحليل الراسي الذي يتصف بالسكون، فان هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة، كما يلاحظ هذا التحليل يستهدف سلوك عنصر من عناصر القائمة المالية على مدار فترات زمنية قد تكون سنتين او اكثر، مع توضيح التغير الحاصل في قيمة هذا العنصر في صورة مطلقة او على شكل نسبة مئوية، ويتخذ من السنة الاولى منه الاساس تقاس عليها السنة التالية لمعرفة التغيرات او الاتجاهات لكل عنصر، ويستفاد من هذا التحليل فيما يلي:

- ✓ التعرف على سلوك أي عنصر من عناصر القائمة المالية التي تخضع للدراسة عبر الزمن.

[1] وليد ناجي الجبالي، **"من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة"**، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2] خالد وهيب الراوي، **"ادارة العمليات المصرفية"**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر، الاردن، 2003، ص324.

✓ اتخاذ القرارات المناسبة بعد التعرف على اسباب التغير التي تم التعرف عليها بعد تقييم انجازات المؤسسة ونشاطاتها المختلفة.

5.الفترة التي يغطيها التحليل.

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا الى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل المالي الى ما يلي[1]:

أ. التحليل المالي قصير الاجل: قد يكون التحليل المالي قصير رأسيا او أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الاجل، ويستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة وانجازاتها في الاجل القصير ويعتبره أداة للتخطيط المالي قصير الاجل كذلك، كما يركز على تحليل التداول والسيولة النقدية، ورأس المال العامل ومكوناته، والتدفقات النقدية والربحية في الاجل القصير، وبناءا على ما ذكر يهتم به البنوك والموردون الماليون الكل في ايطار عمله.

ب. التحليل المالي طويل الاجل: هو مثل التحليل المالي قصير الاجل فقط يختلف عنه في الفترة الزمنية التي يغطيها التي تتصف بطولها، وبالتالي فانه يستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة وانجازاتها في الاجل الطويل، ويركز هذا التحليل على تحليل هيكل رأس مالي والاصول الثابتة، والربحية في الاجل الطويل اضافة الى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الاجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد واقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الارباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأشيرها على اسعار اسهم المؤسسة في السوق المالية، كما يستفيد من هذا التحليل مجموعة المستثمرين في اسهم المؤسسة، والمستثمرين في السندات واصحاب القروض طويلة الاجل مثل صناديق الاقراض طويلة الاجل او صناديق التنمية بأنواعها، وفي مجال التخطيط طويل الاجل فان هذا التحليل يساعد المديرين المهتمين بالتخطيط طويل الاجل، وبشكل خاص في مجالات الاقتراض والربحية والتوسع وادارة الاصول الثابتة وما شابه ذلك.

ثانيا: خطوات التحليل المالي.

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل التي تعتمد على نوع التحليل، اهميته ودرجة التفصيل المطلوب فيه، ويتفق معظم المهتمين بالتحليل المالي ان المراحل الاساسية هي[2]:

1.تحديد هدف التحليل المالي بدقة.

يجب على المحلل المالي ان يحدد الهدف الذي ينبغي الوصول اليه ومدى اهميته وتأشيره ويلاحظ ان اهداف التحليل تتفاوت من فئة الى اخرى، فمثلا الاهداف التي يسعى اليها المستثمر يختلف عن الاهداف التي يسعى اليها البنك الذي سيقدم قروضا لعملائه وكلاهما يختلفان عن اهداف الادارة في الوحدات الاقتصادية بتعدد انواعها، أي ان نجاح العملية التحليلية يعتمد اساسا على تحليل الهدف بدقة.

[1] نوال تومي، **"كفاءة البنوك التجارية الجزائرية"**، مرجع سبق ذكره، ص76.

[2] محمد عثمان البطمة، **"التحليل المالي (الايطار النظري وتطبيقاته)"**، مرجع سبق ذكره، ص ص 40، 45.

2.تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي.

هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل من حيث شموله على فترات زمنية طويلة، متوسطة او فترة قصيرة، بمعنى اوضح يقصد بها عدد السنوات التي سيتم فيها تحليل بياناتها.

3.اختبار اسلوب التحليل المناسب.

يجد المحلل المالي في هذه المرحلة عدد من اساليب التحليل المالي منها اسلوب النسب المالية وايضا الاساليب الاقتصادية وغيرها، كما انه يجد مجموعة من البدائل المتمثلة في اساليب التحليل المالي، لذا يتطلب التخطيط السليم من المحلل المالي مراعاة الدقة في اختيار الاساليب التي تتلاءم مع اهداف التحليل ونطاقه، ومن جهة تعتمد هذه المرحلة على المحلل المالي بشكل خاص فهو صاحب القرار باعتباره الفني المتخصص في علم ومهنة التحليل المالي.

4.اعادة تبويب القوائم المالية لتلاءم اسلوب التحليل الذي تم اختياره.

يتم التبويب السليم للقوائم المالية في ايطار المبادئ والفروض والسياسات المحاسبية المتعارف عليها، كما يتم على شكل مجموعات مترابطة فنيا باعتماد على خبرة المحلل المالي ودراسته حتى يتمكن من توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم، وبالتالي تحقيق الهدف المنشور في التحليل المالي.

5.معالجة معلومات القوائم المالية باتباع اسلوب التحليل المالي الذي تم اختياره.

بعد ان يحدد المحلل المالي اسلوب التحليل المناسب وبعد ان يعيد تبويب القوائم المالية من وضعها المحاسبي التقليدي الى وضعها الملائم للتحليل المالي، وفي ظل الاهداف التي سبق تحديدها بدقة تبدأ المرحلة الإجرائية بتطبيق اجراءات معالجة المعلومات التي يجب ان تتصف بالملائمة والتناسق.

6.التوصل الى استنتاجات.

ترتبط عملية الاستنتاج ارتباطا وثيقا بطبيعة المعلومات المستخدمة في التحليل من حيث حجمها ومستوى الثقة فيها هذا من جهة، كما ترتبط بالمحلل المالي من جهة اخرى، بحيث كلما زادت خبرته في مجال الدراسة والتحليل ومهاراته المكتسبة في التعامل زادت كفاءته في عملية الاستنتاج من خلال ابداء الراي الفني العلمي المحايد والبعد عن التحيز الشخصي والالتزام بالموضوعية بأكبر قد ممكن.

7.صياغة التقرير.

التقرير هو وسيلة ادارية لنقل المعلومات من مستوى لآخر في مجال التحليل المالي، فهو وسيلة لنقل نتيجة العملية التحليلية من الشخص او الجهة المكلفة بالتحليل الى شخص او الجهة التي قامت بتكليفه هذه العملية أي المهمة، وعلى اساس هذا التقرير يتم اتخاذ القرارات ورسم السياسات المتعلقة بالموضوع الخاص بالتحليل المالي.

المطلب الثالث: النسب المالية المستعملة في قياس الكفاءة.

تعتبر النسب المالية من أقدم واهم وسائل التحليل المالي في ان أي رقم من ارقام القوائم المالية المختلفة سواء كانت قائمة المركز المالي او قائمة الدخل ليس له دلالة معينة او معنى واضح بحد ذاته، وبالتالي فان النسبة هي علاقة تربط بين بندين او اكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية في القائمة المالية نفسها، كما قد تتواجد هذه البنود في قائمتين ماليتين مختلفتين، فمثلا مجمل الربح الحدي تمثل علاقة بين بندين بتواجد كل منهما على قائمة الدخل وهما صافي الدخل ومجموع الارادات، بينما نسبة العائد على أصول تمثل علاقة بين بندين أحدهما يتواجد في قائمة الدخل وهو صافي الدخل والاخر يتواجد في قائمة المركز المالي وهو مجمل الاموال.

أولا: النسب المالية.

هناك تحليل باستخدام النسب المالية التي تزودنا بمعلومات عن السيولة ومدى ملائمة راس مال الكفاءة في توظيف الموارد المتاحة وربحية البنك واهم النسب المالية المستخدمة(نسب السيولة، الربحية، النشاط، الاسهم، المديونية)، وسوف يتم اتباع اسلوب التحليل المالي باستخدام النسب المالية لقياس التعثر المصرفي والتعرف على مدى تأثير المتغيرات المستقبلية التي تواجه المصارف(مخاطر السيولة، مخاطر رأس مال، مخاطر اسعار الفائدة، مخاطر تركز القروض) على التعثر المصرفي والمتمثل فب انخفاض الربحية وانخفاض الودائع وزيادة الديون المتعثرة من اهم المخاطر المستخدمة في هذه الدراسة والتي يمكن ان تواجه المصارف ما يلي:

المجموعة الاولى: نسب السيولة.

نجد نوعين من السيولة هما[1]:

- **السيولة الجاهزة (حاضرة):** تتكون من الارصدة النقدية الموجودة تحت تصرف البنك، أي في خزائنه، او في خزائن البنك المركزي، او مودعة لدى بنوك اخرى في شكل حسابات جارية.
- **سيولة الشبه نقدية او شبه سائلة:** تشمل جملة من اصول يمكن تحويلها الى سيولة بسرعة وسهولة (الحوالات المخصومة، سندات الخزينة والادارة التجارية المخصومة والتي يمكن اعادة خصمها لدى البنك المركزي)

هناك عدة معايير او معاملات تمكننا من معرفة سيولة البنك التجاري اهمها ما يلي[2]:

[1] عصري جميل، "**اثر نسب السيولة والكفاءة على النسب الربحية للبنوك**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستار، تخصص علوم مالية، الاردن، 2005، ص8.

[2] عبد الحق بوعتروس، "**الانظمة البنكية والتقنيات المالية**"، فرع قانون، العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة التكوين المتواصل، مركز قسنطينة، الجزائر، ص26.

1.معدل الاحتياطي النقدي القانوني.

هو ذلك الاحتياطي التي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وعادة يشكل بنية معينة من اجمالي الودائع لدى البنك التجاري، هذه النسبة تحدد بموجب قانون وبشكل الزامي من قبل السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي، ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاحتياطي النقدي القانوني} = \frac{\text{الارصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي}}{\text{قيمة اجمالي الودائع} + \text{التزامات اخرى}}$$

حيث ان التزامات أخرى تشتمل في شيكات، الحولات والاعتمادات مستحقة الدفع وبشكل عام الارصدة النقدية المستحقة للبنوك الاخرى.

2.نسبة الرصيد النقدي.

الرصيد النقدي لدى البنوك التجارية يتأثر بعمليات السحب والايداع لدى البنوك ذاتها، والمهم في الامر هو معرفة نسبة الرصيد النقدي لا قيمته، على اعتبار ان هذه النسبة تمثل المعيار الذي يمكننا من معرفة سيولة البنك ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد مودع لدى البنك المركزي} + \text{النقدية الجاهزة لدى البنك تجاري}}{\text{قيمة اجمالي الودائع} + \text{التزامات اخرى}}$$

3.نسبة السيولة العامة.

يعني هذا المؤشر مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام، وذلك باعتماد على اصوله السائلة وشدة السيولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{رصيد مودع لدى البنك} + \text{النقدية الجاهزة لدى البنك} + \text{اصول شديدة السيولة}}{\text{اجمالي الودائع} + \text{التزامات}}$$

المجموعة الثانية: نسب الربحية.

الربح مؤشر فعال في التعبير عن اداء المصرف وهو الغرض الاساسي لكل الاعمال وهو مقياس جيد للأداء، ففي ما يلي أهم المؤشرات الربحية التي يمكن استخدامها في المصارف التجارية[1].

1.معدل ربحية راس المال او العائد على راس مال المستثمر.

يعتبر مقياس اولي يستخدم بشكل واسع لقياس الربح عموما وكفاية التشغيل، أي بعد اختيار اولي للكفاءة الادارية او كفاية الوحدة ككل وهو جزء متمم من نظام الرقابة على الموازنات:

$$\text{معدل ربحية راس المال} = \frac{\text{إجمالي الربح}}{\text{راس مال المستثمر}}$$

[1] محمد الجومعي قريشي، **"تقييم اداء المؤسسات المصرفية"**، مرجع سبق ذكره، ص92.

2.معدل العائد على الودائع.

يقيس هذا المعدل مدى كفاية المصرف على تحقيق الارباح من الودائع التي حصل عليها واستثمارها في نشاطاته المختلفة ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

اضافة الى هذه النسب هناك نسب اخرى تتمثل في:

3.نسبة المردودية الاقتصادية.

تقيس لنا فعالية المؤسسة في استعمال مواردها وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{مجموع اصول}}$$

4.نسبة المردودية المالية.

تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على ايجاد رؤوس اموال جديدة، واذا كانت كبيرة فهذا يمكن من ايجاد رؤوس أموال جديدة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{مجموع الاموال الدائمة}}$$

5.نسبة المردودية صافية الاستغلال.

تقوم هذه النسبة بقياس قدرة المؤسسة على الرح حتى بعد خصم كل تكاليف استغلال، وبشكل عام فيما يتعلق بالتشخيص المالي للمؤسسة موضوع الاقتراب من البنك بناء على الوثائق المالية والمحاسبية، فان البنك يركز على نسب معينة ذات علاقة بالأنواع التالية:

- ✓ الهيكل المالي للمؤسسة.
- ✓ القدرة على الوفاء واستدانة المؤسسة.
- ✓ السيولة لدى المؤسسة.
- ✓ مردودية نشاط المؤسسة

تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية للاستغلال} = \frac{\text{نتيجة استغلال}}{\text{رقم اعمال بدون ضريبة}}$$

المجموعة الثالثة: نسب كفاءة رأس المال.

يقسم راس المال الى راس مال ممتلك ومقترض، والممتلك يعني ملكية اصحاب البنك وتكمل اهميته في ان معايير بازل الدولية اوجدت علاقة بين راس المال الممتلك والموجودات المصرفية، بحيث لا يقل عن 8% لمواجهة الخسائر المحتملة والمتوقعة وبذلك فان اهم وضائف راس المال الممتلك هي تغطية نسبة محدودة من

الموجودات المصرفية واهم عناصرها الودائع، ويلعب راس مال المالكين المستثمر في البنك دور هام في تحقيق الامان لأموال المودعين، وتهتم نسب كفاية راس المال بمعرفة مدى اعتماد راس المال على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، وقدرة على اعادة قيمة الودائع لدى البنك حين طلبها من اموال المالكين.

تعتمد اكثر البنوك على مقررات لجنة بازل فيما يتعلق بكفاية راس المال، اذ اوحت هذه المقررات على اهمية راس المال بمخاطر الاصول المعرفية، اضافة الى ان بنود خارج الميزانية كالكفالات واعتمادات، وتقسيم راس المال الاساسي ورؤوس المال المساند وتقييم الاصول والبنود خارج الميزانية الى شرائح بهدف اعطاء كل شريحة نسبة من المخاطر، وتم تحديد الحد الادنى لكفاية راس المال بنسبة 8% منسوبة الى اصول بعد ترجيحها حسب درجة مخاطرها وتركيز على المخاطر الائتمانية بالدرجة الاولى واعطاء المرونة للسلطات النقدية في كل بلد بتحديد الاوزان الترجيحية لبعض الاصول وتتمثل نسب كفاية راس المال في ما يلي[1]:

1.نسبة راس المال في الودائع.

تحسب هذه النسبة من قيمة راس المال الممتلك أي اجمالي الودائع، وتبين نسبة مساهمة راس مال البنك في اجمالي الودائع وتقيس كفاءة البنك في تغطية الودائع من راس مال المالكين.

$$\text{راس المال الممتلك الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{راس المال الممتلك}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

2.نسبة راس مال المالكين الى اجمالي الموجودات.

تعكس هذه النسبة قدرة البنك من خلال حقوق المالكين في تغطية الخسائر المحتملة في اجمالي موجوداته ويمكن حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{راس مال الممتلك الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{راس المال الممتلك}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

3.نسبة مخاطر راس المال.

تقيس مخاطر راس مال البنك وتحسبه من خلال قسمة راس المال الى الاموال الخطرة في البنك، ونقصد بالأصول الخطرة القروض الممنوحة من البنك واستثمارات المالية حيث انه كلما زادت هذه النسبة كان ذلك مصدر امان للمودعين والعكس في حالة انخفاض هذه النسبة ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{مخاطر راس المال} = \frac{\text{راس المال الممتلك}}{\text{الاصول الخطرة}}$$

[1] دريد كامل أل شبيب، **"الاستثمار والتحليل الاستثماري"**، دار الامين للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص ص 113،114.

خاتمة الفصل الثاني.

يمكن ان نستنتج ان الكفاءة عبارة عن العلاقة بين الوسائل المستعملة ومدى تحقيقها الاهداف المسطرة في البنك بالقول ان البنك فعال، هذا يعني انه حقق اهدافه الا انه افرط في استعمال الوسائل كما يمكن القول ان البنك كفء لأنه قام بتحقيق ادنى تكلفة، لكنه لم يحقق الاهداف المرجوة منه، فنقول عن البنك الذي يحقق ادنى تكلفة ويقوم بالوصول الى الاهداف المسطرة انه ذو كفاءة جديدة، وتظهر صعوبة قياس الكفاءة المصرفية في صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات المصرفية، الا انه عن طريق المحاكات مع المؤسسة الاقتصادية تم التوصل الى بعض المقاييس التي من خلالها اصبح من الممكن قياس الكفاءة للبنوك لغرض تحديد افضل الممارسات والاجراءات لضمان تعزيز الإنتاجية.

الفصل الثالث:

الجانب التطبيقي للدراسة

مقدمة الفصل الثالث:

اصبحت البنوك ضرورة من ضروريات العصر الحديث لا تستطيع أن تستغني عن خدماتها أمة من الامم، أو قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وبغير العمليات البنكية لا يمكن أن تستمر المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية في نشاطها الانتاجي والتجاري، ومن المعروف ان نشأت البنوك ارتبطت بما تشهده الاقتصاديات من تحول عبر مراحل تطورها اقتصاديا واجتماعيا، وهذا التكامل والتلاحم العضوي لا تجسده نشأة البنوك فقط وانما اكتسابها لوظائفها المختلفة وتباين ادوارها وكفاءتها من مرحلة تنموية لأخرى، ومن هنا فان تباين البنوك في اداء وظائفها اختلف من بنك لآخر استجابة للظروف والتحولات الاقتصادية التي تمر بها الدول، بحيث سنقوم من خلال هذا الفصل بدراسة كفاءة البنوك التجارية العمومية الجزائرية، وقبل هذا سنعرض تطور الجهاز المصرفي الجزائري، والبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة وكذا النسب والمؤشرات المالية المستعملة في الدراسة.

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري.

ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مؤسسات مالية مصرفية تابعة للأجانب، لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري الناشئ، ومن ثم عملت السلطات الجزائرية على بذل مجهودات جبارة لبعث التنمية في جميع المجالات وبالخصوص النشاط المالي والمصرفي فخلقت بعض المؤسسات الضرورية التي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة، وحاولت التكيف مع البعض الاخر كما امت البعض منها و انشئ في اخير المطاف نظام مصرفي جزائري يتوافق ومتطلبات التنمية المنشودة ولقد قامت بتطوير هذا النظام مع مرور الزمن والقيام بتعديله كذلك.

المطلب الاول: ماهية النظام المصرفي الجزائري ومكوناته.

أولا: مراحل نشأة وتطور النظام المصرفي الجزائري.

لقد عرف النظام (الجهاز) المصرفي في الجزائر عدة مراحل والتي يمكن تقسيمها الى ما يلي[1]:

- **المرحلة الممتدة من الاستقلال الى سنة 1986**: وفيها تم تأميم المنشأة المصرفية وهذا من اجل تحقيق تطلعات الجزائر في مجتمع جديد يسير في طريق الرفاهية والعدالة الاجتماعية، وخلق انظمة نقدية ومالية تستجيب الى المتطلبات الاقتصادية والمالية لجزائر مستقلة.
- **المرحلة الممتدة من سنة 1986 الى سنة 1990**: وفيها تم تأسيس المخطط الوطني للقرض والذي حدد حجم القروض الخارجية التي يمكن رصدها، ومستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاستثمار، وكذلك مديونية الدولة وطرق تمويلها.
- **المرحلة ما بعد 1990**: وفيها تم انشاء قانون النقد و القرض 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 والذي اعاد تعريف هيكل النظام المصرفي الجزائري، ومع اتجاه الجزائر نحو اقتصاد السوق تغيرت متطلبات الزبائن بالإضافة الى ظهور مجموعة من البنوك الخاصة والمختلطة وذلك من اجل تجميع الادخالات وتمويل الانفاق الدولي الى غيرها من النشاطات.

ثانيا: مفهوم النظام المصرفي الجزائري.

- ✓ النظام المصرفي هو عبارة عن مجموع المؤسسات التي تعمل في سوق النقود، ومن ثم فهي تتميز بتعاملها في عمليات الائتمان قصيرة الاجل، وذلك بعكس السوق المالي الذي يقتصر تعامله على الائتمان طويل الاجل[2].

[1] الطاهر لطرش، **"تقنيات البنوك "**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الطبعة الثانية، 2001، ص200.

[2] جميلة يحي صحراوي، **"تطور السوق المالي وتطور الجهاز المصرفي على نمو الاقتصاديات"**، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، قسم اقتصاديات المال والاعمال، جامعة مؤتة، 2011، ص09.

- ✓ يعرف ايضا على انه مجموعة من المصارف التي تنشط في بلد ما وما يميز النظام المصرفي عن الاخر هو ملكية هذه المصارف، تركيب النظام وهيكله، حجم المصارف التي يتكون منها، عدد وتوزيع فروع هذه المصارف في البلاد، حركة دمجها أو توحيدها[1].
- ✓ يعرف أيضا على انه نظام مصرفي كامل النشاطات التي تمارس بها العمليات البنكية وخاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات، فهو يعتبر المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي بحيث يمثل مجموع المصارف العامة في البلاد ويعمل على تمويل التنمية الاقتصادية من جهة، وتسهيل العمليات المصرفية من جهة اخرى[2].
- ✓ يعرف ايضا على انه منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجسيد النقود القائمة على حاجة الجمهور او منشآت الاعمال او الدولة بغرض اقراضها للأخرين وفق اسس معينة او استثمارها في اوراق مالية محددة[3].

ثالثا: مكونات النظام المصرفي الجزائري.

يتكون النظام المصرفي الجزائري كأي نظام مصرفي آخر من العديد من البنوك نميز اربع انواع هي: البنك المركزي أو بنك البنوك، البنوك التجارية، البنوك المختلطة، البنوك الخاصة.

1. البنك المركزي الجزائري.

تأسس هذا البنك بقانون رقم 62-144 بتاريخ 1962/12/13 وهو على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، رأس مال البنك هو ملك للدولة، يتم تعيين كل من المحافظ والمدير العام وكذا مجلس الادارة بمرسوم من رئيس الجمهورية وباقتراح من وزير المالية، والبنك لا يتعامل مع الافراد ولا مع المنشآت بل يتعامل مع المصارف ومع الدولة الممثلة بالخزينة العامة.

البنك المركزي مؤسسة نقدية عامة يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي وهو عبارة عن هيئة تتولى اصدار البنوك وتضمن بوسائل شتى لسلامة أسس النظام المصرفي، كما يوكل اليها الاشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي، ورغم اعتقاد البعض بضرورة ان تكون البنوك المركزية مملوكة عامة، الا ان ذلك لم يمنع من قيام البنوك المركزية مملوكة ملكية خاصة او ملكية مشتركة مع القطاع الخاص، ولم يؤثر وجود الملكية الخاصة في قيام البنوك بوظيفتها كالبنوك المركزية على أفضل وجه[4].

البنك المركزي ليس بنك أو مؤسسة عادية، بل تحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، والبنك المركزي بما له من قدرة على خلق وتدمير النقود القانونية من ناحية، والقدرة على التأشير في امكانيات البنوك التجارية

---

[1] نفس المرجع، ص10.

[2] محمد حميدات، "**مدخل للتحليل النقدي** "،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص126.

[3] نفس المرجع، ص127.

[4] عقيل جاسم عبد الله، "**النقود والمصارف**"، الطبعة الثانية، دار المجد الاولى، الاردن، 1999، ص223.

في خلق نقود الودائع من ناحية أخرى، ويمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية، فهو بذلك يعتبر بنك الدرجة الاولى[1].

البنك المركزي دائما مؤسسته عامة سواء بقوة الواقع أو بقوة القانون، وفي حقيقة الامر فان البنك المركزي هو بنك تجاري يتعامل في الائتمان شأنه في ذلك شأن البنوك الاخرى، ولكنه يختلف من حيث الملكية ومن حيث الاهداف ومن حيث طبيعة الاعمال التي يقوم بها وطبيعة المتعاملين معه[2].

2. البنوك التجارية.

عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير مختصة يطلق عليها في غالب بنوك الودائع، وتنبع هذه التسمية من الوظيفة الاساسية التي تقوم بها والمتمثلة في تلقي ودائع الافراد القابلة للسحب لدى الطلب او بعد الاجل، كما تقوم بوظيفة اساسية اخر تتمثل في خلق النقود، والمتمثلة في تقديم قروض من الودائع نفسها التي تتلقاها، حيث يساهم ذلك في زيادة الاستثمارات المنتجة، وبالتالي يؤثر هذا الاتجاه على مستوى النشاط الاقتصادي، بالإضافة الى الوظائف التقليدية، وهناك وظائف حديثة اصبحت تميز البنوك التجارية، وهذا من خلال استثمارها في الاسواق المالية، حيث اصبحت تقوم ببيع وشراء الاوراق المالية لحسابها في السوق المالي، والقيام بدور الوسيط للعملاء والحصول على عمولة مقابل ذلك[3]، كما اتسع نشاطها في خدمة التجارة ويوجد في الجزائر خمسة بنوك تجارية وهي[4]:

- البنك الوطني الجزائري (BNA): تأسس بالمرسوم الصادر في 1999/06/13 وقد تم تعرض له بالبطاقة التعريفية التي كانت حول "الاعتماد المستندي".
- القرض الشعبي الجزائري (C.P.A): تأسس بموجب المرسوم الصادر في 1967/05/11.
- البنك الخارجي الجزائري (B.E.A): انشئ بموجب المرسوم رقم 67-104 بتاريخ 1967/10/11.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (B.A.D.R): تأسس بالمرسوم رقم 82-206 في 1982/03/13.
- بنك التنمية المحلية (B.O.L): تأسس بالمرسوم رقم 85 في 1985/04/30.

[1] مصطفى رشيد شميخة، "**الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات**"، جامعة لبنان، 2000، ص112.

[2] انور اسماعيل الهداري، "**اقتصاديات النقود**"، جامعة الزقازيق، مصر، 1983، ص59.

[3] صحراوي انتصار، "**مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر بالوادي،2015، صص14-15.

[4] نفس المرجع، ص15.

3. البنوك المختلطة والبنوك الخاصة.

أ. البنوك الخاصة.

تعتمد هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيث تعتمد في تمويل أنشطتها التي تتخصص فيها على مواردها الذاتية ولا يمثل الودائع بالنسبة لها دورا ملحوظا، ويمكن تقسيم البنوك المختصة من حيث عملياتها التمويلية التي تقوم بها الى بنوك صناعية وبنوك عقارية، بنوك زراعية، كما تلعب البنوك الخاصة دور كبير في تمويل المشاريع وذلك من خلال القروض التي تقدمها سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص، مثل بنك البركة الذي انشئ في 1990/12/06 مع مشاركة البركة الدولية[1].

ب. البنوك المختلطة.

هي البنوك التي تشترك في ملكيتها وادارتها كل من الدولة والافراد وتسيطر الحكومة على هذه البنوك بامتلاكها حصة كبيرة من راس المال مما يسمح لها بإدارة البنك وتوجيهه وفقا للسياسة المالية والاقتصادية المتبعة من طرف الدولة، بامتلاكها النصيب الاكبر من رأس مال الدولة ويسمح لها بتطبيق رؤيتها الاقتصادية[2].

المطلب الثاني: تطور النظام المصرفي الجزائري احصائيا.

نتطرق في هذا المطلب الى معرفة المصارف الكبرى الموجودة في النظام المصرفي الجزائري والبيانات الموجودة بها وتطورها عبر الزمن اضافة الى معرفة المؤشرات الاساسية الموجودة في النظام كذلك.

أولا: هيكلة القطاع المصرفي الجزائري.

بلغ عدد المصارف العاملة في الجزائر في نهاية شهر مارس 2014، 20 مصرفا شملت 06 مصارف حكومية و14 مصرفا خاصا وهذه الاخيرة توزع بين مصارف محلية، وعربية، وأجنبية، ولقد بلغ مجمل عدد الفروع الداخلية للمصارف الجزائرية 1328 فرعا، ويعمل في القطاع المصرفي الجزائري حوالي 35000 موظف، كما تنقسم المصارف في الجزائر الى 17 مصرفا تجاريا، 39 مصرفا اسلاميا، أما بالنسبة للتقسيم من حيث الملكية المحلية أو الاجنبية، فيوجد 07 مصارف محلية و13 مصرفا أجنبيا، وتسيطر المصارف الحكومية على الحصة الاكبر من النشاط المصرفي في الجزائر، اذ تستحوذ على حوالي 80% من موجودات القطاع المصرفي، و85% من القروض و20% من الودائع، لذى سنطرق الى معرفة المصارف العاملة في الجزائر ونوعها والجدول التالي يوضح لنا ذلك.

---

[1] صحراوي انتصار، مرجع سابق، ص ص30-32.

[2] صوفان العيد، " **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، في علوم التسيير، تخصص ادارة ومالية، جامعة قسنطينة، 2011، ص82.

جدول رقم (3-3): توزيع المصارف العاملة في الجزائر.

مصارف محلية	مصارف عربية		مصارف أجنبية
تجارية	**تجارية**	**إسلامية**	**تجارية**
بنك الجزائر الخارجي	فرنس بنك	بنك البركة	سيتي بنك
البنك الوطني الجزائري	البنك العربي	المؤسسة العربية المصرفية	بنك ناتكسيس.
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	بنك الخليج	بنك السلام	سوسيتيه جنرال
القرض الشعبي الجزائري	بنك التجارة والتمويل		HSBC
الصندوق الجزائري للتوفير والاحتياط			BNP Paribas
ترست بنك			Crédit Agricole

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2013 http: www.bank-07-algeria. Dz/htm/communicant 13.htm, تاريخ الاطلاع 10 ماي 2018.

حقق القطاع المصرفي الجزائري تطورا كبير خلال السنوات القليلة الماضية، وأكبر التطورات الاقتصادية، المالية والنقدية التي شهدتها الجزائر، وعلى الرغم من الانجازات الكبيرة التي حققها القطاع المصرفي، الا انه لا يزال امامه الكثير من العمل، فعلى سبيل المثال يشكل القطاع المصرفي الجزائري نسبة 4,9% فقط من القطاع المصرفي العربي، وعلى الرغم من أن الاقتصاد الجزائري يشكل نسبة 8,4%من الاقتصاد العربي، وبذل هذا الامر على وجوب مواكبة القطاع المصرفي في الجزائر أهمية وحجم الاقتصاد الجزائري، وعلى الرغم من التطور الذي شهدته المصارف الجزائرية من حيث زيادة رؤوس أموالها، الا انها لا تزال تعاني من صغر احجامها مقارنة مع المصارف العربية والاجنبية، وتجدر الاشارة الا ان المصارف الخاصة الموجودة في الجزائر هي فروع لبنوك أجنبية مما يعني غياب المصارف الوطنية ذات الملكية الخاصة، وهذا يؤثر على درجة المنافسة بين المصارف ومستوى الخدمات المقدمة وعلى تطور المنتجات المصرفية. ومن الضروري الاستمرار في عملية اصلاح القطاع المصرفي والمالي الجزائري من خلال معالجة أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع منها تطور القوى العاملة، تحسين ادارة المخاطر، تطوير وتوسيع استعمال بطاقات الائتمان والعمل على الحد من التفاوت الكبير في الحجم بين المصارف، والتوسع في مجال الافتراض لشركات الخاصة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة. ومن المتوقع انشاء مركزية جديدة وعصرية لأخطار القروض ودخولها حيز الخدمة في النصف الثاني من عام 2015، وهذه الخطوات من شأنها ان تساعد المصارف التجارية على تطبيق المعايير لبازل 2.

يتميز القطاع المصرفي في الجزائر بنسبة تركز عالية حيث تدير اكبر10 مصارف جزائرية حوالي 77% من الموجودات للقطاع ولديها اكثر من 75% من الودائع وحوالي 62% من القروض، ولقد بلغت الحصيلة السوقية لأكبر ثلاث مصارف جزائرية من حيث الموجودات حوالي 57.3% من مجمل موجودات القطاع، بينما بلغت الحصة السوقية لأكبر خمسة مصارف حوالي 72.3% أو بالنسبة للودائع بلغت حصة المصارف الثلاثة الاولى حوالي 59.4% والمصارف الخمسة الاولى 75.3%، أما بالنسبة للقروض فقد بلغت حصة أكبر ثلاث مصارف حوالي 44.2% ، وحصة أكبر خمسة مصارف حوالي 57.7%.

الجدول رقم(3-4): بيانات اكبر 10 مصارف جزائرية، (بالمليون دولار).

الرقم	البيانات	الموجودات			الودائع			القروض			حقوق الملكية			أربـــاح		
		2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011
01	البنك الجزائري الخارجي.	27.018	29.478	34.675	21.491	23.632	28.702	9.614	7.371	7.425	1.998	1.799	2.476	268	455	398
02	البنك الوطني الجزائري.	غ . م	26.369	21.312	غ م	16.963	12.764	غ م	14.517	11.841	غ م	1.644	1.410	غ . م	348	458
03	القرض شعبي الجزائر	غ . م	14.651	13.137	غ م	10.457	9.145	غ م	6.854	5.784	غ م	951	901	غ . م	197	176
04	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	غ . م	12.606	12.116	غ م	10.737	10.364	غ م	5.323	4.832	غ م	809	451	غ . م	72	133
05	بنك التنمية المحلية.	غ . م	5.779	5.694	غ م	3.768	10.364	غ م	3.439	2.600	غ م	379	363	غ . م	27	25
06	بنك البركة الجزائري	2.000	1.917	1.760	1.197	1.481	3.744	802	832	775	286	274	272	52	54	50
07	بنك خليج الجزائري	1.778	1.397	989	1.73	838	1.363	1.040	832	587	258	219	131	64	52	34
08	بنك المؤسسة العربية المصرفية.	650	606	552	325	318	575	205	257	426	218	197	147	17	17	12
9	بنك اسكان للتجارة والتمويل	592	519	398	285	122	283	341	131	130	183	163	132	20	18	14
10	تراست بنك الجزائر	524	466	396	235	189	159		241	241	234	229	212	18	13	12
11	المجموع	غ . م	93.738	2991.0	غ م	68.603	67.262	غ م	40.039	39.941	غ م	6.475	6.495	غ . م	1.254	1.312

المصدر: الموقع الالكتروني للمصارف المذكورة Bank scope

ميزانية مجمعة للمصارف الجزائرية.

بلغت ودائع القطاع المصرفي الجزائري حوالي 95.8 مليار دولار بنهاية شهر مارس عام 2014، محققة نسبة نمو 4.8% عن نهاية العام 2013، مع الاشارة الى ان هذه الودائع سجلت بنسبة نمو بلغت 7.2% خلال عام 2013، 0.4% عام 2012، 17.4% عام 2011، 10% عام 2010، وانخفاض بنسبة 6% عام 2009.

الجدول رقم(3-5): تطور الميزانية المجمعة للمصارف الجزائرية.

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الموجودات	103	109	107	122	123	130	135
الودائـع	70	66	72	85	85	91	96
القروض	38	43	44	50	55	65	67
الحكومات والمؤسسات العامة	18	20	20	23	26	31	32
القطاع الخاص	20	23	24	27	29	35	35
رأسمال واحتياطات	45	66	72	83	85	92	91

المصدر: منشورات البنك الجزائري المركزي 2014.

بلغ مجموع الائتمان المقدم من قبل القطاع المصرفي الجزائري للقطاعين العام والخاص حوالي 66.5 مليار دولار بنهاية شهر مارس عام 2014، بزيادة 2% عن نهاية عام 2013، مع الاشارة ان القروض سجلت نموا بلغ 9.1% عام 2013، 8.3% عام 2012، 14.8% عام 2011، 2.3% عام 2010، 12% عام 2009، وبالنسبة لتقسيم الائتمان بين القطاعين الخاص والعام خلال عام 2014، فقد نال الاول بنسبة 52.6% من مجمل الائتمان مقابل 47.4% للثاني، والاخير بلغ مجموع الحقوق الملكية للقطاع المصرفي الجزائري حوالي 9 مليار دولار بنهاية شهر مارس 2014، بانخفاض 1.1% عن نهاية العام السابق، وكانت حقوق الملكية قد سجلت نموا بلغ 8.2% خلال عام 2013، 2.4% عام 2012، 15.3% عام 2011، 9.1% عام 2010 و46.67% عام 2009.

الجدول رقم(3-6): تطور المؤشرات المالية الاساسية للقطاع المصرفي الجزائري (%).

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القروض وتسبيقات الاصول.	36.89	39.45	41.12	40.98	44.72	50.00	49.63
القروض وتسبيقات الودائع.	54.29	65.15	61.11	58.82	64.70	71.43	69.79
ف.ت القطاع الخاص للودائع	28.57	34.85	33.33	31.76	34.12	38.46	36.46
مجموع الموجودات السائلة	9.57	10.99	13.98	15.84	15.29	13.33	12.59
رأسمال واحتياطي الاصول	4.37	6.06	6.73	6.80	6.91	7.08	6.74

المصدر: البنك المركزي الجزائري.

تمثل قروض وتسبيقات القطاع الخاص بنسبة منخفضة من الودائع وبالتالي بلغت نهاية شهر مارس 2014 حوالي 36.5% كما أن مجمل القروض والتسبيقات(أي تلك الممنوعة للقطاع الخاص والحكومة) شكلت نسبة 69.79% في التاريخ نفسه، وهذا يدل على مخاطر الائتمان المعدلة تواجه القطاع المصرفي في الجزائر.

المطلب الثالث: التعريف بالبنوك محل الدراسة.

الفرع الاول: بنك خليج الجزائرAGB.

أولا: نشأة وتطور بنك الخليج.

بنك خليج الجزائر هو بنك تابع لمجموعة الاعمال الكويتية KIPCO والتي هي من ابرز مجموعات المال والاعمال في الشرق الاوسط يطلق عليها اسم المجموعة الكويتية للأعمال Kuwait Project compagne، أنشئت مجموعة الاعمال الكويتية عام 1975، ومشروع شركة الكويت القابضة أو شركة المشاريع الكويتية هي مجموعة كويتية خاصة والتي تعتبر واحدة من أكبر الشركات القابضة المتنوعة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وتملك مجموعة حصص في اكثر من 50 شركة تعمل في 21 بلد خصوصا في العالم العربي ويعمل فيها أكثر من 7000 شخص في انحاء العالم اهتمت المجموعة الخاصة بإضافة رئيسية في الخدمات المالية والاعلام، كما تملك شركة مشاريع الكويت أيضا معالج مباشرة وغير مباشرة في قطاعات الصحة والسياحة والصناعة ومجلس العقار[1].

بنك الخليج الجزائري هو بنك اجنبي مستثمر في الجزائر برأسمال يقدر بـ: 6,500,000,000 دينار جزائري موزع على ثلاثة بنوك ذات سمعة عالية في المجال البنكي وهي:

- 60% من طرف البرقان بنك Bougon Bank
- 30% البنك التونسي الدولي Tunis International Bank

[1] صحراوي انتصار، مرجع سابق، ص76.

- 10% البنك الاردني الكويتي Jordan Kuwait Bank

ثانيا: تعريف بنك خليج الجزائر

بنك خليج الجزائر هو بنك تجاري بدأ مزاولا نشاطاته البنكية منذ مارس 2004 وهو يمارس اليوم عملا اقتصاديا ومصرفيا ذا كفاءة وجودة كبيرة، ومنذ تأسسه وهو يلتزم بتقديم الخدمات المختلفة في مجالات التمويل البنكي والضمانات وغيرها، لمختلف الشريكات والافراد من خلال تقديم العديد من المنتجات والخدمات بالإضافة لتلبية توقعات كل زبون، ويقدم البنك لعملائه منتوجات مصرفية تقليدية وهي تلك المنتوجات المتعارف عليها في البنوك الاخرى ولكن بطرق أكثر حداثة وعصرنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقدم البنك منتوجات تتوافق على مقتضيات الشريعة الاسلامية وهي ميزة البنك جعل منه يدخل السوق البنكية الجزائرية من بابها الواسع باعتبار عامل الدين في الدولة[1].

ثالثا: خصائص وأهداف بنك الخليج الجزائري AGB.

1. خصائص البنك.

يتمتع بنك خليج الجزائر جملة من الخصائص نوجزها في ما يلي[2]:

أ. **بنك تجاري للمؤسسات:** وضع المصرفي التجاري يعطي كامل الحق لبنك خليج الجزائر بإجراء جميع العمليات المصرفية على الصعيدين الوطني والدولي، وتتمثل هذه العمليات في تقديم مساعدات لشركات الاقراض المتنوعة المباشرة وغير مباشرة.

ب. **بنك الافراد:** يفتح بنك خليج الجزائر أبوابه للأفراد لتقديم المنتجات والخدمات بطرق ومناهج مختلفة حسب التطلعات المرادة.

ج. **بنك الخدمات:** يوفر البنك لعملائه من الشريكات والافراد الحلول كثيرة الحداثة من حيث السرقة والامان منذ تأسيسه في السوق الجزائرية، والبنك الرائد في مجالات علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي مكنته من اتمام جميع العمليات وجعلها اكثر كفاءة لعملائه، مثل: سويفتSWIFT، المعاملات المصرفية الالكترونية بين الوكالات.

د. **بنك ذو شبكة واسعة:** التوسع المستمر لبنك الخليج الجزائري جعله يتربع على شبكة واسعة في التراب الجزائري رغم عدم قدرته في الساحة المالية للجزائر.

2. اهداف بنك الخليج AGB:

من أهم الاهداف المسيطرة لبنك الخليج نذكر منها ما يلي[3]:

أ. يلتزم بنك خليج الجزائر التزاما واضحا، لضمان اعلى مستوى جودة في كل أعماله المصرفية: حيث منذ منح الاعتماد للبنك وهو يسعى الى استغلال كل الرسائل الحديثة المستعملة في المجال البنكي لتقديم

[1] صحراوي انتصار، مرجع سابق، ص77.

[2] تومي نوال، مرجع سابق، 13.

[3] صحراوي انتصار، مرجع سابق، ص78.

أعلى مستوى من الخدمات وبجودة عالية، ومن أهم هذه الاستخدامات الحديثة المستعملة في البنك هي:

- البطاقات ما بين البنوك CIB GARD
- بطاقات الفيز كارد VISA CARD
- بطاقات القولدن كارد GOLDEN CARD
- البطاقات الكلاسيكية CLASSIC CARD
- بطاقات الفيزا للدفع المسبق VISA CARD PREPAID

ب. السعي الى تعظيم قيمة الموجودات: ويعتبر هذا الهدف من الاهداف المسيطرة لكل بنك سواء كان اجنبي او وطني، حيث يعتبر الربح من أولويات بنك خليج الجزائر والتي تعمل على تحقيقها منذ دخولها للسوق النقدية الجزائرية.

ج. تلبية جميع احتياجات العملاء: أي العمل على الوفاء بكل التزامات التي هي على عاتق البنك وعلى رأسها توفير كل الاحتياجات التي يطلبها العميل واحسن صورة له ويتواجد هذا الهدف من خلال توفير الخدمات وتلبية طلبات العملاء، من منح القروض وتسليم الودائع ودفاتر الشيكات وهو ما يسعى البنك لتحقيقه.

د. توسيع الشبكة البنكية في مختلف انحاء البلاد: يسعى بنك خليج الجزائر الى زيادة عدد وكالاته في ارجاء الوطن، وذلك لتوسيع خدماته وزيادة عدد المتعاملين، خاصة وانه يسعى لكسب مكانة في السوق فوجب عليه الظهور بالقوة وفي كل مكان، لذألك نلاحظ تطور ملحوظ في زيادة شبكات البنك في الجزائر منذ 2003 الى يومنا هذا.

هـ. السرعة في الاداء: القيام بالعمليات البنكية و المعاملات المختلفة في الاوقات القياسية.

و. العمل على تطوير منتجات جديدة: وذألك من خلال منتجات اخرى تكون ذات ميزة خاصة عن باقي المنتجات المقدمة من قبل البنوك الاخرى.

3. الهيكل التنظيمي لبنك خليج الجزائر:

حيث يتكون بنك خليج الجزائر من[1]:

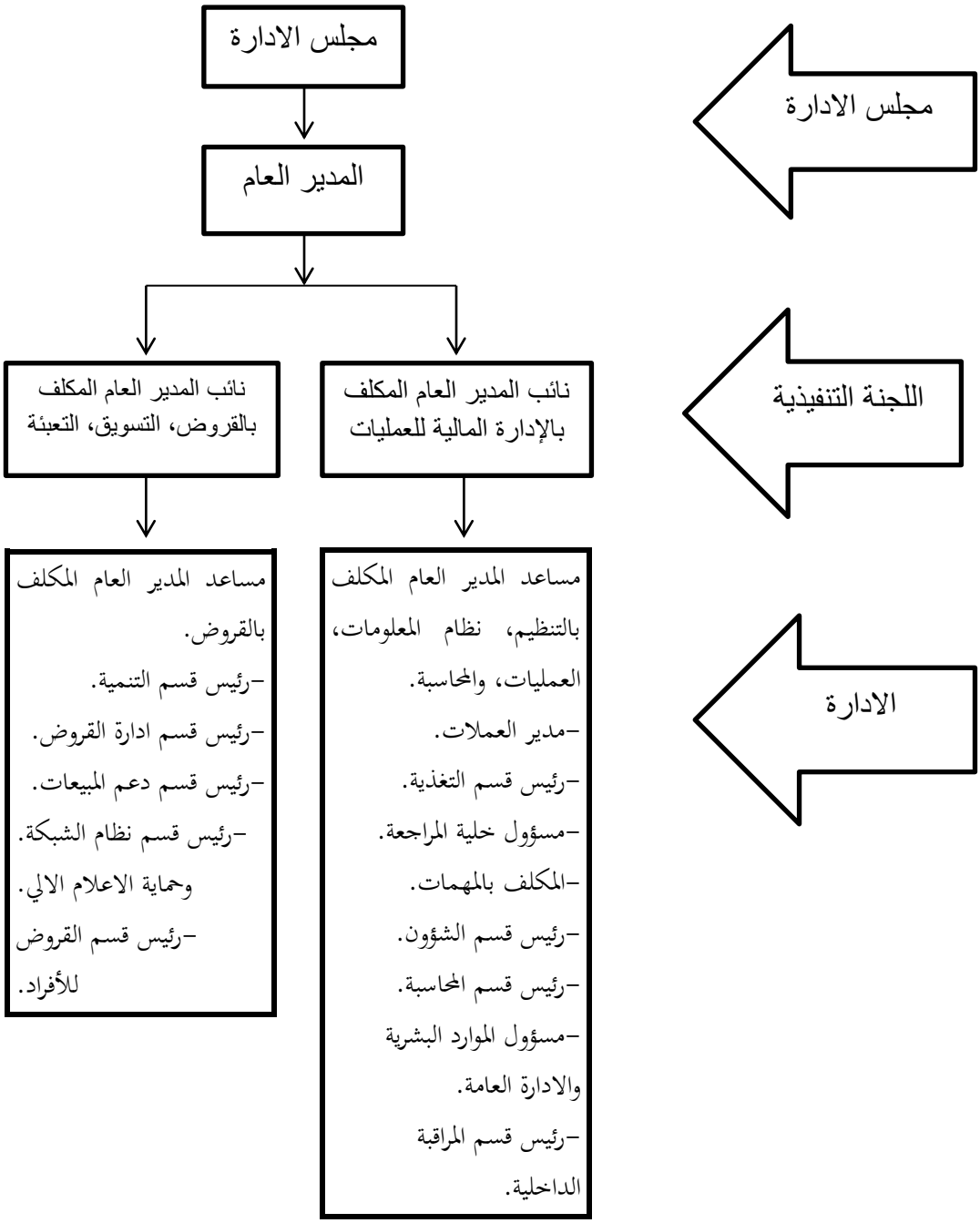
1. مجلس الادارة: الذي يظم الرئيس وهو الرجل الاول في البنك وصاحب القرار النهائي لمجموعة الاعمال الكويتية KIPC يلي نائب الرئيس ثلاثة اعضاء ومنه فان مجلس الادارة للبنك بتكون من خمسة اعضاء.

[1] صحراوي انتصار، مرجع سابق، ص79.

2. اللجنة التنفيذية: وهي الجهة الممثلة للمجموعة في الجزائر حيث تتكون من المدير العام وهو صاحب السلطة العلية للبنك داخل البلاد، يأتي بعده نائبان اثنان الاول مكلف بالإدارة المالية و العمليات وثاني مكاف بالتنظيم ونظام المعلومات والعمليات المحاسبية، وتتكون هذه اللجنة من ثلاثة اعضاء.
3. الادارة: تتمثل في المصالح و الاجهزة التي تقوم بتسيير البنك حيث تتكون من عدة اقسام، ويأتي على راس هذه الاقسام مساعدان اثنان للمدير العام، الاول مكلف بالقروض و الثاني مكلف بتنظيم نظام المعلومات والعمليات المحاسبية، يليها رؤساء الاقسام حيث كل رئيس قسم مكلف بالمهام المخولة له حسب تسمية كل مصلحة وهي كتالي:

- مدير العمليات، رئيس قسم التنمية، رئيس قسم النقدية، رئيس عتق ادارة القروض.
- رئيس قسم دعم المبيعات، مسؤول خلية المراجعة، رئيس قسم النظام، رئيس قسم الشبكة وحماية الاعلام الالي.
- المكلف بالمهمات، رئيس التحصيل، رئيس قسم الشؤون القانونية، رئيس قسم المحاسبة، رئيس قسم القروض للأفراد، مسؤول الموارد البشرية والادارة العامة، رئيس قسم المراقبة الداخلي

الشكل رقم(3-4): الهيكل التنظيمي لبنك خليج الجزائر AGB.



المصدر: صحراوي انتصار، مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني: البنك الوطني الجزائري

أولا: نشاة البنك الوطني الجزائري.

انشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص الى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي وفي سنة 1982 ثم اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك متخصص «بنك الفلاحة والتنمية الريفية» مهمته الاولى والاساسية هي التكفل بالتمويل وتطور المجال الفلاحي وفي 1982 تم اصدار قانون رقم 01-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على التنظيم[1]، وله مهام عديدة نذكر منها ما يلي:

1) خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها.
2) حرية المؤسسات في التوطين لدى البنك.
3) حرية البنك في اخذ قرارات تمويل المؤسسات 1990 القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد.

هذا القانون وضع أحكام أساسية من منها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه الى التسيير الذاتي على غرار البنوك الاخرى.

ثانيا: تعريف البنك الوطني الجزائري.

يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام اموال الناس، وعمليات القروض وامضاء مع وسائل الدفاع وتسييرها ووضعها تحت تصرف الزبائن، ويعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده سنة 1995، وفي سنة 2009 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار جزائري الى 41600 مليار دينار جزائري[2].

يعتبر البنك الوطني الجزائري بحكم الزمن أقدم بنك وطني، إذ يحتوي على ما يقارب 200 وكالة باختلاف فئاتها(وكالة رئيسية، وكالة من صنف أ، وكالة من صنف ب، وكالة من صنف ج)، حيث يتم تصنيف الفئة على أساس: رقم الاعمال، حجم الوكالة، عدد العمال، حجم المبيعات، كما يحتوي على أكثر من مليون ونصف حساب، الشيء الذي يمنحه مكانة رئيسية على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري، مما يدفعه لتجديد والحداثة قصد الحفاظ على مكانته وتشريف صورته الخدماتية[3].

[1] تركي لحسن، "**معوقات تطوير النظام البنكي في الجزائر**"، الملتقى الوطني، المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، بشار، 2005، ص3.

[2] نفس المرجع، ص3.

[3] محمود حميدات، مرجع سابق،ص130.

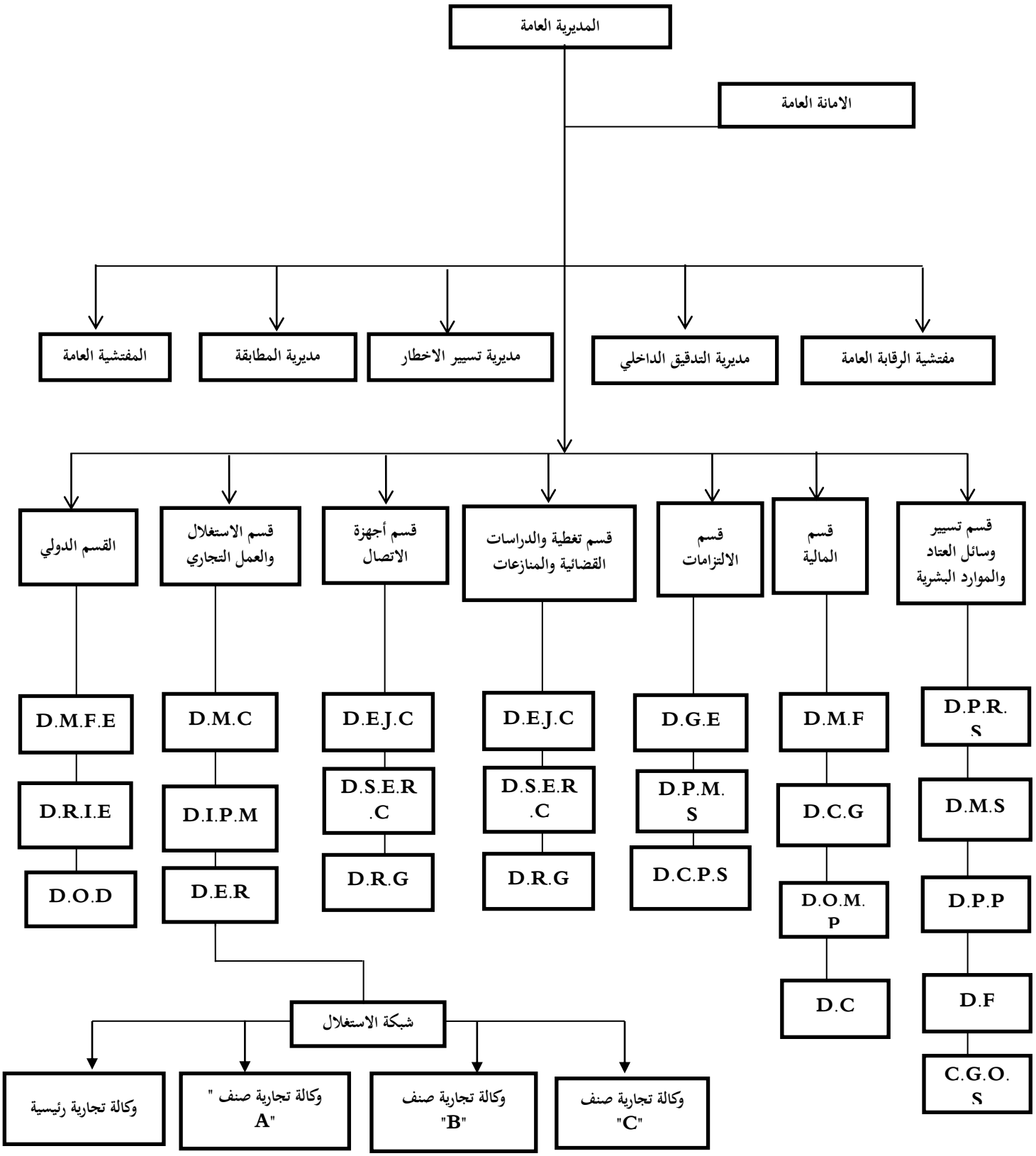
1. خصائص البنك الوطني الجزائري.

البنك الوطني الجزائري له العديد من الميزات التي تميزه عن غيره من البنوك الاخرى ونذكر منها ما يلي[1]:

- ✓ يسمى البنك الوطني الجزائري ببنك الجميع لأنه يحوز على أكثر من2،5 مليون زبون من الخواص والمؤسسات الناشطة من مختلف الاحجام.
- ✓ بنك ذو شبكة عروض متنوعة، إذ يقترح على كافة زبائنه منتوجات وخدمات بنكية وتأمينات بسيطة تتوافق مع القوانين السارية والمعمول بها وبأسعار تنافسية.
- ✓ يدعم البنك الوطني الجزائري كافة الناشطين المحليين في تحقيق مشارعهم، وهذا من خلال عروض تمويلية ملائمة، ومتابعة ذات نوعية جودة عالية مما يساهم في تنمية وازدهار الاقتصاد الوطني.
- ✓ يعتبر البنك الوطني الجزائري بنك ذو شبكة قوية، حيث يقدم لزبائنه بطاقات بنكية تسهل عليهم القيام بعملياتهم البنكية اليومية المتنوعة، وذلك عن طريق وضع 90 شباك بنكي ألي و138 موزع ألي للأوراق النقدية على مستوى مختلف الوكالات.
- ✓ تأقلمه الجهوي والمحلي وأسلوبه الخاص في العلاقات هي أساس قوة تمركزه التي تجعل منه بنك جواري ضخم.
- ✓ البنك الوطني الجزائري مشهور بصفته مدرسة تكوين متواصل يمنح لموظفيه تكوين مؤهل وكفء بحثا عن التأهيل والاحترافية والمساواة المهنية والتوازن.
- ✓ يعتبر بنك العلاقات الاجتماعية والمواطنة إذ يهدف لخلق علاقات دائنة مع زبائنه تقوم على أساس الشفافية والثقة.

[1] تميسة سهام، "**تقييم اداء البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2008-2012**"، مذكرة لاستكمال شهادة الماستر، جامعة قاسي مرباح، ورقلة، 2013-2014, ص22.

الشكل رقم(3-5): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

✓ **الهياكل الملحقة بالمديرية العامة.**

-الامانة العامة.

-مفتشية الرقابة العامة.

-المفتشية العامة.

-مديرية التدقيق الداخلي.

-مديرية تسيير المخاطر.

-مديرية المطابقة.

✓ **الهياكل التابعة للقسم الدولي.**

-DNE: مديرية التحركات المالية مع الخارج.

-DRICE: مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية.

-DOD: مديرية العمليات المستندة.

✓ **الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري.**

-DER: مديرية تأطير الشبكات.

-DMC: مديرية التسويق والاتصال.

-DIPM: مديرية وسائل الدفع والنقد.

✓ **الهياكل الملحقة بأجهزة الاعلام.**

-DDEP: مديرية تطوير الدراسات والمشاريع.

-DTA: مديرية التكنولوجيات والهندسة.

-DPS: مديرية الانتاج والخدمات.

✓ الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات.

-DSERC: مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض.

-DEJC: مديرية الدراسات القانونية والمنازعات.

-DRG: مديرية تحصيل الضمانات.

✓ **الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات.**

-DGE: مديرية المؤسسات الكبرى.

-DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-DCPS: مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة.

✓ **الهياكل الملحقة بقسم المالية.**

-DC: مديرية المحاسبة.

-DOMP: مديرية تنظيم المناهج والاجراءات.

-DCG: مديرية مراقبة التسيير.

-DMF: مديرية السوق المالية.

✓ **الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية.**

-DPRS: مديرية الموظفون والعلاقات الاجتماعية.

-DMG: مديرية الوسائل العامة.

-DPP: مديرية المحافظة على التراث.

-DF: مديرية التكوين.

-CGOS: مركز تسيير الخدمات الاجتماعية.

المبحث الثاني: أنشطة وميزانيات بنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري والمقارنة بينهما.

يتمتع كل من البنك الوطني الجزائري وبنك خليج الجزائر بمجموعة من الوظائف التي تميزه عن غيره والتي تجعله يتمتع بالمكانة المناسبة والتي يسعى لها كل بنك بغرض تحقيق أهدافه المسطرة، كما سيتم في هذا المبحث دراسة ميزانيات البنك الوطني الجزائري وبنك خليج الجزائر وتحليل كل من جانب الاصول والخصوم للبنكين.

المطب الاول: أنشطة بنك خليج الجزائر AGB وبنك الوطني الجزائريBNA.

الفعاليات والاجراءات الملحوظة للسنوات الاخيرة أدت الى إيجابية الاداء العام وبلوغ حصة أكبر من السوق في جميع القطاعات ورضا العملاء من خلال انضمام بنك خليج الجزائر لودة ابتكار الخدمات، وتتمثل الانشطة فيما يلي:

أولا: أنشطة بنك خليج الجزائر.

لبنك خليج الجزائر العديد من الانشطة نذكر منها ما يلي[1]:

- ✓ **تطوير المنتوجات والخدامات:** ان السنوات الاخيرة غنية جدا في مجال الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات التي لايزال يتمتع بنك الخليج بها كقاعدة بيانات مرجعية لاستخدام التكنولوجيات الجديدة والعمل على الاستفادة من العديد من المرافق المبسطة منها:
  - اصدار الفيزا البلاتينية للعملاء.
  - اصدار ماستر كارد بالدولار (الدفع المسبق الكلاسيكية والذهبية).
  - خدمة التغير على الفيزا وماستر كارد.
  - بطاقة الخدمة اعادة التعبئة على الموقع AGB.
  - عمليات الانسحاب القبولين اجهزة الصراف الالي مع AGB جميع البطاقات الدولية والوطنية.
  - تحويل الاموال من موقع AGB ,فحص الحساب الى حساب التوفير .
  - بيع حساب التوفير مع غير المادية CIBورقتين.

ويبقى تطوير المنتجات التركيز الاستراتيجي للمدرية العامة لبنك الخليج الجزائر يستمع دائما لعملائها وتولي اهتماما خاصا لتعزيز الافكار المبتكرة والقدرات البشرية لموظفيها .

- ✓ **تطوير محفظة العملاء:** يواصل البك دعمه الوثيق، من اجل توفير خدمات لمجموعة اكبر من العملاء الذي يقارب1000000 عميل، حيث شهدت السنوات الاخيرة نمو في عدد العملاء مقارنة بالسنوات السابقة، ولقد رأى عدد من حسابات العملاء زيادة كبيرة من حيث حسابات الفئة التي سجلت اعلى نسبة نمو في العدد مع اكثر من 19000 حسابات اضافية وتطور هذه الفئة يرجع الى الحركة التجارية وتوطين العاملين من الشريكات .

[1] صحراوي انتصار، مرجع سابق، ص82.

- ✓ **الائتمانية للشركات:** أصبحت مشاركة بنك الخليج الجزائر في تمويل اقتصاد البلاد كل عام اكثر طبيعة مهمة ومتنوعة من شروط الائتمان كما ان من الانشطة الممولة للقطاعات 2013 بداية من تميزت بإدخال خط تجاري جديد وهو تأجير المعدات ،ولقد حازا هذا النوع من التمويل على الاستجابة لطلب من نوع معين من العملاء الذين يريدون القيام بالاستثمارات الحقيقية وبضامنات كافية.
- ✓ **تقديم القروض للأفراد و المحترفين.**
- ✓ **الموارد.**

ثانيا: انشطة بنك الوطني الجزائري.

تتلخص وظائف البنك الوطني الجزائري في ما يلي[1]:

- ✓ يقوم بالوظائف البنكية للأسس المصرفية التقليدية المتعلقة بالمخاطر وضمان القروض وتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف وكذا العمل على خطة الدولة المتضمنة موضوع الائتمان قصير ومتوسط وطويل الاجل.
- ✓ اقراض المؤسسات الصناعية العامة منها والخاصة.
- ✓ خصم الاوراق التجارية.
- ✓ تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- ✓ قبول الودائع من طرف الجمهور و مختلف المؤسسات لإعادة استثمارها.
- ✓ تدخل في عمليات الصرف الاجل والعاجل.
- ✓ يلعب دور "البنك المراسل" بالنسبة للبنوك الاجنبية.
- ✓ اعطاء الضامنات لكل اسواق العمومية.
- ✓ يمنح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا ويساهم في الرقابة على وحدات الانتاج.

ومن بين الاهداف التي يسعى البنك الوطني الجزائري لتحقيقها نذكر منها ما يلي:

- تحسين التسيير وجعله اكثر فاعلية لتكيف مع التطورات وذلك بإدخال تقنيات حديثة وجديدة في ميدان التسيير والتسويق.
- توسيع الشبكة البنكية وتقريبها من الزبائن.
- تحسين وتطوير انظمة المعلومات و الوسائل التقنية.
- فرض الرقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية و التقنية.

[1] تميسة سهام، مرجع سابق، ص ص19-20.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاداء المصرفي لبنك الخليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري.

أولا: التعريف بمؤشرات تقييم الاداء المصرفي المستخدمة في الدراسة.

1. مفهوم الاداء الصرفي.

الاداء مفهوم نسبي فأداء مصرف معين مثلا قد يكون افضل إذا ما تمت مقارنته بأداء بنك آخر، واجمالا تشير كلمة الاداء إلى التنفيذ الفعلي لمراحل العمل، كما تعني درجة او مستوى المهارة والمجهود المبذول في التنفيذ، ويقصد البعض بالأداء المخرجات (النتائج) المحققة فعلا قياسا بالأهداف التي يسعى النظام (البنك) الى تحقيقها، ويعرفه بعضهم انه العلاقة بين المنجزات المحققة والجهد المبذول لتحقيقها، وتشمل المنجزات وحدات المخرجات من سلع او خدمات مقدمة، اما الجهد فيمثل وحدات المدخلات اللازمة لتحقيق تلك المخرجات، ولذلك يكون قياس الاداء بمقارنة بين مدخلات فترة زمنية معينة ومخرجاتها، وبناءا على ذلك، ينصرف مفهوم الاداء المصرفي الى مجموعة من الوسائل اللازمة واوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام البنوك بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية الخارجية المحيطة من اجل تقديم الخدمات البنكية التي تحقق الاهداف[1].

2. مؤشرات الاداء المصرفي.

هناك العديد من المؤشرات المستخدمة لقياس كفاءة الاداء المصرفي[2].

- ✓ **معدل العائد على الموجودات ROA.**

يقيس معدل العائد على الموجودات مدى كفاءة ادارة البنك وقدرته على تحقيق ارباح صافية من توظيف موجودات البنك في القروض والاستثمارات وهو يعد من اكثر اساليب التحليل المالي استخداما وعلى نطاق واسع في تحليل الربحية، واجمالا يقاس معدل العائد على الموجودات وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على الموجودات= صافي الدخل / اجمالي الموجودات

- ✓ **معدل العائد على حق الملكية ROE.**

يقيس هذا المؤشر مقدار العوائد التي يكتسبها المساهمون من استثمار اموالهم في البنك، وبتعبير آخر نسبة العائد المتحقق عن كل دينار مستثمر من اموال المساهمين (حقوق الملكية)، ويحسب معدل العائد على حقوق الملكية وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على حق الملكية= صافي الدخل /اجمالي حقوق الملكية

[1] حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحوسين الراضي، "**حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة**"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 3013، ص145.

[2] نفس المرجع، ص ص205-212.

✓ هامش الدخل الصافي NPM.

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المتحقق لكل دينار واحد من اجمالي الايرادات، كما يقيس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيف الضرائب، وكلما كبر الهامش الصافي دل ذلك على كفاءة البنك في خفض النفقات والضرائب، ويحسب وفق العلاقة التالية:

هامش الدخل الصافي= صافي الدخل / إجمالي الايرادات

✓ معدل العائد على الودائع ROD.

يعبر هذا المؤشر عن قدرة البنك على توليد الارباح من توظيف الودائع بمختلف انواعها في نشاطات استثمارية مختلفة، وما يترتب على ذلك من ازدياد عوائد البنك، ويحسب وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على الودائع= صافي الدخل / اجمالي الودائع

✓ معدل العائد على الاموال المتاحة ROR.

يهدف هذا المؤشر الى قياس مدى قدرة البنك على توليد العوائد من الموارد المتاحة للبنك والمتمثلة بالودائع المختلفة وحقوق الملكية، ويحسب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على الاموال المتاحة= صافي الدخل / حق الملكية +الودائع

✓ معدل دوران الموجودات RAT.

يقصد بمعدل دوران الموجودات مدى قدرة البنك على استغلال موجوداته لأقصى حد ممكن له بهدف تحقيق اعلى الايرادات، ومن ابرز عيوب هذا المؤشر انه لا يعطي صورة معبرة عن معدلات الدوران بالنسبة للبنوك التي تقادمت موجوداتها واستهلكت مع الزمن، اذ تظهر معدلات دوران مرتفعة على الرغم من احتمال اداء غير مناسب، ويحسب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الموجودات= إجمالي الايرادات / إجمالي الموجودات

✓ مضاعف الرافعة المالية LM.

يتم قياس هذا المؤشر بإيجاد العلاقة ما بين اصول البنك في سنة معينة منسوب الى حقوق الملكية، بمعنى آخر انه يوضح عدد المرات التي تزايدت فيها حقوق الملكية والمعبر عنها بالعلاقة التالية:

مضاعف الرافعة المالية= إجمالي الموجودات / إجمالي حقوق الملكية

ثانيا: تحليل كفاءة بنك خليج الجزائر.

❖ معدل العائد على الموجودات(ROA)

بعد حساب معدل العائد على الموجودات لبنك خليج الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية الموضحة في الجدول التالي:

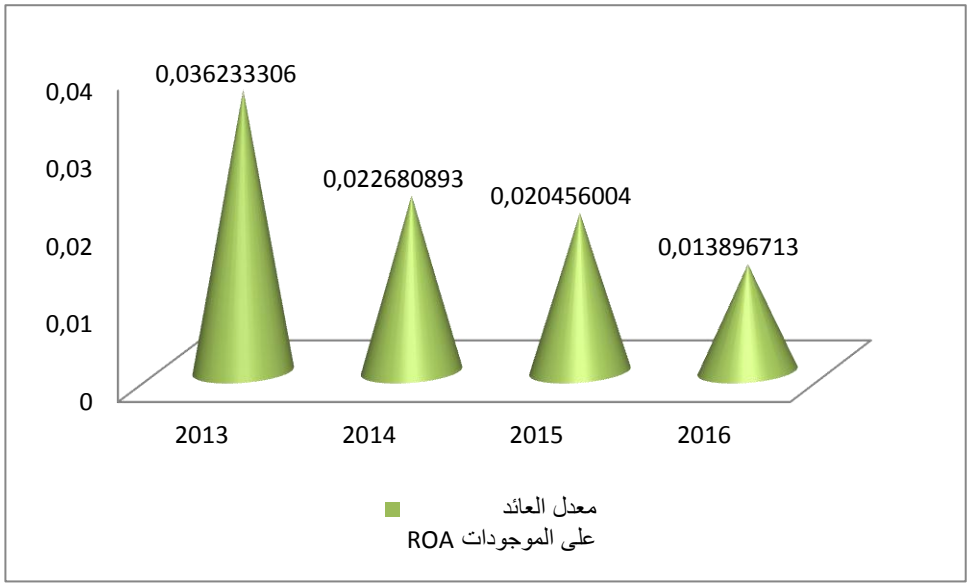
جدول رقم (3-7): تطور نسبة العائد على الموجودات لبنك خليج الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

	2013	2014	2015	2016
صافي الربح	5 035 072	4 010 423	3 628 435	2 631 793
اجمالي الموجودات	138 962 534	176 819 451	177 377 511	189 382 415
معدل العائد على الموجودات ROA	0,036233306	0,022680893	0,020456004	0,013896713

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للبنك محل الدراسة للفترة 2013-2016.

عرف بنك خليج الجزائر انخفاضا مستمرا في الفترة الممتدة من 2013-2016 في نسبة العائد على الموجودات، حيث حقق خلال سنة 2013 نسبة تقدر ب 3,62% ، وانخفضت في السنة الموالية لتصل النسبة الى 2,26% ، ثم عادة لتنخفض مرة اخرى بنسبة 2,04% ، لتشهد انخفاضا كبيرا في سنة 2016 حيث وصلت النسبة الى 1,38% ، ولقد حقق البنك اعلى نسبة للعائد على الموجودات خلال سنة 2013 حيث بلغت 3,62% وهذا يدل على تراجع كفاءة البنك في رسم سياسته التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وذلك راجع ايضا لتضرر البنك من الازمة المالية العالمية.

الشكل رقم (3-6): تطور نسبة العائد على الموجودات لبنك خليج الجزائر للفترة 2013-2016



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(3-7).

❖ **معدل العائد على حقوق الملكية.**

بعد حساب العائد على حقوق الملكية لبنك خليج الجزائر توصلنا الى النتائج التالية الموضحة في الجدول التالي:

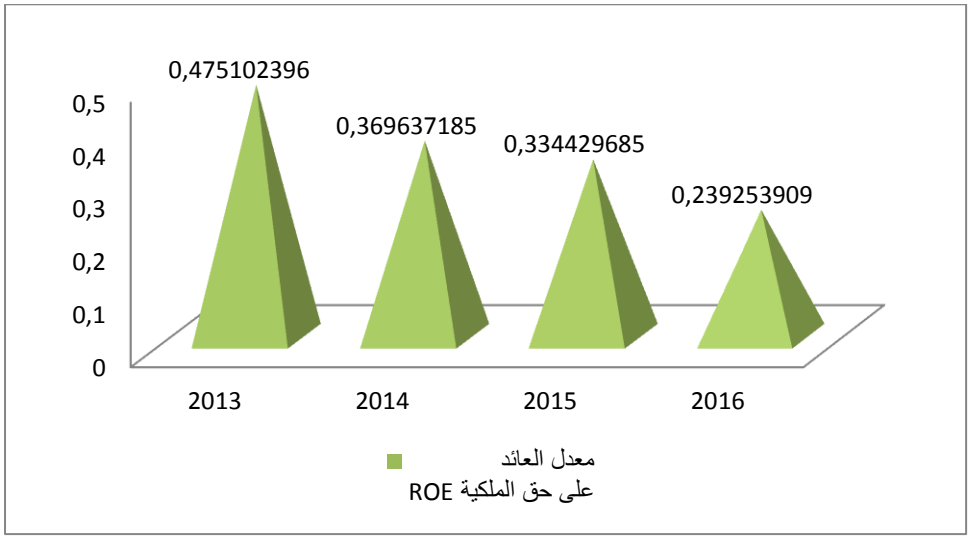
الجدول رقم(3-8):تطور نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك خليج الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

	2013	2014	2015	2016
صافي الربح	5 035 072	4 010 423	3 628 435	2 631 793
اجمالي حق الملكية	10 597 867	10 849 620	10 849 620	11 000 000
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	0,475102396	0,369637185	0,334429685	0,239253909

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على القوائم المالية لبنك خليج الجزائر للفترة 2013-2016.

عرف بنك خليج الجزائر ارتفاع معقول في العائد على حقوق الملكية وذلك خلال سنة 2013 حيث قدرت نسبته بي 47,51 % وهي اعلى نسبة يحققها خلال هذه الفترة حيث تميزت هذه السنة بكفاءة جيدة لتشهد خلال السنوات الاخيرة (2014-2015-2016) انخفاض مستمر لقيمة العائد على حقوق الملكية بالنسبة 36,96% و33,44% و23,92% على التوالي.

الشكل رقم (3-7): تطور نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك AGB للفترة 2013-2016



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(3-8).

❖ **هامش الدخل الصافي:**

بعد حساب هامش الدخل الصافي لبنك خليج الجزائر توصلنا الى النتائج التالية وقمنا بتقديمها في الجدول التالي:

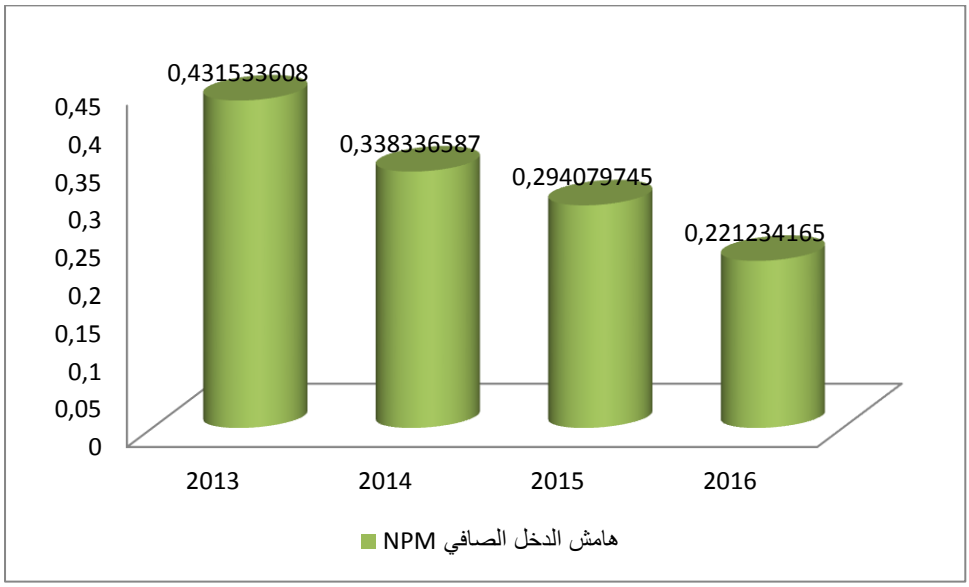
جدول رقم(3-9): تطور نسبة هامش الدخل الصافي لبنك خليج الجزائر للفترة 2013-2016.

	2013	2014	2015	2016
صافي الربح	5 035 072	4 010 423	3 628 435	2 631 793
صافي الدخل	11 667 856	11 853 353	12 338 269	11 895 961
هامش الدخل الصافي NPM	0,431533608	0,338336587	0,294079745	0,221234165

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على القوائم المالية لبنك خليج الجزائر.

شهد بنك خليج الجزائر في سنة 2013 ارتفاع ملحوظ في قيمة هامش الدخل الصافي بنسبة 43,15% ثم انخفضت قليلا سنة 2014 لتصل الى 33,83% مقارنة بالسنتين الاخيرتين من (2015-2016) حيث كانت النسب على التوالي 29,4% و22,12%.

الشكل رقم(3-8):تطور نسبة هامش الدخل الصافي لبنك خليج الجزائر خلال الفترة 2013-2016.



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(3-9).

❖ **معدل العائد على الودائع.**

بعد حساب معدل العائد على الودائع الخاصة ببنك خليج الجزائر توصلنا الى النتائج التالية وقمنا بتوضيحها في الجدول التالي:

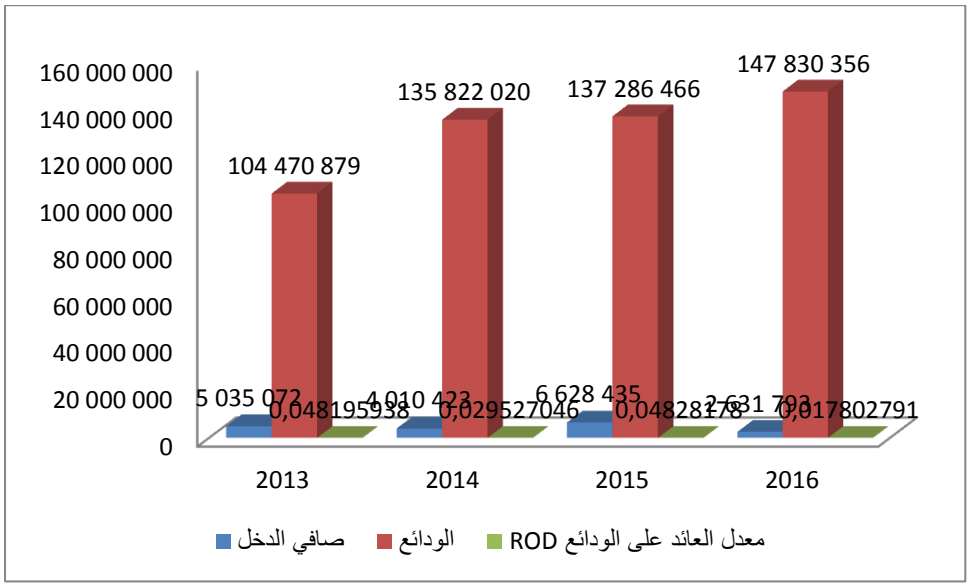
جدول رقم (3-10):تطور نسبة معدل العائد على الودائع لبنك خليج الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

	2013	2014	2015	2016
صافي الدخل	5 035 072	4 010 423	6 628 435	2 631 793
الودائع	104 470 879	135 822 020	137 286 466	147 830 356
معدل العائد على الودائع ROD	0,048195938	0,029527046	0,04828178	0,017802791

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية لبنك خليج الجزائر.

عرف بنك خليج الجزائر ارتفاع في نسبة العائد على الودائع حيث قدرت النسبة ب 4,81% في سنة 2013 لتتراجع هذه النسبة الى 2,95% في سنة 2014، ثم ارتفعت من جديد في سنة 2015 لتصل النسبة الى 4,82%، ثم تراجعت هذه النسبة مرة أخرى في سنة 2016 لتصل الى 1,78% وهذا راجع لانخفاض صافي الدخل.

الشكل رقم(3-9): تطور نسبة معدل العائد على الودائع لبنك خليج الجزائر خلال الفترة 2013-2016.



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (3-10).

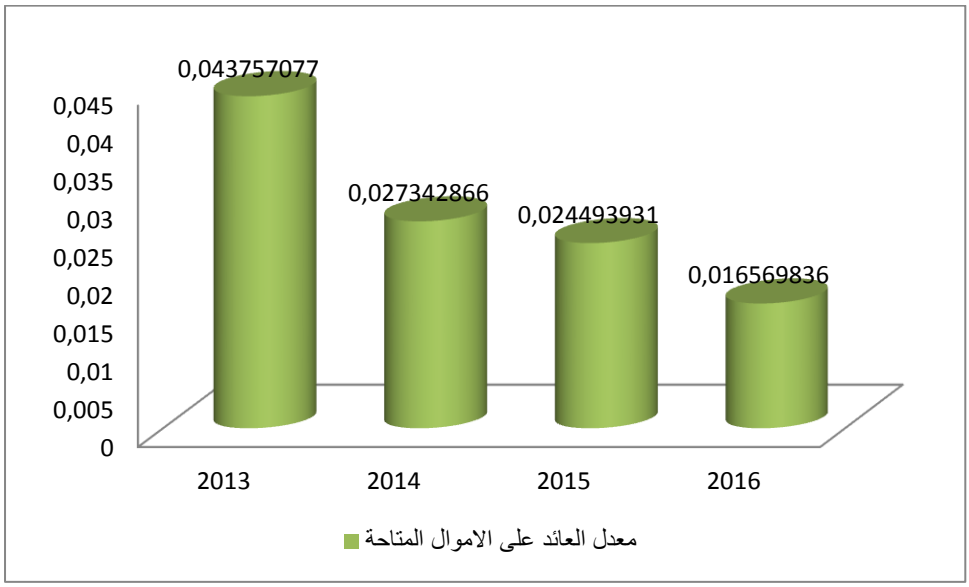
جدول رقم(3-11): تطور نسبة معدل العائد على الاموال المتاحة لبنك خليج الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

	2013	2014	2015	2016
صافي الدخل	5 035 072	4 010 423	6 628 435	2 631 793
الودائع + حق الملكية	115 068 746	146 671 640	148 136 086	158 830 356
معدل العائد على الأموال المتاحة ROR	0,043757077	0,027342866	0,024493931	0,016569836

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على القوائم المالية لبنك خليج الجزائر.

لقد عرفت نسبة معدل العائد على الاموال المتاحة ارتفاع في سنة 2013 بنسبة 4,37% وهي نسبة جيدة مقارنة بالنسب الاخرى حيث يشير هذا الارتفاع لكفاءة الادارة في استخدام مواردها، بينما شهدت هذه النسبة انخفاضا مستمرا خلال السنوات الثلاثة الاخيرة (2014-2015-2016) بنسبة 2,73% و2,44% و1,65% على التوالي وهذا الانخفاض يدل على أن الموارد المالية انخفضت بانخفاض صافي الارباح.

الشكل رقم(3-10): تطور نسبة معدل العائد على الاموال المتاحة لبنك خليج الجزائر خلال الفترة 2013-2016.



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(3-11).

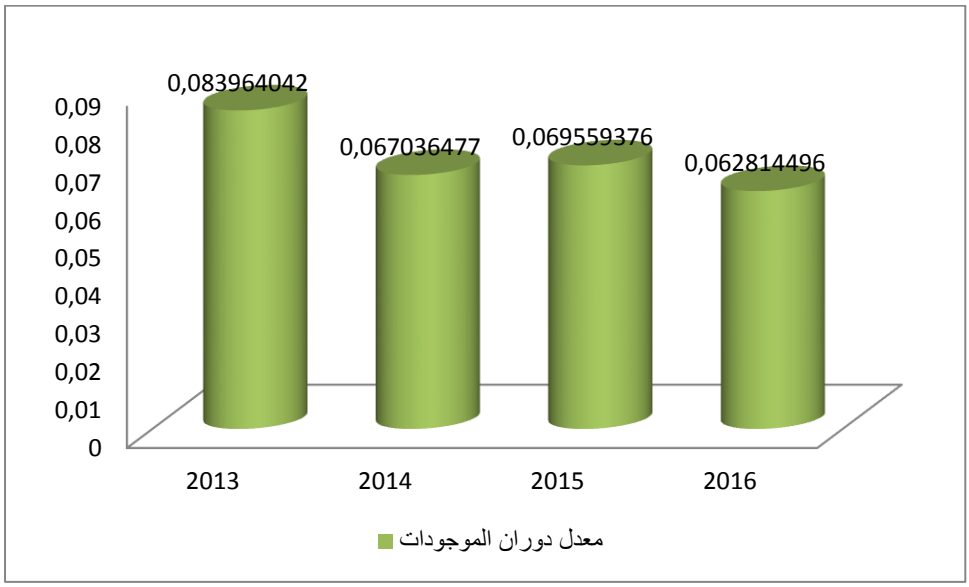
جدول رقم(3-12): تطور نسبة معدل دوران الموجودات لبنك خليج الجزائر خلال الفترة 2013-2016.

	2013	2014	2015	2016
الايرادات	11 667 856	11 853 353	12 338 269	11 895 961
اجمالي الموجودات	138 962 534	176 819 451	177 377 511	189 382 415
معدل دوران الموجودات RAT	0,083964042	0,067036477	0,069559376	0,062814496

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على القوائم المالية لبنك خليج الجزائر.

حقق بنك خليج الجزائر ارتفاع في معدل دوران الموجودات في سنة 2013 بنسبة تقدر ب8,39% وهي احسن نسبة مقارنة بالسنوات الموالية وهذا يدل على قدرة البنك على استغلال موجوداته بالشكل الامثل في توليد الايرادات بينما تميز معدل دوران الموجودات في السنوات الثلاثة الاخيرة بالثبات نوعا ما حيث بلغت النسب 6,70% في سنة 2014، ثم ارتفعت في سنة 2015 لتصل الى 6,95% ثم تراجعت هذه النسبة في سنة 2016 لتصل الى 6,28%.

الشكل رقم(3-11): تطور نسبة معدل دوران الموجودات لبنك خليج الجزائر خلال الفترة 2013-2016.



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(3-12).

ثالثا: تحليل كفاءة البنك الوطني الجزائري

❖ معدل العائد على الموجودات ROA.

بعد حساب معدل العائد على الموجودات للبنك الوطني الجزائري توصلنا الى النتائج التالية والتي قمنا بتوضيحها في الجدول التالي:

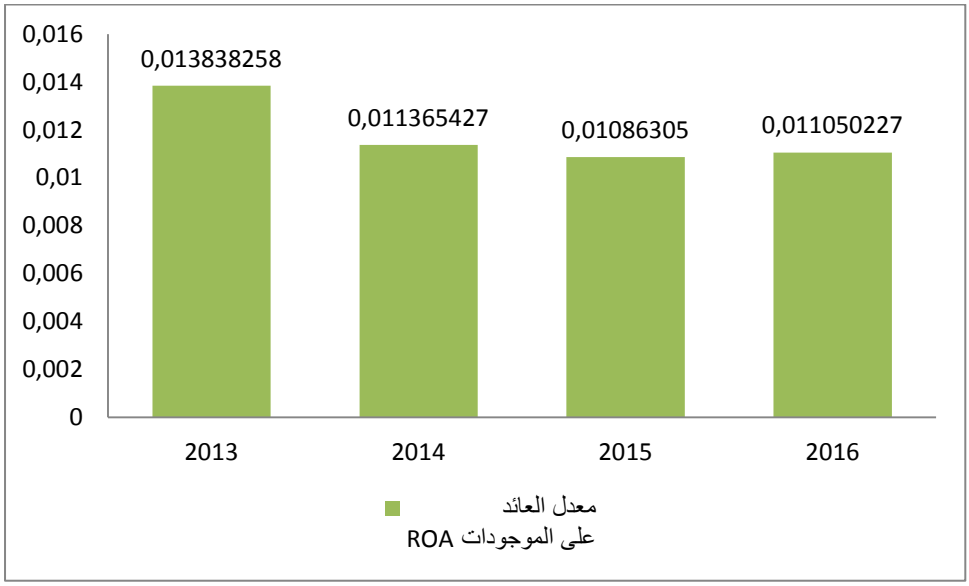
جدول رقم(3-13): تطور نسبة معدل العائد على الموجودات للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.

	2013	2014	2015	2016
صافي الربح	30 238 400	29 784 457	29 537 515	31 419 896
اجمالي الموجودات	2 185 130 565	2 620 619 286	2 719 081 219	2 843 371 178
معدل العائد على الموجودات ROA	0,013838258	0,011365427	0,01086305	0,011050227

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

عرف البنك الوطني الجزائري أعلى نسبة لمعدل العائد على الموجودات خلال سنة 2013 حيث وصلت الى 1,38% لتنخفض في السنة الموالية الى نسبة 1,13% ، ثم عادت لتنخفض مرة اخرى في سنة 2015 لتصل الى 1,08% وهذا راجع لعدم كفاءة البنك في رسم سياسته التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ليشهد هذا المعدل ارتفاع طفيف في سنة 2016 تصل نسبته الى 1,10%.

الشكل رقم(3-12): تطور نسبة العائد على الموجودات للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(3-13)

❖ معدل العائد على حقوق الملكية ROE.

بعد حساب معدل العائد على حقوق الملكية توصلنا الى النتائج التالية والتي قمنا بتوضيحها في الجدول التالي:

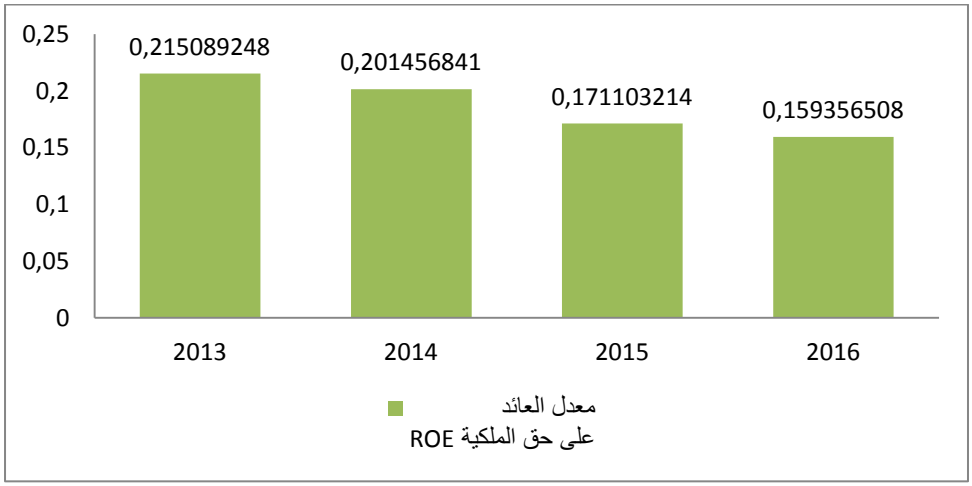
جدول رقم(3-14): تطور نسبة العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.

	2013	2014	2015	2016
صافي الربح	30 238 400	29 784 457	29 537 515	31 419 896
اجمالي حق الملكية	140 585 363	147 845 349	172 629 808	197 167 323
معدل العائد على حق الملكية ROE	0,215089248	0,201456841	0,171103214	0,159356508

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

عرف البنك الوطني الجزائري اعلى نسبة للعائد على حقوق الملكية في سنة 2013 حيث حقق نسبة 2,15% حيث تميزت هذه السنة بكفاءة جيدة، ليعرف تراجع طفيف في السنة الموالية حيث بلغت نسبة العائد فيها 2,01%، لكن تواصل انخفاض نسبة العائد في سنتي 2015-2016 لتصل الى 1,71% و1,59% على التوالي وهذا راجع لانخفاض نتيجة البنك وزيادة حقوق ملكيته.

الشكل رقم(3-13): تطور نسبة العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(3-14)

❖ **هامش الدخل الصافي NPM.**

بعد حساب هامش الدخل الصافي للبنك الوطني الجزائري توصلنا الى النتائج التالية والتي قمنا بتوضيحها في الجدول التالي:

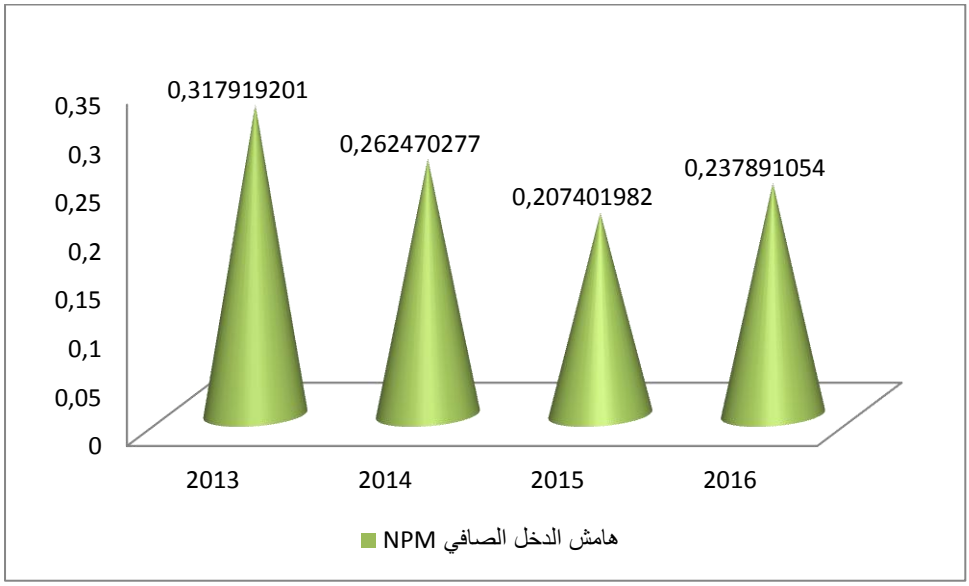
جدول رقم(3-15): تطور نسبة هامش الدخل الصافي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.

	2013	2014	2015	2016
صافي الربح	30 238 400	29 784 457	29 537 515	31 419 896
الايرادات	95 113 475	113 477 447	142 416 744	132 076 829
هامش الدخل الصافي NPM	0,317919201	0,262470277	0,207401982	0,237891054

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على تحليل القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

حقق البنك الوطني الجزائري أعلى نسبة لهامش الدخل الصافي في سنة 2013 بنسبة تقدر ب 31,79%، وهذا راجع لكفاءة البنك في حسن استغلال الموارد المالية المتوفرة لديه، لتعرف هذه النسبة انخفاض متتالي خلال سنة 2014 و2015 حيث كانت النسب على التوالي 26,24% و20,74%، ثم عادة لترتفع حيث بلغت في سنة 2016 نسبة 23,78% وهذا يدل على ان ادارة البنك كفؤة في رسم سياستها التشغيلية والاستثمارية.

الشكل رقم(3-14): تطور نسبة هامش الدخل الصافي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(3-15).

❖ معدل العائد على الودائعROD .

بعد حساب معدل العائد على الودائع للبنك الوطني الجزائري توصلنا الى النتائج التالية والتي قمنا بتوضيحها في الجدول التالي:

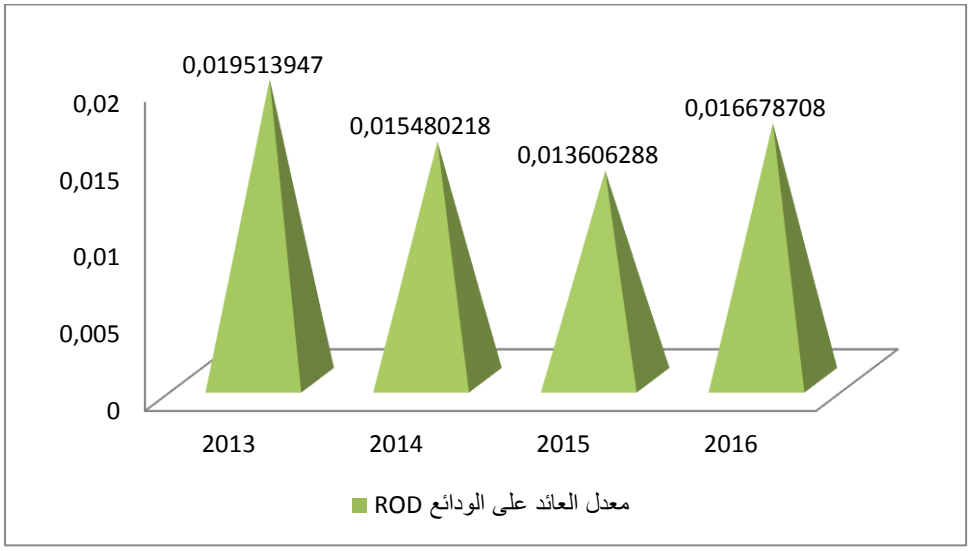
جدول رقم(3-16): تطور معدل العائد على الودائع للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.

	2013	2014	2015	2016
صافي الدخل	30 238 400	29 784 457	29 537 515	31 419 896
الودائع	1 549 578 867	1 924 033 475	2 170 872 337	1 883 832 686
معدل العائد على الودائع ROD	0,019513947	0,015480218	0,013606288	0,016678708

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على تحليل القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

عرف البنك الوطني الجزائري ارتفاع في نسبة العائد على الودائع بنسبة 1,95% في سنة 2013 لتنخفض هذه النسبة في السنة الموالية حيث بلغت 1,54%، ثم عادة لتنخفض في سنة 2015 حيث قدرت النسبة في هذه السنة ب1,36% ، لتشهد في سنة 2016 ارتفاع بسيط قدر ب 1,66% وهذا يدل على التطور المستمر للبنك وكفاءته.

الشكل رقم(3-15): تطور نسبة العائد على الودائع للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(3-16).

❖ **معدل العائد على الاموال المتاحة ROR.**

بعد حساب معدل العائد على الاموال المتاحة للبنك الوطني الجزائري توصلنا الى النتائج التالية والتي قمنا بتوضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم(3-17): تطور نسبة العائد على الاموال المتاحة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.

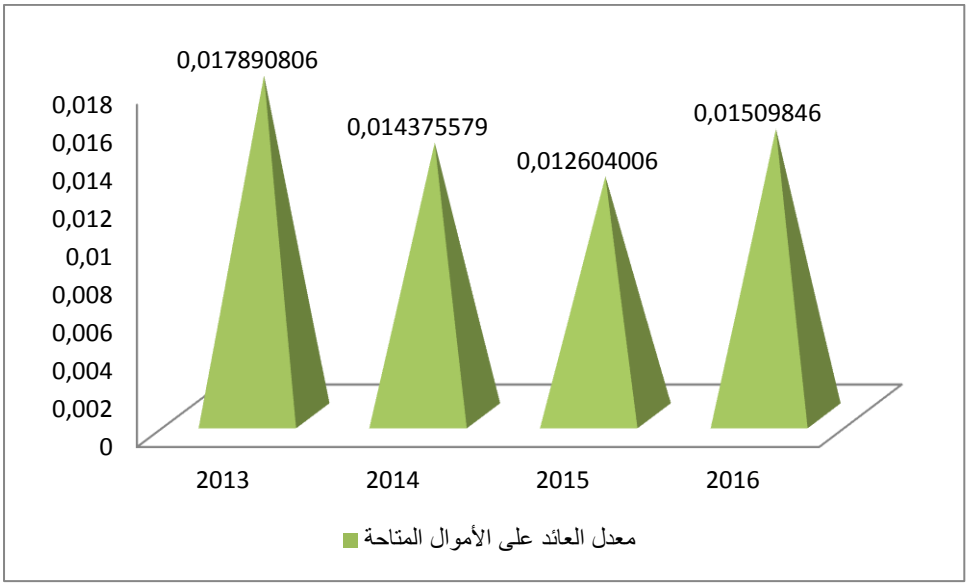
	2013	2014	2015	2016
صافي الدخل	30 238 400	29 784 457	29 537 515	31 419 896
الودائع+ حق الملكية	1 690 164 230	2 071 878 824	2 343 502 145	2 081 000 009
معدل العائد على الأموال المتاحة	0,017890806	0,014375579	0,012604006	0,01509846

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على تحليل القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

عرف البنك الوطني الجزائري قفزة نوعية بتحقيقه اعلى نسبة للعائد على الاموال المتاحة في سنة 2013 حيث بلغت 1,78% ، وهي نسبة جيدة مقارنة بالنسب الاخرى حيث يشير هذا الارتفاع لكفاءة الادارة في استخدام

مواردها، لتشهد السنتين المواليتين انخفاضا محسوسا حيث بلغت نسبة العائد 1,43% و1,26% على التوالي، ثم عرفت سنة 2016 ارتفاع بسيط حيث بلغت نسبته 1,50% وهذا راجع لارتفاع صافي الارباح.

الشكل رقم(3-16): تطور نسبة العائد على الاموال المتاحة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (3-17).

❖ معدل دوران الموجودات RAT.

بعد حساب معدل دوران الموجودات للبنك الوطني الجزائري توصلنا الى النتائج التالية والتي قمنا بتوضيحها في الجدول التالي:

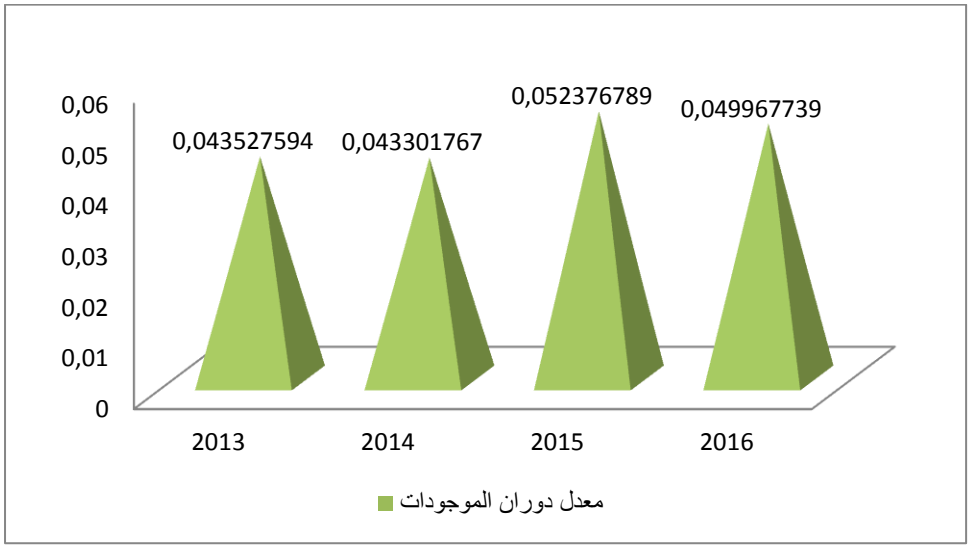
جدول رقم(3-18): تطور معدل دوران الموجودات للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.

	2013	2014	2015	2016
الايرادات	95 113 475	113 477 447	142 416 744	142 076 829
اجمالي الموجودات	2 185 130 565	2 620 619 286	2 719 081 219	2 843 371 178
معدل دوران الموجودات	0,43527594	0,043301767	0,052376789	0,049967739

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على تحليل القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

حقق البنك الوطني الجزائري ما نسبة 4,35% من معدل دوران الموجودات خلال سنة 2013، لتعرف هذه النسبة انخفاض بسيط في سنة 2014 حيث قدرت نسبته ب 4,33% ، ثم حسن من أدائه لتصل نسبة معدل دوران الموجودات الى 5,23% في سنة 2015 وهذا يدل على قدرة البنك في استغلال موارده بالشكل الامثل من اجل توليد الايرادات، ثم عرفت هذه النسبة انخفاض بسيط في سنة 2016 قدر ب4,99%.

الشكل رقم(3-17): تطور معدل دوران الموجودات للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(3-18)

المطلب الثالث: تحليل كفاءة الاداء المصرفي لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري.

بعدا ما قمنا بتحليل مؤشرات الاداء المصرفي للبنكين محل الدراسة توصلنا الى العديد من النتائج والاحصائيات التي من خلالها نقوم باختيار وباستنتاج احسن اداء مصرفي.

اولا: المقارنة بين نتائج البنكين محل الدراسة.

❖ **معدل العائد على المجودات.**

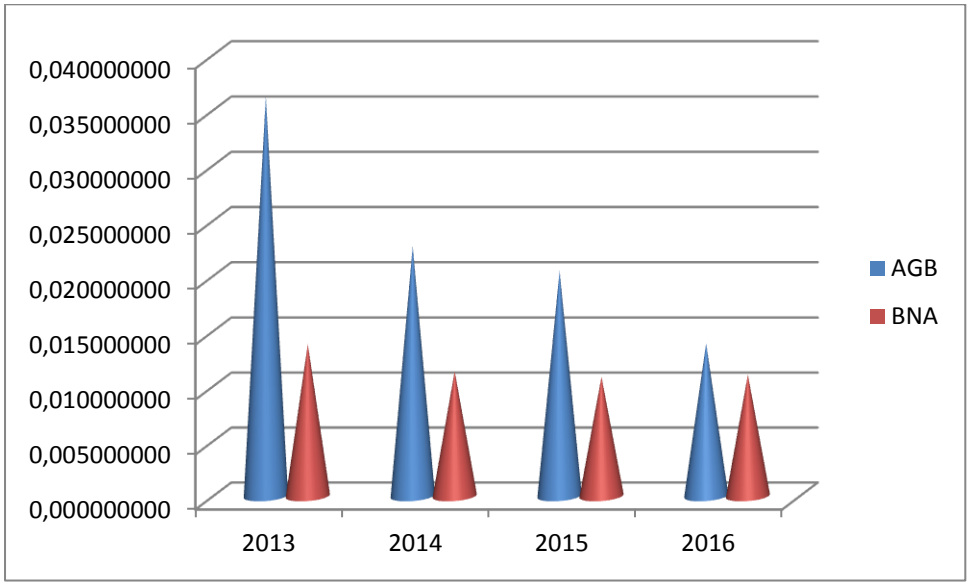
جدول رقم(3-19):تطور نسبة العائد على الموجودات لبنك الخليج الجزائر و بنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.

	البنك	2013	2014	2015	2016
معدل العائد على الموجودات ROA	AGB	0,036233306	0,022680893	0,020456004	0,013896713
	BNA	0,013838258	0,011365427	0,010863050	0,011050227

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري .

نلاحظ أن بنك خليج الجزائرAGB حقق اعلى درجة من الكفاءة في السنوات الثلاثة الاولى محل الدراسة، حيث بلغت نسبة العائد على الموجودات 3,62% في سنة 2013 وهي اعلى نسبة يحققها البنك في هذه الفترة، في بلغت اعلى نسبة للعائد على الموجودات للبنك الوطني الجزائريBNA ب 1,38% في سنة 2013 ومن خلال تفحص نتائج هذا المؤشر نستنتج تفوق بنك خليج الجزائر AGB على البنك الوطني الجزائري BNA.

الشكل رقم(3-18): تطور نسبة العائد على الموجودات لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.



المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على الجدول رقم (3-19).

❖ **معدل العائد على حقوق الملكية :**

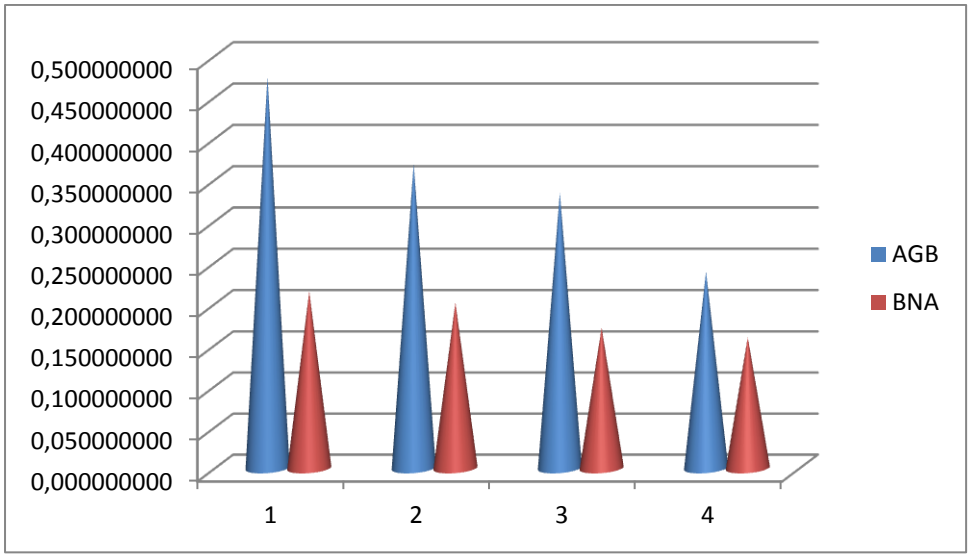
جدول رقم(3-20):تطور نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.

	البنك	2013	2014	2015	2016
معدل العائد على حقوق الملكية	**AGB**	0,475102396	0,369637185	0,334429685	0,239253909
	BNA	0,215089248	0,201456841	0,171103214	0,159356508

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على القوائم المالية لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري.

تفوق بنك خليج الجزائر AGB على البنك الوطني الجزائري BNA وذلك بحصوله على أعلى نسبة للعائد على حقوق الملكية في سنة 2013، والتي قدرت ب 47,51% أما أعلى نسبة للبنك الوطني الجزائري فكانت 21,50% في سنة 2013 أيضا، وهذا يدل على أنه بنك خليج الجزائر له القدرة على اتخاذ قراراته الاستثمارية والتشغيلية بكفاءة عالية.

الشكل رقم(3-19): تطور نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.



المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على الجدول رقم (3-20).

❖ **هامش الدخل الصافي.**

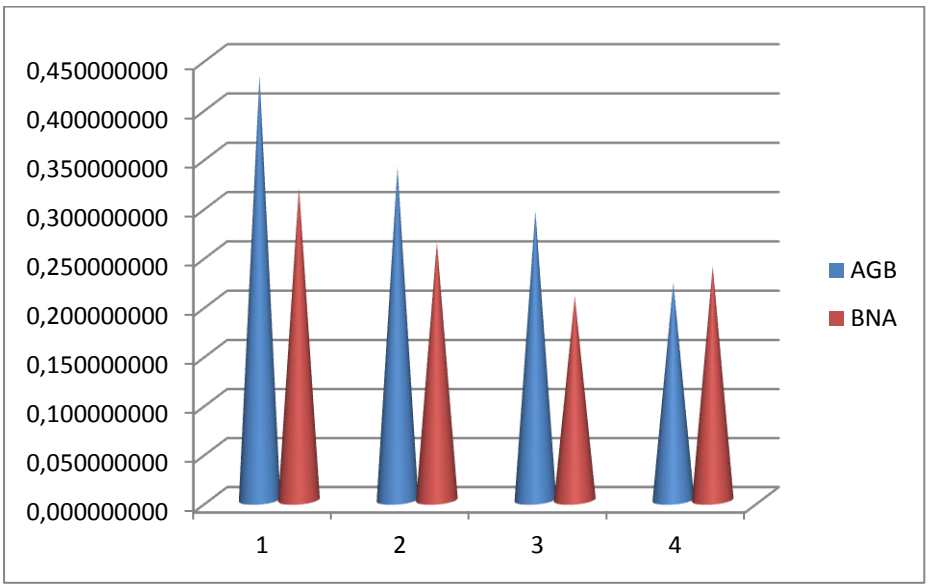
الجدول رقم(3-21): تطور نسبة هامش الدخل الصافي لبنك خليج الجزائري والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.

	البنك	2013	2014	2015	2016
هامش الدخل الصافي	**AGB**	0,431533608	0,338336587	0,294079745	0,221234165
	BNA	0,317919201	0,262470277	0,207401982	0,237891054

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على القوائم المالية لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري.

عرف البنكين تفاوت في نسبة هامش الدخل الصافي حيث تفوق بنك خليج الجزائر وذلك بحصوله على أعلى نسبة والتي قدرت ب 43,15% في سنة 2013، ثم يليه البنك الوطني الجزائري بتحقيقه نسبة 31,79% في سنة 2013.

الشكل رقم(3-20): تطور نسبة هامش الدخل الصافي لبنك خليج والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (3-21).

❖ **معدل العائد على الودائع.**

الجدول رقم(3-22): تطور نسبة العائد على الودائع لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.

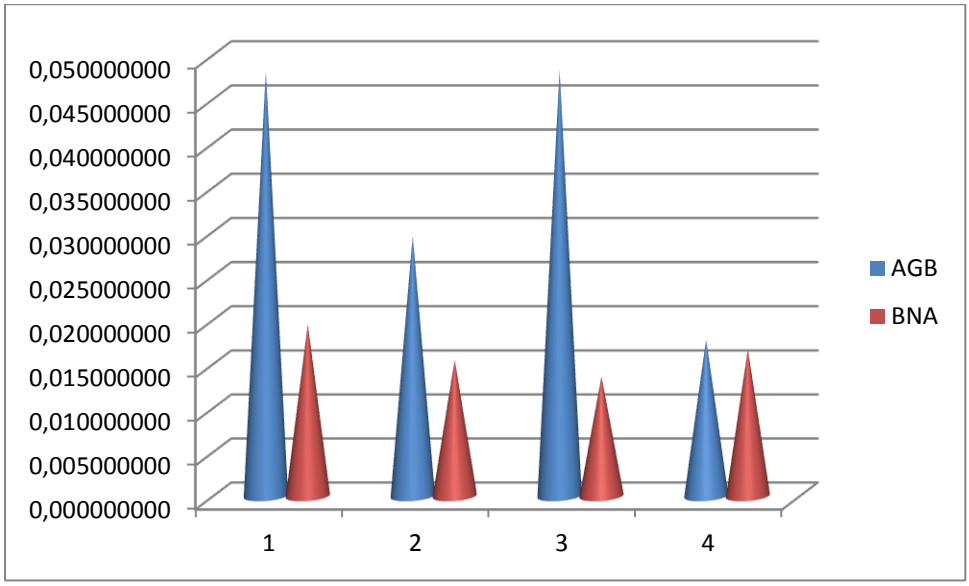
	البنك	2013	2014	2015	2016
معدل العائد على الودائع	**AGB**	0,048195938	0,029527046	0,026429663	0,017802791
	BNA	0,019513947	0,015480218	0,013606288	0,016678708

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على القوائم المالية لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري.

تراوحت نسبة العائد على الودائع لبنك خليج الجزائري ما بين (4,81% و1,78%) أما البنك الوطني الجزائري فقد تراوحت نسبته ما بين (1,95% و1,66%) وبذلك يحقق بنك خليج الجزائر تفوقا بتحقيقه أعلى نسبة

والتي قدرت ب 4,81% في سنة 2013، بينما حقق البنك الوطني الجزائري أعلى نسبة والتي قدرت ب 1,95% في سنة 2013 كذلك.

الشكل رقم(3-21): تطور نسبة العائد على الودائع لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (3-22).

❖ **معدل العائد على الاموال المتاحة.**

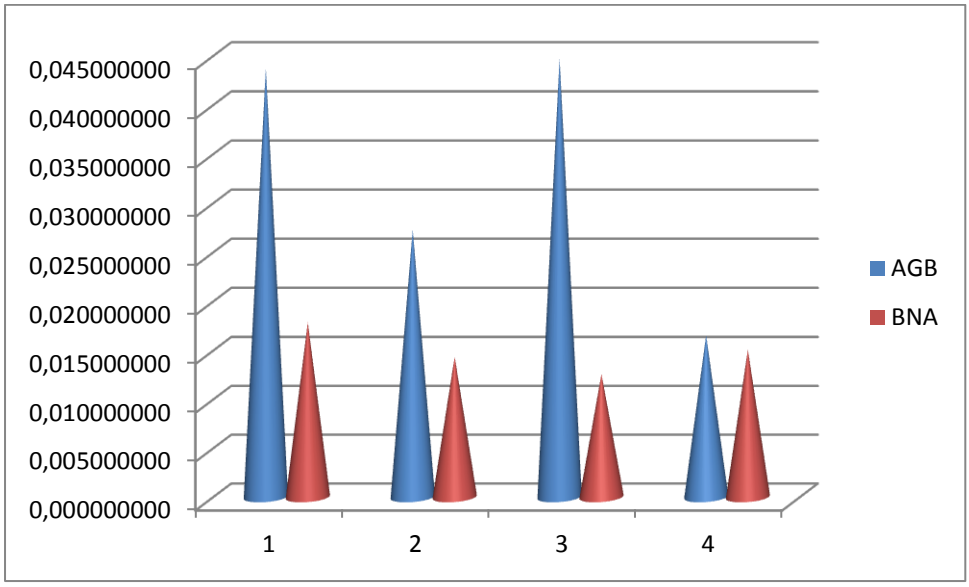
الجدول رقم(3-23): تطور نسبة العائد على الاموال المتاحة لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.

	البنك	2013	2014	2015	2016
معدل العائد على الأموال المتاحة	**AGB**	0,043757077	0,027342866	0,024493931	0,016569836
	BNA	0,017890806	0,014375579	0,012604006	0,015098460

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على القوائم المالية لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري.

نلاحظ مما سبق أن بنك خليج الجزائر حقق أعلى درجة من الكفاءة بتحقيقه نسبة تقدر ب 4,37% في سنة 2013، إلا أنه لم يحافظ عليها في السنوات الثلاثة الموالية محل الدراسة، وبالرغم من ذلك بقي متفوق على البنك الوطني الجزائري هذا الاخير كانت أعلى نسبة له في سنة 2013 وقدرت ب 1,78%.

الشكل رقم(3-22): تطور نسبة العائد على الاموال المتاحة لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (3-23).

❖ **معدل دوران الموجودات.**

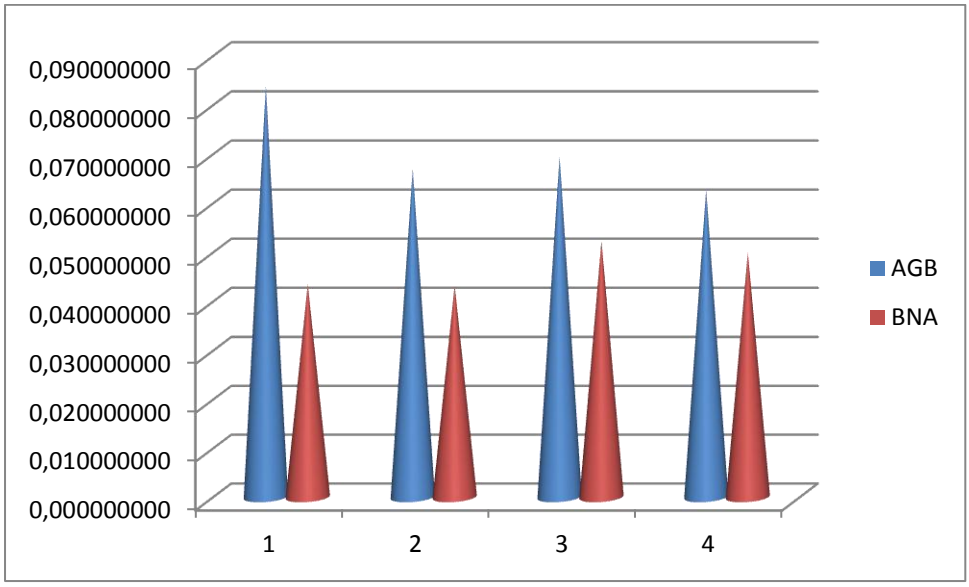
الجدول رقم(3-24): تطور نسبة معدل دوران الموجودات لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.

	البنك	2013	2014	2015	2016
معدل دوران المجودات	**AGB**	0,083964042	0,067036477	0,069559376	0,062814496
	BNA	0,436039191	0,043301767	0,052376789	0,049967739

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على القوائم المالية لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري.

شهد بنك خليج الجزائر نسبة جيدة لمعدل دوران الموجودات وذلك خلال سنة 2013 بنسبة تقدر ب 8,39% أما في السنوات الاخيرة فقد تميزت بالثبات نوعا ما، أما البنك الوطني الجزائري فقد شهد تذبذب وتقارب في نسبة معدل دوران الموجودات حيث كانت أعلى نسبة يحققها هي 5,23% خلال سنة 2013، إلا أنه يبقى بنك خليج الجزائر في الصدارة بتحقيقه أعلى نسبة لمعدل دوران الموجودات.

الشكل رقم(3-23): تطور نسبة معدل دوران الموجودات لبنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013-2016.



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (3-24).

ثانيا: أهم الطرق الواجب اتباعها لتحقيق أعلى درجة من الكفاءة.

حتى تتمكن البنوك من تحقيق الكفاءة العالية في القيام بوظائفها لابد عليها من:

1- القدرة على توجيه الموجودات نحو فرص استثماري مربحة واستغلالها بالشكل الامثل.

2- قدرة البنك على توليد العوائد من خلال توظيف أموال المساهمين وتعظيم ثروته.

3- اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية بمهارات وكفاءات عالية.

4- قدرة البنك على استغلال موجوداته في توليد الايرادات.

5- العمل على زيادة هامش الدخل الصافي وذلك بزيادة الايرادات من خلال زيادة نشاط المصرف في توظيف الموارد المالية المتوفرة لديه.

6- توظيف الودائع بأنواعها في مختلف النشاطات الاستثمارية من أجل تحقيق الارباح.

خاتمة الفصل الثالث:

لقد خصصنا هذا الفصل للجانب النظري وكانت النسب هي الوسيلة التي اعتمدنا عليها في دراستنا، وذلك من اجل قياس الكفاءة في البنوك التجارية، واخترنا عينة مكونة من بنكين وهذا لتوفرنا على المعلومات الخاصة بها، وتزويدنا بقوائمها المالية، فلقد قمنا بدراسة وتحليل الكفاءة لهذه البنوك كل على حدى خلال الفترة من سنة 2013 الى غاية2016، ثم قمنا بدراسة مقارنة بين البنوك محل الدراسة، ويمكن ايجاز اهم النتائج المتوصل اليها في:

- محدودية كفاءة البنوك محل الدراسة في تحقيق الربحية والتحكم في التكاليف، وكذا عدم الاستغلال الامثل للموارد المتاحة.
- مؤشرات الاداء المصرفي تساعد على تشخيص الانحرافات المالية، ولكنها غير كافية للحكم على كفاءة هذه البنوك.
- لا زالت البنوك التجارية تعاني من صعوبات وتحديات يعكسها أداؤها المصرفي.



خاتمة عامة

خاتمة عامة:

غاية البنوك واهدافها الرئيسية في ظل اقتصاد السوق هو تحقيق الربحية وضمان استمرارها في ممارسة نشاطها، اضافا الى مستوى معين من الاستقرار والنمو كذلك توفيل الاموال الازمة لمواجهة الالتزامات وممارسة النشاط، فحين ان التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الاصعدة كان له تأثير عام على البنوك باعتبارها الدعامة الاساسية لأي اقتصاد، فالقد وجدت البنوك نفسها امام منافسة قوية تفرض عليها اثبات وجودها، وذلك طبعا من خلال تحسين اداءها وكفاءتها فأداء البنك يتمثل اساسا في قدرته على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط الاهداف المرسومة باستغلال الامثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها وبتالي فان تحسين الاداء يسمح للبنوك من زيادة عوائدها و الرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي اصبحت تعمل فيهن ولقد تناول هذا البحث موضوع تطور كفاءة البنوك التجارية الجزائرية للفترة الممتدة من 2013 الى غاية 2016 لكل من بنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري وكان ذلك في ثلاثة فصول حيث عالج الفصل الاول الايطار النظري للبنوك التجارية الذي تم فيه تأكيد الفرضية الاولى التي جاء فيه ان البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات مالية ائتمانية تسعى لتحقيق البح وتقوم بالقبول الودائع ومنح القروض وتوجد عدة انواع لهذه البنوك منها بنوك الادخار وبنوك الاستثمار وغيرها، اما الفصل الثاني فقد تم التطرق فيه الى مفهوم الكفاءة وطرق قياسها ولذي ياكد صحة الفرضية الثانية التي جاء فيها بان الكفاءة المصرفية هي الاستغلال الفضل للموارد المتاحة للبنك من اجل تحقيق اقصى ربح وباقل التكاليف الممكنة ، في حين تطرق الفصل الثالث الى دراسة حالة البنكين "بنك خليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري "ولذي تم فيه نفي الفرضية الثالثة التي جاء فيها ان البنوك العمومية تتمتع بالكفاءة العالية مقارنة بالبنوك الخاصة باعتبارها تملك حصة الاسد، حيث اثبتت النتائج عكس ذلك ان البنوك الخاصة اكثر كفاءة من البنوك العمومية، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

- تتسم البنوك التجارية بثلاث سيمات هامة تميزها عن غيرها من مؤسسات الاعمال، وتتعلق هذه السمات بالربحية، السيولة والامان وترجع اهمية هذه السمات الى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها هذه البنوك، والتي تتمثل في قبول الودائع ومنح القروض والاستثمار في الاوراق المالية.

– تقوم البنوك التجارية بممارسة نشاطها عن طريق تأدية العديد من الاعمال والوظائف المصرفية والتي يصعب تحديدها وحصرها بسبب التعدد والتنوع والتطور المستمر فيها.

– تعتبر القوائم المالية للبنوك الهدف الاساسي والمنتج المحاسبي الرئيسي لكيان المخطط المحاسبي البنكي والمتمثلة في الميزانية، خارج الميزانية وجدول حسابات النتائج.

– ينقسم النظام المصرفي الجزائري الى البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك المختلطة والخاصة.

– عرف الجهاز المصرفي الجزائري العديد من التطورات وكان ذلك عبر مجموعة من المراحل التاريخية.

– ان بعض البنوك افضل من غيرها ويرجع ذلك في الساس الى نوعية تنظيمها مما يمكنها من تحسين ادارة التدفقات والمعاملات المالية، ويمكن القول عن هذه البنوك انها تتصف بالكفاءة.

– هناك عدة طرق لقياس الكفاءة في البنوك التجارية اهمها: التحليل باستخدام النسب المالية التي تزودنا بالمعلمات عن السيولة ومدى ملائمة راس المال والكفاءة في توظيف الموارد المتاحة وربحية البنك ومن النسب المالية المستخدمة نجد نسب السيولة ونسب الربحية.

– اذا لم تقم البنوك بدراسة مدى كفاءتها فهذا يؤدي بها حتما الى الخروج من السوق المصرفية خاصة في ظل الظروف السائدة.

– ان بنك خليج الجزائر احسن كفاءة من البنك الوطني الجزائري، وذلك حسب نسبة العائد على الموجودات خلال الفترة من 2013 الى 2016، حيث كان الفرق بينهما يقدر ب 2,24 % ليبدا في التقلص حيث وصل الى حدود 0,28 % في سنة 2016.

– اما بخصوص نسبة العائد على حقوق الملكية فلقد عرف بنك خليج الجزائر بكفاءة جيدة مقارنة بالبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2013.

– وبصفة عامة عرف بنك خليج الجزائر كفاءة جيدة مقارنة بالبنك الوطني الجزائري خلال الفترة من 2013 الى 2016 حسب المؤشرات المدروسة والنتائج المتحصل عليها، بالإضافة الى تراجع وتدني

تنافسية البنوك العمومية بسبب الظروف واللازمات الاقتصادية، كاللازمة الاقتصادية التي مست الجزائر خلال 2014 وهي ازمة البترول.

– ان تفوق بنك خليج الجزائر على البنك الوطني الجزائر من حيث الكفاءة خلال الفترة من 2013 الى 2016 راجع الى تعزيز تنافسيته بتوسيع شبكته عبر التراب الوطني، اضافة الى زيادة عدد زبائنه وكذا الخدمات المغرية والمعاملة الجيدة التي يقدمها مما ادى الى نفور الزبائن من البنوك العمومية الى البنوك الخاصة.

التوصيات.

انطلاقا من النتائج المتوصل اليها فإننا نقترح بعض التدابير الممكنة لتحسين وزيادة كفاءة البنوك التجارية والتي نعتقد انها تتمثل في النقاط التالية:

- ✓ يجب على البنك الوطني الجزائري الرفع من نسبة العائد على الموجودات وذلك بزيادة صافي الربح.
- ✓ يجب على البنك الوطني الجزائري الرفع من قيمة الإيرادات وتخفيض اجمالي الموجودات لتحسين معدل دوران الموجودات.
- ✓ يجب على بنك خليج الجزائر المحافظة على نسب العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية من التراجع والعمل على تحسين نسب كل من العائد على الودائع والعائد على الاموال المتاحة التي عرفت تراجع في السنوات الاخيرة.
- ✓ يجب العمل على تأهيل الكفاءة البشرية من اجل تحسين كفاءة البنوك التجارية.
- ✓ يجب العمل على تحسين كفاءة السوق المالي لان له علاقة وطيدة بالتحسسين كفاءة البنوك التجارية.
- ✓ الاستعانة بخبرات الدول الاجنبية المتقدمة في هذا المجال للوقوف على الاخطاء وتصحيحها.
- ✓ لابد على الدولة اعطاء ثقة اكبر للبنوك الخاصة من اجل زيادة نشاطها وتشجيعها على الاستثمار.
- ✓ الاهتمام المتزايد بإعداد دورات تأهليه في مجال تقييم البنوك وهذا من اجل معرفة الكفاءة.

- ✓ ضرورة تأهيل القطاع الخاص من اجل رفع مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ دراسة نقاط الضعف للبنوك من اجل الحد من تفاقمها خاصة من جانب السيولة.

افاق الدراسة.

يعد موضوع تقييم اداء البنوك التجارية ذات اهمية في الجهاز الاقتصادي والمصرفي لدولة وعليه لابد من تحسين تقييم اداء البنوك التجارية الجزائرية دون استثناء وعليه من بين افاق الدراسة ما يلي:

- ✓ دراسة كفاءة البنوك مع الاخذ باعين الاعتبار خصوصية كل نوع من انواع البنوك.
- ✓ دراسة كفاءة النظام المصرفي الجزائري.
- ✓ دراسة مقارنة بين بنوك دولية تتميز بكفاءة عالية مع البنوك الجزائرية.

قائمة المراجع

I. الكتب:

1. أحمد محمد غنيم، "**ادارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل**"، المكتبة المصرية، الطبعة الاولى، 2007.
2. ادوين مانسفيلد، " **الاقتصاد التطبيقي في ادارة الاعمال**"، ترجمة جورج فهمي، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الاولى، القاهرة مصر، 1999.
3. أسامة كامل، عبد الغني حامد، "**البنوك والنقود**"، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
4. أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، "**اقتصاديات النقود والتمويل**"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
5. انور اسماعيل الهداري، " **اقتصاديات النقود**"، جامعة الزقازيق، مصر، 1983.
6. تامر الداوي عدون، " **تقنيات ومراقبة التسيير**"، الجزء الاول، دار البحث لنشرن 1998.
7. حاكم محسن الربيعي، محمد عبد الحسين الراضي، "**حوكمة البنوك واثرها على الاداء والمخاطرة**"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
8. حبيب الصحاف، "**معجم ادارة الموارد البشرية وشؤون العاملين**"، مكنب ناشرون، لبنان.
9. حسن ابراهيم بلوط، "**المبادئ والاتجاهات الحديثة في ادارة المؤسسات**"، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 2005.
10. حسن الحسيني فلاح، مؤيد عبد الرحمان الدوري، "**ادارة البنوك**"، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، 2008.
11. حسين جمال البديري "**البنوك: مدخل محاسبي واداري**"، الوراق لنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2003.
12. خالد الراوي، " **التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي**"، دار المسيرة لنشر الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2000.
13. خالد أمين عبد الله، "**البيئة المصرفية واثارها على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية**"، المحلية الاردنية للعلوم التطبيقية، 2007.

14. خالد وهيب الراوي، "**ادارة العمليات المصرفية**"، دار المناهج للنشر، الطبعة الثانية، الاردن،2003.

15. خيرت ضيف، "**محاسبة البنوك**" دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1990.

16. دريد كامل ال شبيب، " **الاستثمار والتحليل الاستثماري**"، دار الامين لنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

17. دريد كامل أل شبيب، "**ادارة البنوك المعاصرة**"، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2012.

18. رشاد العصار، رياض الحلبي، "**النقود والبنوك**" دار صفاء لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2000.

19. زياد سليم رمضان، محفوظ احمد جودت، "**ادارة البنوك**"، دار الميرة لنشر و الطباعة، الطبعة الثانية، عمان الاردن، 1996.

20. سامي عفيفي حاتم، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، النسر الذهبي للطباعة، الطبعة الثانية، مصر، 2004.

21. شاكر القزويني، "**محاضرات في اقتصاد البنوك**" ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون الجزائر، 2000.

22. شاكر القزويني،" **محاضرات في اقتصاد البنوك**"، الجزائر، بدون طبعة، 2008.

23. ضياء مجيد "**الاقتصاد النقدي**" مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000.

24. ضياء مجيد الموسوي، " **الاقتصاد النقدي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000.

25. ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

26. الطاهر لطرش " تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجزائرية، الطبعة الثانية، 2001.

27. عبد الحق بوعتروس، "**الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات تطبيقات**"، بدون طبعة، جامعة منتوري، قسنطينة.

28. عبد الغفار الحنفي، "**السياسات المصرفية**"، جامعة الاسكندرية، مصر،2000.

29. عبد الغفار عبد السلام أبو قحف، **"الادارة الحديثة في البنوك التجارية"**، دار الجامعة، الاسكندرية، 2000.

30. عبد الفتاح عبد السلام السيد، **"المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية"**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 1991.

31. عبد الهادي نجار، **"اقتصاديات النشاط الحكومي"**، كلية الحقوق، جامعتي منصورة والكويت، 1982.

32. عقيل جاسم عبد الله، " **النقود والمصارف"**، دار المجد الاولى، الطبعة الثانية، الاردن، 1999.

33. علي حافظ منصور، **"اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الدولية"**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004.

34. فؤاد توفيق سيف **"المحاسبة المصرفية للبنوك التجارية والاسلامية"** دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، 2013.

35. كامل بكري، احمد مندور **"علم الاقتصاد"** الدار الجامعية، بيروت، لبنان

36. محمد حميدات، **"مدخل للتحليل النقدي"**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.

37. محمد سعيد انور سلطان، "ادارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، اسكندرية، مصر، 2005.

38. محمد عبد الفتاح الصيرفي، " **ادارة البنوك"** دار المناهج لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2006.

39. محمد عثمان البطمة، **"التحليل المالي"** (الأطيار النظري وتطبيقاته)، دار الحنين لنشر، الطبعة الاولى، الاردن، 1999.

40. محمد علي جمال هلالي، عبد الرزاق قاسم شحادة، **"محاسبة المؤسسات المالية"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2007

41. محمد محمود العجولي **"البنوك الاسلامية"** دار الميرة لنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2008.

42. محمد مطر " **التحليل المالي والائتماني"** دار وائل لنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 1996.

43. محمود ارشيد، عبد الكريم احمد، "الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الاسلامية" دار النفائس لنشر والتوزيع، الاردن 2001.

44. مذهل مطر ذيب شوتر، رضوان العمار، " **النقود والبنوك**"، مؤسسة الاء للطبع والنشر، الطبعة الاولى، 1996.

45. مصطفى رشيد شميخة، " **الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات**"، جامعة للبنان، 2000.

46. منير ابراهيم الهندي، " **ادارة البنوك التجارية**"، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، 2000.

47. منير ابراهيم الهندي، "**ادارة الاسواق والمنشآت المالية**"، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 1991.

48. منير ابراهيم الهندي، "**ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات**"، الاسكندرية، 2010.

49. نبيل عبد السلام شاكر، " **الاساليب الحديثة لتحليل المالي وكفاية التقارير المالية**"، مكتبة عين الشمس، مصر، 2000.

II. المجلات والملتقيات

1. الداوي الشيخ، " **تحليل اسس النظرية لمفهوم الاداء**"، مجلة الباحث العدد7، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.

2. سرمد كوكب الجميل، "**تقويم الكفاءة العملية المصرفية**"، جامعة الموصل، العراق، العدد26، سنة 1990.

3. صالح خالص،" **تقييم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي**"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية.

4. علي بن ساحة، بوخاري عبد الحميد، "**التحرير المالي وكفاءة الاداء المالي في الجزائر**"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

5. لحسن تركي، "**معوقات تطوير النظام البنكي في الجزائر**"، الملتقى الوطني للمنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، بشار، 2005.

6. وليد ناجي الحبالي، "**من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك**"، 2007.

III. القوانين والمراسيم.

1. المادة114، "**القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض**"، المؤرخ في 14 افريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد16، الصادرة بتاريخ 18 افريل 1990.
2. المادة 70 "**الامر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض**"، المؤرخ في 26 اوت 2003، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27 اوت 2003.
3. المادة 72، "**الامر 30-11 المتعلق بالنقد والقرض**" المؤرخ في 26 اوت 2003، الجريدة الرسمية، العدد52، الصادر بتاريخ 27 اوت 2003.

IV. المذكرات.

1. تميسة سيهام، "**تقييم ادارة البنوك التجارية**" دراسة حالة للبنك الوطني الجزائري 2008-2012، مذكرة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
2. تومي نوال، ،"**كفاءة البنوك التجارية الجزائرية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة المدية، 2013.
3. جميلة يحي صحراوي، "**تطور السوق المالي وتطور الجهاز المصرفي على نمو الاقتصاديات**"، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، قسم اقتصاديات المال والاعمال، جامعة مؤتة، 2011.
4. خالد عبد المصلح عمايرية، "**اثر اداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية**"، اطروحة الدكتوراه في الادارة المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الاردن، 2005.
5. خمقاني ياسمينة، "**قياس الكفاءة المصرفية باستخدام العائد على حقوق الملكية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة لماستر الأكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2014.

6. سفيان العيد، "**دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التسيير، تخصص مالية وادارة، جامعة قسنطينة، 2011.
7. سناء مسعودي، "**تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حمص لخضر، الوادي، 2014-2015.
8. شوقي بورقية، "الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية، اطروحة الدكتوراه، جامعة سطيف، 2010.
9. صحراوي انتصار، "**مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري** " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم الاقتصاديات، جامعة حمى لخضر بالوادي، 2005.
10. عبد الحق بوعتروس، "**الانظمة البنكية والتقنيات البنكية**"، فروع قانون العلاقات الاقتصادية والدولية، جامعة التكوين المتواصل، مركز قسنطينة، الجزائر.
11. عصري جميل، " **اثر نسب السيولة والكفاءة على نسب الربحية للبنوك**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم مالية، الاردن، 2005.
12. علي عبد الله، "**اثر البيئة على اداء المؤسسات العمومية والاقتصادية حالة الجزائر**"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
13. فاطمة الزهراء بوقافلة، "تقييم كفاءة اداء المؤسسات المصرفية باستخدام اسلوب التحليل المغلق للبيانات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص نقود وبنوك، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.
14. كمال مطاهري، "دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والكبيرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، 2011-2012.
15. محمد الجموعي القريشي، "**قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسة المصرفية** "، دراسة نظرية وميدانية للبنوك التجارية، اطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

V. مواقع الانترنت.

1. **بنك خليج الجزائر، تقييم عام عن البنك، متوفر على موقع الانترنت الخاص بالبنك.**

http://www.bank-algeria.Dz/htm/communican.13.htm.

تاريخ الاطلاع 10 ماي 2018.

VI. مراجع اجنبية.

1- Dominik Salvatore, **Microeconomique : cours et problemes**, **edicience international**, paris, 1978.

2-Vincent Plauchet, « **mesure et amelioration des performances industrielles** » 3eme edition, France, 2008.

الملاحق

الملحق رقم (01)

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2013

ANNEXE N° 1 du BILAN au 31/12/2013

Milliers de DA

	PASSIF	31/12/2013	31/12/2012
1	Banque centrale, CCP		
2	Dettes envers les institutions financières	32 024	135 816
3	Dettes envers la clientèle	91 645 524	65 459 325
4	Dettes représentées par un titre	12 793 331	10 304 827
5	Impôts courants Passif	1 873 911	1 796 690
6	Impôts Différés Passif		
7	Autres Passifs	7 450 637	5 766 180
8	Comptes de régularisation	4 754 711	4 365 969
9	Provisions pour risques et charges	272 340	279 725
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	1 199 395	1 435 535
12	Capital	10 000 000	10 000 000
13	Primes liées au Capital		
14	Réserves	597 867	397 913
15	Ecart d'évaluation		
16	Ecart de réevaluation		
17	Report à nouveau	3 307 722	1 298 205
18	Résultat de l'exercice	5 035 072	3 999 080
	TOTAL PASSIF	**138 962 534**	**105 239 265**

الملحق رقم (02)

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2013

ANNEXE N° 1 du BILAN au 31/12/2013

Milliers de DA

	PASSIF	31/12/2013	31/12/2012
1	Banque centrale, CCP		
2	Dettes envers les institutions financières	32 024	135 816
3	Dettes envers la clientèle	91 645 524	65 459 325
4	Dettes représentées par un titre	12 793 331	10 304 827
5	Impôts courants Passif	1 873 911	1 796 690
6	Impôts Différés Passif		
7	Autres Passifs	7 450 637	5 766 180
8	Comptes de régularisation	4 754 711	4 365 969
9	Provisions pour risques et charges	272 340	279 725
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	1 199 395	1 435 535
12	Capital	10 000 000	10 000 000
13	Primes liées au Capital		
14	Réserves	597 867	397 913
15	Ecart d'évaluation		
16	Ecart de réevaluation		
17	Report à nouveau	3 307 722	1 298 205
18	Résultat de l'exercice	5 035 072	3 999 080
	TOTAL PASSIF	**138 962 534**	**105 239 265**

الملحق رقم (03):

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2013

ANNEXE N° 2 COMPTE DE RESULTATS

Milliers DA

	ENGAGEMENTS	31/12/2013	31/12/2012
1	Intéréts et produits assimilés	5 632 742	4 195 108
2	Intéréts et charges assimilés	- 1 051 914	- 781 927
3	Commissions	6 009 646	6 377 520
4	Charges/Commissions	- 95 624	- 286 914
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		
7	Produits des autres activités	25 468	59 164
8	Charges des autres activités		
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**10 520 317**	**9 562 951**
10	Charges générales d'exploitation	- 3 206 837	- 2 684 028
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	- 373 561	- 246 976
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**6 939 919**	**6 631 947**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	- 1 036 210	- 2 735 998
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	684 983	1 611 799
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**	**6 588 692**	**5 507 748**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs		
17	Eléments extraordinaires Produits		
18	Eléments extraordinaires Charges		
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**	**6 588 692**	**5 507 748**
20	Impôts sur les résultats et assimilés	- 1 553 619	- 1 508 668
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**5 035 072**	**3 999 080**

الملحق رقم (04)

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2015

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2015

Milliers de DA

	PASSIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Banque centrale, CCP			
2	Dettes envers les institutions financières	2.P.1	-	2 170
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	125 339 056	122 863 971
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 947 410	12 955 879
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 707 388	1 686 029
6	Impôts Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 486 515	9 529 897
8	Comptes de régularisation	2.A.5	5 207 981	7 634 497
9	Provisions pour risques et charges	2.A.6	340 929	368 307
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.A.7	1 395 460	1 402 123
12	Dettes subodonnées			
13	Capital	2.A.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.A.9	849 620	849 620
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réevaluation			
18	Report à nouveau	2.A.10	8 324 337	5 516 534
19	Résultat de l'exercice		3 628 435	4 010 423
	TOTAL PASSIF		**177 377 511**	**176 819 451**

الملحق رقم (05):

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2015

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2015

Milliers de DA

	ACTIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	49 344 833	60 230 137
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.A.2	9 141 893	83 740
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.A.3	104 883 046	101 162 236
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance			
7	Impôt courant actif	2.A.4	1 273 345	1 577 683
8	Impôt différe actif	2.A.5	147 638	100 359
9	Autres actifs	2.A.6	36 144	152 829
10	Comptes de régularisation	2.A.7	650 500	3 524 031
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.8	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.9	11 698 836	9 820 065
14	Immobilisations incorporelles	2.A.10	185 601	152 695
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**177 377 511**	**176 819 451**

الملحق رقم (06):

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2015

ANNEXE N°2 COMPTE DE RESULTATS

Milliers DA

	ENGAGEMENTS	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Intérêts et produits assimilés	4.R.1	10 025 265	7 401 970
2	Intérêts et charges assimilés	4.R.2	- 1 274 825	- 1 200 424
3	Commissions	4.R.1	2 227 118	4 446 515
4	Charges/Commissions	4.R.2	- 163 666	- 73 335
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente			
7	Produits des autres activités	4.R.1	85 886	4 868
8	Charges des autres activités			
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**4.R.3**	**10 899 778**	**10 579 594**
10	Charges générales d'exploitation	4.R.4	- 4 804 771	- 3 930 724
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	- 889 621	- 560 426
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**5 205 385**	**6 088 444**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	- 501 213	- 902 610
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	4.R.6	201 292	180 495
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**		**4 905 464**	**5 366 329**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.7	9 413	
17	Eléments extraordinaires Produits			10 657
18	Eléments extraordinaires Charges			- 17 682
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**		**4 914 877**	**5 359 304**
20	Impôts sur les résultats et assimilés		- 1 286 442	- 1 348 881
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**4.R.8**	**3 628 435**	**4 010 423**

الملحق رقم (07)

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2016

Milliers de DA

	PASSIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Banque Centrale, CCP		-	
2	Dettes envers les institutions Financières	2.P.1	-	-
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	136 255 900	125 339 056
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 574 456	11 947 410
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 330 377	1 707 388
6	Impots Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 675 252	8 486 515
8	Comptes de régularisation	2.P.5	4 886 720	5 207 981
9	Provisions pour risques et charges	2.P.6	406 055	340 929
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	1 550 243	1 395 460
12	Dettes subordonnées			
13	Capital	2.P.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.P.9	1 000 000	1 000 000
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réevaluation			
18	Report à nouveau	2.P.10	11 071 620	8 324 337
19	Résultat de l'exercice	2.P.11	2 631 793	3 628 435
	TOTAL PASSIF		**189 382 415**	**177 377 511**

الملحق رقم (08)

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2016

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2016

Milliers de DA

	ACTIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	29 544 542	49 344 833
2	Actifs financiers détenus à des fins de transactions			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	18 351 676	9 141 893
5	Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	117 870 551	104 883 046
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	
7	Impôt courant Actif	2.A.5	1 372 832	1 273 345
8	Impôt différé Actif	2.A.6	164 383	147 638
9	Autres actifs	2.A.7	32 957	36 144
10	Comptes de régularisation	2.A.8	708 244	650 500
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.10	15 989 552	11 698 836
14	Immobilisations incorporelles	2.A.11	200 495	185 601
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**189 382 415**	**177 377 511**

الملحق رقم (09)

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N°2 COMPTE DE RESULTATS

Milliers de DA

	ENGAGEMENTS	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Intérêts et produits assimilés	4.R.1	9 469 204	10 025 265
2	Intérêtset charges assimilés	4.R.2	-1 373 411	-1 274 825
3	Commissions	4.R.1	2 383 515	2 227 118
4	Charges/Commissions	4.R.2	-119 164	-163 666
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		-	-
7	Produits des autres activités	4.R.1	43 242	85 886
8	Charges des autres activités		-	-
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**4.R.3**	**10 403 387**	**10 899 778**
10	Charges générales d'exploitation	4.R.4	-4 993 743	- 4 804 771
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	-1 029 994	- 889 621
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**4 379 650**	**5 205 385**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	-722 235	-501 213
14	Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.6	3 815	201 292
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**3 661 230**	**4 905 464**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs		5 833	9 413
17	Eléments extraordinaires Prouits	4.R.7	-	-
18	Eléments extraordinaires Charges	4.R.8	-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**		**3 667 064**	**4 914 877**
20	Impôts sur les résultats et assimilés		-1 035 271	-1 286 442
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**4.R.9**	**2 631 793**	**3 628 435**

الملحق رقم(10)

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°1 : BILAN AU 31 decembre 2013

En milliers de DA

	ACTIF	NOTE	Montant EXERCICE 2013	Montant EXERCICE 2012
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	2-1	306 760 161	246 496 509
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	174	220
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	218 564 489	226 777 743
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	168 432 097	279 869 347
5	Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 315 847 592	1 134 166 014
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
7	Impôts courants - Actif	2-7	8 541 312	10 545 014
8	Impôts différés - Actif	2-7	685 352	542 826
9	Autres actifs	2-8	37 125 605	36 353 483
10	Comptes de régularisation	2-9	74 990 220	80 246 683
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	17 115 360	7 753 424
12	Immeubles de placement			-
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 778 457	23 070 561
14	Immobilisations incorporelles	2-12	257 427	225 573
15	Ecart d'acquisition			-
	TOTAL DE L'ACTIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716

En milliers de DA

	PASSIF	NOTE	Montant EXERCICE 2013	Montant EXERCICE 2012
1	Banque centrale			-
2	Dettes envers les institutions financières	2-13	33 893 136,00	110 841 942
3	Dettes envers la clientèle	2-14	1 498 338 492,00	1 325 198 500
4	Dettes représentées par un titre	2-15	17 347 239,00	16 266 146
5	Impôts courants - Passif	2-16	12 044 227,00	9 156 526
6	Impôts différés - Passif	2-17	277 993,00	164 757
7	Autres passifs	2-18	288 362 078,00	278 753 158
8	Comptes de régularisation	2-19	56 272 155,00	85 374 798
9	Provisions pour risques et charges	2-20	11 440 740,00	9 059 412
10	Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	56 400 849,00	40 612 095
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000,00	14 000 000
13	Capital	09	41 600 000,00	41 600 000
14	Primes liées au capital			-
15	Réserves	2-23	98 985 363,00	86 804 864
16	Ecart d'évaluation		11 807 602,00	944 728
17	Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289,00	14 122 289
18	Report à nouveau (+/-)	2-25	2,00	2
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	30 238 400,00	27 180 499
	TOTAL DU PASSIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716

الملحق رقم(11)

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°2 : COMPTE DE RESULTAT DE L'EXERCICE 2013

Compte de résultats en milliers de DA

		NOTES		EXERCICE 2013		EXERCICE 2012
1	+ Intérêts et produits assimilés	4.1		93 092 214		75 390 048
2	- Intérêts et charges assimilées	4.1	-	18 889 225	-	13 144 951
3	+ Commissions (produits)	4.2		1 916 187		1 744 808
4	- Commissions (charges)	4.2	-	56 747	-	11 561
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3		12	-	63
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4		286 386		88 954
7	+ Produits des autres activités	4.5		105 074		83 205
8	- Charges des autres activités		-	2 489		-
9	PRODUIT NET BANCAIRE			76 451 412		64 150 440
10	- Charges générales d'exploitation	4.6	-	14 322 782	-	14 356 324
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	-	1 227 432	-	1 184 170
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION			60 901 198		48 609 946
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	-	34 880 930	-	20 899 748
14	+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9		16 233 068		8 561 795
15	RESULTAT D'EXPLOITATION			42 253 336		36 271 993
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10				
17	+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11				
18	- Eléments extraordinaires (charges)	4.11				
19	RESULTAT AVANT IMPOT					36 271 993
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	-	12 044 226	-	9 156 526
	Impôts différés sur resultat	4.13		29 290		65 031
	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.14		30 238 400		27 180 498

الملحق رقم(12

Bilan au 31 décembre 2014 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 14
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	318 233 779
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	212
Actifs financiers disponibles à la vente	230 569 742
Prêts et créances sur les institutions financières	55 145 087
Prêts et créances sur la clientèle	1 831 665 625
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 032 319
Impôts courants - Actif	12 678 581
Impôts différés - Actif	643 381
Autres actifs	39 924 437
Comptes de régularisation	77 806 314
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 467 981
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	22 190 068
Immobilisations incorporelles nettes	261 760
Ecart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	2 620 619 286

PASSIF	Déc - 14
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	162 789 197
Dettes envers la clientèle	1 742 545 916
Dettes représentées par un titre	18 698 362
Impôts courants - Passif	9 958 741
Impôts différés - Passif	389 090
Autres passifs	288 693 599
Comptes de régularisation	91 192 610
Provisions pour risques et charges	23 990 196
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	68 044 201
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	106 245 349
Ecart d'évaluation	2 862 137
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 142
Résultat de l'exercice (+/-)	29 784 457
TOTAL DU PASSIF	2 620 619 286

Compte de résultats de l'exercice 2014

En milliers de Dinars	Déc - 14
+ Intérêts et produits assimilés	111 560 106
- Intérêts et charges assimilées	-24 588 757
+ Commissions (produits)	1 795 268
- Commissions (charges)	-47 262
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	19
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	265 133
+ Produits des autres activités	132 073
- Charges des autres activités	-
PRODUIT NET BANCAIRE	89 106 580
- Charges générales d'exploitation	-15 871 056
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 325 244
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	71 910 280
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-74 801 315
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	42 787 301
RESULTAT D'EXPLOITATION	39 896 266
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	-153 068
RESULTAT AVANT IMPOT	39 896 266
-Impots sur les resultats et assimilés	-9 958 741
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 784 457

HORS BILAN AU 31 décembre 2014

En milliers de Dinars	Déc - 14
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	1 201 719 003
Engagements de financement en faveur des institutions financières	25 797 563
Engagements de financement en faveur de la clientèle	328 584 847
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	568 253 621
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	279 082 972
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	1 096 270 618
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	530 975 045
Autres engagements reçus	565 295 573

" Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires "

الملحق رقم(13)

Bilan au 31 décembre 2015 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	219
Actifs financiers disponibles à la vente	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	9 352 557
Impôts différés - Actif	765 351
Autres actifs	29 769 699
Comptes de régularisation	44 652 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	19 477 640
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	229 492
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 719 081 219

PASSIF	Déc - 15
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	419 633 547
Dettes envers la clientèle	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	19 020 482
Impôts courants - Passif	12 143 540
Impôts différés - Passif	533 280
Autres passifs	107 120 613
Comptes de régularisation	64 619 063
Provisions pour risques et charges	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	91 380 217
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	131 029 808
Ecart d'évaluation	2 458 804
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 537 515
TOTAL DU PASSIF	2 719 081 219

Compte de résultats de l'exercice 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
+ Intérêts et produits assimilés	140 202 778
- Intérêts et charges assimilées	-25 534 023
+ Commissions (produits)	2 060 095
- Commissions (charges)	-156 343
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	22
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	35 661
+ Produits des autres activités	153 871
- Charges des autres activités	-20 814
PRODUIT NET BANCAIRE	116 641 247
- Charges générales d'exploitation	-18 353 445
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 377 532
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	41 703 274
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-59 647 052
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 440 056
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 703 274
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	41 703 274
-Impots sur les resultats et assimilés	-12 165 759
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 537 515

HORS BILAN AU 31 décembre 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	1 129 826 423
Engagements de financement en faveur des institutions financières	6 080 789
Engagements de financement en faveur de la clientèle	332 213 411
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	508 441 444
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	283 090 779
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	1 108 724 815
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	543 429 242
Autres engagements reçus	565 295 573

" Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires "